صوت النساء

30 December NO 326

٣٠ كانون أول العدد ٣٢٦

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المجتمع

2010

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

"لكل انسان حق التمتع بالحقوق والحريات دون اي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أيّ رأي آخر".

الاعلان العالمي لحقوق الانسان / المادة (٢)

لتمتد جسور التضامن مع شعبنا الفلسطيني

صوتنا

على أعتاب عام جديد!

اليوم ونحن نودع العام ٢٠١٠، ننظر إلى ما أنجزناه للمرأة الفلسطينية. هناك خمس وزيرات، وامرأة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقاضيتان شرعيتان، وامرأة في موقع محافظ لمحافظة رام الله والبيرة، ومديرة للشرطة في بيت ساحور،.. الخ. كل هذه الانجازات هامة وضرورية، وتشير إلى تطور في النظرة لدور المرأة في المجال العام وفي مواقع صنع القرار. لكن هناك الكثير الذي لم ينجز. ما زلنا بحاجة إلى قوانين تحمي النساء من القتل، ومن الظلم، ومن التمييز المبني على النوع الاجتماعي. حتى الآن لم يتم إقرار قانون أسرة فلسطيني موحد من منظور حق المرأة كإنسان، بالرغم من كون القانون الأساسي، الذي يعتبر مرجعية القوانين كلها، ينص على المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس. نريد قانون عقوبات لا يشجع على القتل، ولا ينصر المجرم، ويعاقب الضحية. نريد قانون عقوبات، يحقق العدالة ويساعد على إعادة التأهيل، ويحترم حق الانسان في الحياة والحماية والعيش بكرامة.

أيضاً، نريد انتخابات ديموقراطية، تشارك فيها كافة الفئات والقوى السياسية، تجمع شقي الوطن، المرأة والرجل، وتأخذ بعين الاعتبار الفئات المهمشة والتي لا يمكن أن تصل إلى مواقع صنع القرار دون «التفاتة» خاصة. نريد من الأحزاب أو الكتل الانتخابية أن تعطي المجال لنساء كفؤات لا يمكن أن يصلن دون دعمهم. نريد كوتا للنساء تطبق على كل المقاعد وليس على نصفها. نريد كوتا لفئة الشباب الذين يمثلون أكثر من ثلث المجتمع، أسوة بكوتا المرأة، فالشباب والنساء فئتان مهمشتان، ومن الضروري تمثيل هاتين الفئتين في مواقع صنع القرار. نريد أن تطبق الكوتا في توظيف ذوي الإعاقة، وعدم اقتصارها على كونها نصاً غير فاعل في القانون. نريد أن تكون الإنتخابات شاملة ومعبرة عن التعددية في المجتمع الفلسطيني، ونريد أن تجري بطريقة ديموقراطية أيضاً. ونأمل أن تشكّل تجربة التحضير لانتخابات المجالس المحلية دروساً مستفادة في ترشيح النساء، وفي عدم الإنجرار وراء العشائرية التي تكرس المفاهيم التقليدية المتعلقة بدور المرأة.

صحيح أن الرئيس محمود عباس صادق على السيداو، وكذلك فعل الرئيس الراحل ياسر عرفات، لكن على صعيد القوانين، ما زالت الأمور تراوح مكانها.

وفي ختام هذا العام، ندعو سيادة الرئيس أبو مازن، إلى اصدار قرار بقانون يرفع سن الزواج للجنسين إلى ١٨ سنة شمسية كحد أدنى، وهذا مطلب مبدأي للحركة النسوية الفلسطينية. وكلنا أمل بأن يتم ذلك في بداية العام القادم.

طاقم شؤون المرأة

إضاءات نسوية

دفعوا فاتورة الانقسام والحرب

ذوو الإعاقات: تراجع على مستوى الخدمات والتأهيل وبطالة بالجملة

شيرين خليفة

تراجع حاد شهدته المؤسسات العاملة في مجال رعاية ذوي الإعاقات في قطاع غزة، حيث تأثرت بشكل واضح بحالة الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة والقطاع، التي ضربت خدماتها في الصميم، ثم أطلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠٠٩م، لتكمل على ما تبقى من هذه الخدمات.

أثر الانقسام

في مقابلة معه يقول أ.خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أن كافة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقات، تأثرت بشكل كبير بفعل الانقسام السياسي من ناحية، والحرب من ناحية أخرى.

ويوضح شاهين: «حين نتحدث عن الأوضاع الاقتصادية والصحية لذوي الإعاقات، فإن الوضع كارثي ويشهد تدهوراً خطيراً، نتيجة لاستمرار حكومتي غزة ورام الله في تجاهل الالتزامات الملقاة على عاتقهم تجاه هؤلاء الأشخاص».

وشرح شاهين بان أبرز هذه الالتزامات، هي التقاعس عن إصدار بطاقة المعوق، والتي نص عليها القانون ٤ لعام ١٩٩٩م، وهذه البطاقة تشمل سلة الخدمات الأساسية المطلوبة للأشخاص ذوي الإعاقات، كالتعليم والصحة والتأهيل وغيرها.

وقال بأن إصدار هذه البطاقة كان من الممكن أن يحل الكثير من الإشكاليات المتعلقة بالمعاقين، مثل خدمات التأمين والشؤون الاجتماعية.

وتابع: «حاليا في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وانكشاف المجتمع الفلسطيني بسبب حالة الانقسام وانعدام آفاق التنمية بسبب الحصار، النتيجة الطبيعية، تدهور في مستويات المعيشة بشكل عام، ولذوي الإعاقات بشكل خاص، إذ أن ما لا يقل عن ٨٠٪ من المواطنين يعتمدون على المساعدات، ونسبة البطالة تصل إلى نحو ٥٠٪».

وتابع: «شريحة ذوي الإعاقات هم الأكثر تضرراً من هذا الواقع، فنسبة البطالة في صفوفهم تصل إلى نحو ٨٥٪».

وأوضح أنه حتى الآن لم يحدث أي تطور يمكن أن يسهم في تحسين هذا الواقع، رغم أن القانون الفلسطيني ينص على ضرورة أن يشغل ذوي الإعاقات ما نسبته ٥٪ من الوظائف في المؤسسات المختلفة، لكن هذا لم يطبق بعد، ولم نستمع كذلك من الحكومتين عن أي تحفيز يشجع القطاع الخاص والأهلي على تنفيذ هذا القانون.

وقود الانقسام

وعقب شاهين على أثر الانقسام على مستوى الخدمات بقوله: «المواطنون دوماً هم الوقود الذي يكتوي بالانقسام السياسي، فمع الأسف أن الانقسام يأتي على حساب مستويات المعيشة، والخدمات الصحية المقدمة لهم، فالمناكفات التي عصفت بالساحة الفلسطينية، أدت إلى إغلاق العديد من المؤسسات في الضفة والقطاع، من بينها مؤسسات تعمل في مجال رعاية وتأهيل ذوي الإعاقات».

وأضاف: «هذه المؤسسات تعرضت لتعطيل عملها ونشاطها بحجج وأسباب واهية، ورغم عدم وجود إحصائية دقيقة لعدد المؤسسات التي تعمل في مجال رعاية ذوي الإعاقات والتي أغلقت، إلا أن هذا الواقع أثر على جودة ونوعية الخدمات المقدمة لهذه الشريحة، كما شكّل ضغطاً على المؤسسات التي ما زالت تواصل عملها». وتابع: «هناك مؤسسات كانت تقدم الخدمات الصحية والتأهيلية المختلفة، تم إغلاقها أو التضييق على عملها، وهذا أثّر على نشاطها والدعم المالي المقدم لها». وأكد شاهين أن أوضاع المؤسسات العاملة في مجال رعاية ذوي الإعاقات في تراجع مستمر، ومستوى الخدمات كذلك في تراجع، خصوصاً بعد الحرب، حيث ارتفعت نسبة من يحتاجون لخدمات هذه المؤسسات».

أرقام وإحصاءات

بدوره تحدث أ.كمال أبو قمر، المدير التنفيذي للجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين، أن أحدث تقرير صدر عن الجمعية للعام الحالي، يوثق عدد ٤١ ألف معوق أي ما يمثل ٢،٨٪ من عدد السكان في قطاع غزة، وفق قاعدة البيانات لدى الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين، وجمعية الإغاثة الطبية في قطاع غزة.

ويتحدث التقرير عن عدد ٤٠،٣٧٠ معوق، وهو ما يشكل ٢،٨٥٪ من إجمالي سكان قطاع غزة، بينهم ٥٤،٣٪ من الإناث، وكذلك ٣٦٪ هم من الأطفال، أي دون سن ١٨ عام.

وشرح أبو قمر بأن هذا الرقم هو المسجل فعلياً لدى الجمعيتين اللتين نفذتا المسح، ولكن هذا لا يمنع وجود أشخاص ذوي إعاقات، قد لا يكون شملهم هذا المسح. فوفق تقديرات الخبراء في هذا المجال، ربما يصل العدد إلى أكبر من ذلك.

وأضاف، بأن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، خلفت كذلك عدد ٦٦٠ معاقاً إعاقات دائمة، وفق إحصاءات الجمعية.

وتعقيباً على أداء المؤسسات العاملة في رعاية ذوي الإعاقات، يؤكد أبو قمر، أن هذه المؤسسات ليست بديلاً عن السلطة، التي يفترض أن تضطلع بهذه المهام، والتي تشهد تقصيراً واضحاً في أدائها، سواء في غزة أو رام الله، حيث دفع ذوو الاعاقات فاتورة الانقسام، فلم يتلقوا الخدمات التي يفترض بالحكومة أن تقدمها.

وانتقد أبو قمر أداء الكثير من المؤسسات، التي تركز عملها في مدينة غزة، في حين تنخفض الخدمات في مناطق أخرى بالقطاع، وهذا يؤدي إلى مشكلة في الوصول العادل لكافة الأشخاص ذوي الإعاقات.

توقف التنمية

وفي حديثه عن أثر الانقسام على عمل المؤسسات، قال أبو قمر: «إن تجفيف الدعم للمؤسسات، شمل أيضاً المؤسسات العاملة في مجال دعم وتأهيل ذوي الإعاقات، ولم يتم توفير بدائل».

وتابع: «فيما سبق، بذلت مؤسسات المجتمع المدني جهداً كبيراً من أجل إقرار قانون المعاق رقم ٤ لعام ١٩٩٩م، والذي ينص في أهم بنوده على بطاقة المعوق، التي تشمل رزمة الخدمات اللازمة له، والتي تؤمن له حياة كريمة، لكن هذا القانون لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن.

وتابع: «هناك شيء ايجابي، وهو أن التنسيق كبير جداً بين وزارة التربية والتعليم، ومؤسسات المجتمع المدني بشأن التعليم الخاص لذوي الإعاقات، وكذلك فان وزارة الشؤون الاجتماعية، بدأت باعتماد ما نسبته ٥٪ من الوظائف لذوي الإعاقات في إطار برنامج التشغيل، وهذا تقدم جيد.

وتحدث أبو قمر عن أثر الحرب على الخدمات المقدمة لهذه الشريحة الهامة، إذ قال: «كافة الجهود بعد الحرب على قطاع غزة عام ٢٠٠٩، تركزت على الإغاثة، في حين توقف بشكل شبه تام الجهد باتجاه التنمية، وهذا يدعونا إلى أن نتوقف بشكل جاد، فمن الضروري تأهيل ذوي الاحتياجات ليكونوا أعضاءً منتجين، وإعادة تأهيلهم وظيفياً ومهنياً، وحتى إعادة توعية المجتمع، فمثلاً حين نعلم أن ما نسبته ٣٨٪ من أسباب الإعاقة لدينا وراثية، هذا يدعونا إلى التوقف، والتساؤل عن أسباب الإعاقة، والتركيز على الحماية منها».

وتابع: «بدورنا نفذنا سلسلة من ورشات العمل في هذا الاتجاه، ودعينا إليها العديد من المتخصصين في موضوع الوقاية، وتحدثنا بشكل واضح عن ضرورة حماية الأجيال القادمة من الإعاقة.

وتحدث أبو قمر عن تحسن في نظرة المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقات، وهذا من خلال عدة مؤشرات، أولها برامج الدمج التي أصبحت تنفذ بشكل أوسع، وكذلك الفعاليات المشتركة لأشخاص معوقين وأصحاء، إضافة إلى المخيمات الصيفية والمؤتمرات واللجان المحلية، التي ساهمت في تعديل النظرة لذوي الإعاقات.

لكن أ.خليل شاهين، يعتقد بأن النظرة الاجتماعية لم تتغير بالشكل المطلوب، إنما فقط طرأ بعض التحسن، ولكن من الضروري البناء عليه، والتنسيق ما بين المؤسسات بشكل أكبر وأفضل، من أجل تعديل النظرة الاجتماعية.

جريمة بشعة

ضحيتها طفلة اغتصبها خالها وبعد ذلك قتلها

نقلاً عن مادة منشورة لنجيب فراج

جريمة بشعة تقشعر لها الأبدان، ارتكبت بحق طفلة تبلغ من العمر ١٢ عاماً، حيث اغتصبت وقتلت من قبل خالها، في مؤامرة وصفت بالدنئية، ويصعب على العقل أن يتصورها بحسب العديد من المواطنين.

وأحداث القصة وقعت في الضفة الغربية، بين بيت لحم وأريحا، وليس في النمسا بحسب هؤلاء المواطنين، والضحية هي الطفلة آيات شحادة الجعفري، في الصف السابع الأساسي، وتقطن الطفلة في مخيم الدهيشة للاجئين، وعائلة أمها تقطن في مخيم عقبة جبر في محافظة أريحا، بدأت القصة في شهر رمضان الأخير، عندما أقام الخال مأدبة إفطار لشقيقته وابنتها، وهناك قام بتخدير الطفلة وتنويمها ومن ثم اغتصبها، وبعد شهرين إكتشف بأنها حامل، أخذها إلى الطبيب من أجل محاولة التخلص من الحمل وغسل العار، في محاولة تضليلية منه، على أن الحمل حصل مع الطفلة من قبل أحد الصبية، مصطحباً زوجته المنقبة التي تجهل الحقيقية، ولكن الطبيب رفض ذلك، على اعتبار أنه ممنوع من النواحي القانونية والدينية والصحية أيضاً، كون الضحية طفلة، ليقرر بعدها التخلص منها عن طريق السم، ومن ثم ضربها على رأسها بعد وفاتها، ليسوق أنها ماتت في الحمام، بعدما تزحلقت، وكان ذلك قبل عيد الأضحى الأخير بعدة أيام، وبالتحديد في التاسع من الشهر الماضي، ولكن الرياح لم تسر حسبما يشتهي، حيث جرى اعتقاله من قبل الشرطة الفلسطينية، التي أخضعته للتحقيق بعد الفحوصات الطبية اللازمة للطفلة، وفي بداية التحقيق، حاول الإنكار، ولكنه إعترف بكامل جريمته.

هذا وعقدت عائلتها المكلومة اجتماعاً في ديوانهم الواقع قبالة مخيم الدهيشة، وحضره المئات من المواطنين، ومن بينهم مسؤولين وممثلين للقوى والفعاليات والمؤسسات المختلفة، وقامت العائلة بوضع الحضور في صورة هذه التطورات، وسط غضب واستنكار واسع لهذه الجريمة، وتم تكليف النائب محمد خليل اللحام، بمشاركة نائب محافظ بيت لحم، وعضو المجلس الثوري لحركة فتح محمد طه أبو عليا، تشكيل لجنة واسعة تضم ممثلين عن مدن وقرى ومخيمات محافظة بيت لحم لمتابعة الموضوع وتطوراته، حيث طالب الحضور بايقاع حكم الإعدام ضد المجرم بأسرع وقت ممكن.

وعلم بهذا الصدد أن المؤسسات النسوية في المحافظة، بصدد عقد اجتماع، ومن ثم القيام بفعاليات احتجاجية على هذه الجريمة، من بينها تنظيم مسيرة جماهيرية حاشدة، تطالب بإيقاع عقوبة الإعدام بحق المجرم، ليكون عبرة لغيره ممن يفكر أن يرتكب مثل هذه الجريمة، بل الجرائم، ضد طفلة آمنة بريئة، كانت تعتقد أن خالها هو خط الدفاع لها، وليس من الممكن أن يكون حيواناً متوحشاً خطط لافتراسها، بدلاً من أن يشكل مصدر أمان لها، بحسب ما قاله النائب اللحام.

هذا وناشد عم الضحية محمد الجعفري باسم العائلة، الرئيس محمود عباس، من أجل الايعاز للقضاء أن يقول كلمته في أسرع وقت ممكن، وإيقاع عقوبة الإعدام، كي يكون عبرة لغيره ممن يحاول أن يقدم على مثل هذه الفعلة المشينة، ليس بحق عائلة الطفلة الضحية وحسب، بل بحق كل شرفاء شعبنا وأمتنا.

يشار إلى أن المجرم متزوج ولديه خمسة أبناء.

توصية بتمكين المرأة ذات الإعاقة وزيادة فرصتها في العمل والمشاركة

رام الله. خاص بصوت النساء

طالبت النساء ذوات الإعاقة الجهات الحكومية الرسمية بتفعيل دور المجلس الأعلى، وضمان مشاركته الفاعلة للنساء ذوات الإعاقة في تشكيلته الجديدة، وأن يطور المجلس الأعلى استرتيجيات ملزمة لكافة الجهات الممولة، بحيث تسير حسب أولويات المجلس الأعلى والمصنفة ضمن استراتيجياته، بحيث تكون الاستراتيجية الوطنية عبارة عن مطلب وطني يلتزم به الجميع، على أن تكون هذه الاستراتيجيات شاملة لقضايا النساء ذوات الإعاقة.

جاء ذلك خلال المؤتمر الوطني الأول في فلسطين، الذي نظمته «جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة»، تحت رعاية رئيس الوزراء بعنوان: تشغيل النساء ذوات الإعاقة «النساء ذوات الإعاقة... الواقع والحقوق»، بدعم وتمويل القنصلية الأميركية العامة في القدس، بمشاركة أمين عام مجلس الوزراء د. نعيم أبو الحمص، ممثلاً عن رئيس الوزراء، ومسؤولة الدبلوماسية العامة في القنصلية الأميركية العامة في القدس لاسبيرانزا تلمان، وأستاذة القانون الأميركية من كلية القانون بجامعة سيراكوز آرلين كانتر، ورئيسة الهيئة الإدارية لجمعية نجوم الأمل علا أبو الغيب، وممثلين عن الوزارات والمؤسسات الرسمية والمجتمعية، والمنظمات والاتحادات ذات العلاقة، والجامعات والمراكز البحثية.

ودعت النساء المشاركات إلى رصد القانون والمتابعة والإلزام، بحيث يتم احترام قراراته، ومحاسبة كل من يخالفه، على أساس هذا القانون، بحيث تكون نسبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة (٥٪) هي نسبة حقيقية، مع ضمان مساواة الفرص للنساء ذوات الإعاقة، بحيث تشمل كافة الوزارات والقطاعات الحكومية والخاصة، ويتم الاخذ بعين الاعتبار قدراتهن ومؤهلاتهن للوظائف المتعددة المتوفرة في سوق العمل الفلسطيني. وأن يتم العمل على إعداد قاعدة بيانات، تضم النساء ذوات الإعاقة المؤهلات والقادرات على دخول سوق العمل الفلسطيني. وأن تسلط وزارة الإعلام الضوء حول حقوق النساء ذوات الإعاقة وإنجازتهن في مجال العمل. وتفعيل دور ديوان الرقابة، لتدقيق نسبة تشغيل النساء ذوات الإعاقة في كافة القطاعات العاملة في فلسطين. وتوفير مواصلات عامة مهيئة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة من قبل وزارة المواصلات. وتدريب الكوادر العاملة في كافة الوزارات حول حقوق النساء ذوات الإعاقة، حسب المعايير الأساسية المطلوبة، للموائمة والدمج الاجتماعي.

دمج في الأنشطة والفعاليات

وطالبت المشاركات في المؤتمر من القطاع الخاص والأهلي، توحيد جهود المنظمات الأهلية لدمج النساء ذوات الإعاقة في برامج الأنشطة والفعاليات المقررة في تلك المنظمات، وأن يكن ضمن الخطة السنوية. والتوعية في قضايا الضغط والمناصرة للنساء ذوات الإعاقة في المدارس والجامعات، ليتمكن من دمج النساء ذوات الإعاقة في جميع المجالات. وإصدار متطلب مساق جامعي إلزامي للطلاب، لرفع الوعي ودعم قضايا المناصرة للنساء ذوات الإعاقة.

وأكدن على ضرورة التوجة لمؤسسات الإقراض، لسن سياسات تسهيلية للنساء ذوات الإعاقة. وموائمة خدمات القروض، بحيث تكون مناسبة للنساء ذوات الإعاقة. وفي إعلانات الوظائف من قبل مؤسسات القطاع الخاص والأهلي، يجب تشجيع النساء ذوات الإعاقة لتقديم طلبات التوظيف. وتعميم قصص النجاح للنساء ذوات الإعاقة في الإعلانات، ومن خلال البرامج التلفزيونية.

أما فيما يتعلق بالمانحين، فقد طالبن المانحين بجمع معلومات دقيقة وواقعية حول وضع النساء ذوات الإعاقة في القرى المهمشة، من خلال منظمات ذوي الإعاقة التي تشارك على الصعيد المحلي مع الحكومة، لضمان الوصول لقاعدة بيانات فاعلة. ودعم حملات التوعية للنساء ذوات الإعاقة من خلال تنمية المجتمعات والحد من الفقر.

وشددن على ضرورة وضع ضمانات على جميع أنشطة المانحين، بحيث تكون ثابتة في دعمها لحقوق واحتياجات النساء ذوات الإعاقة، وضمان تكافؤ الفرص لهن في جميع المشاريع والأنشطة المنفذه لهن. وتنمية قدرات النساء ذوات الإعاقة، والترويج لتمكينهن ودمجهن بطريقة مؤائمة لهن.

وأجمع المشاركون في المؤتمر، على أنه لا تزال كثير من النساء ذوات الإعاقة مهمشات وصامتات، وتبقى همومهن غير معروفة وأصواتهن غير مسموعة، وشددن على المسؤوليات الكبيرة التي تفرضها القوانين والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على الحكومة، للتصدي للتمييز ضد المرأة، خصوصاً وأن النساء ذوات الاعاقة لا زلن يعانين في جميع أنحاء العالم، من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

ونقل أمين عام مجلس الوزراء د. نعيم أبو الحمص، خلال افتتاحه المؤتمر، تحيات رئيس الوزراء د. سلام فياض، مشدداً على الأهمية الكبيرة للمؤتمر، وخاصة أنه يهدف إلى تشغيل النساء ذوات الإعاقة، مؤكداً أنه تطور كبير في العمل بهذا المجال، وقال: «نحن في مسافة بعيدة ليس في منطقة الشرق الاوسط فقط، أو في العالم الثالث، أو في فلسطين، مسافة عن العديد من الدول الصناعية المتقدمة في هذا المجال «الحقوق للمعاقين»، من حيث الحقوق والقوانين التي تضمنها الدولة من أجل التقدم في هذا المجال».

وأكد على أنه يجب إعطاء المعوقين حقوقهم في كافة المجالات سواء كانت حقوقهم التعليمية أو الاجتماعية، خصوصاً أننا في فلسطين نعاني أكثر من غيرنا في هذا المجال فالإعاقات متعددة الأسباب، وكان للسبب السياسي نصيب كبير منها، سواء كان في إعاقات الأطفال، أو في إعاقات عقلية ونفسية، بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي والفقر، وبالتالي نحن بحاجة إلى عمل كبير من أجل حل الكثير من القضايا، ومنها الأسر الكبيرة والفقيرة، وكلها أسباب تؤدي إلى الزيادة في عدد الإعاقات، وكيفية التعامل معها.

وقال د. أبو الحمص: «من الضروري جداً التركيز على البرامج الحكومية، سواء كان في مجال القوانين أو البرامج، ودور الوزارات الكبير، موضوع التشغيل، أرجو أن نصل في كلمة التشغيل إلى مستوى حقها الطبيعي، بحيث يكون التشغيل ليس من أجل مضيعة الوقت لهؤلاء الاشخاص، أو من أجل عمل مكانس، وإنما التشغيل يقصد به الحقوق الكاملة لهذا الشخص، سواء كان طبيباً أو مهندساً أو معلماً، وليس فقط تشغيلاً من أجل إيجاد وظيفة لهذا أو لتلك».

وشدد على ضرورة البحث في قضية النساء، والدور الكبير الذي تقوم به المرأة في الأسرة الفلسطينية، فهي القائد الأول في حماية الأسرة، وهي التي ترعى الأطفال، وهي التي تعلم، وهي التي تضطر أيضاً إلى العمل، وعلى ضرورة أن ينعكس تشغيل النساء المعوقات إلى برامج حقيقية، وإلى مؤسسات تقوم بتشغيل النساء، واستيعاب النساء المقبلات في هذه البرامج، وأن نتحرك من النظرية إلى التطبيق، ولا يكون ذلك إلا بدور المجتمع ومؤسساته والجمعيات، ليس دور الحكومة فحسب، فهذا الموضوع يشمل الجميع. وقال: «البوابة الأولى للنجاح في هذا الموضوع هو التعليم، وخاصة للفتاة المعوقة»، مؤكدا أن الموضوع يحوز على اهتمام الحكومة، وهي تبذل كل جهد في هذا المجال، وعلى اهتمامي الشخصي». بدورها أعربت مسؤولة الدبلوماسية العامة في القنصلية الأميركية العامة في القدس لاسبيرانزا تلمان: عن فخرها بدعم جمعية نجوم الأمل، ناقلة تحيات القنصل الأميركي العام في القدس دانيال روبنستين، على ما وصفته بالمؤتمر المهم، بحيث تستطيع النساء ذوات الإعاقة، المساهمة في تحقيق القوة بالحقوق القانونية للنساء المعاقات.

فرص موسعة

وأشارت إلى أن وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون، قامت بالتركيز على الفرص الموسعة لحقوق الإنسان، والتي تعتبر من أركان السياسة الخارجية الاميركية.

وقالت إن التمييز ضد الأشخاص المعوقين، ليس فقط سوء عدل، وإنما هو عقبة في التطوير الإقتصادي، وقيد من القيود، ومن خلال جهود جمعية نجوم الأمل، سنقوم بالتوعية حول أوضاع المعوقين في فلسطين.

وأكدت أن جمعية نجوم الأمل، حققت خطوة مهمة بهذا المؤتمر نحو تحقيق فرص متساوية للنساء في جميع القطاعات في المجتمع الفلسطيني، وتمكينهن من أن يصبحن مواطنات منتجات يساهمن في قوة ورفاه شعوبهن.

وتطرقت تلمان إلى سياسة الولايات المتحدة الحالية، حول الدعم والحماية والاندماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وقالت إن شراكات القنصلية مع مؤسسات مثل جمعية نجوم الأمل «ستساعد على دعم برامج تعمل نحو تعزيز الحقوق والمكانة والتمكين الاقتصادي لجميع الفلسطينيين».

أما رئيسة جمعية نجوم الأمل علا أبو الغيب، فقالت إن التمييز ضد النساء ذوات الإعاقة لا يزال موجوداً في فلسطين، كما هو الحال في العديد من المجتمعات الأخرى، منوهة إلى أن النساء الفلسطينيات ذوات الإعاقة، يعانين من نوعين من التمييز مبني على النوع الاجتماعي والإعاقة، على الرغم من أن نظرة المجتمع للإعاقة بسبب الاحتلال، هي نظرة فخر وليست نظرة تمييز سلبية.

وأكدت أبو الغيب، أن المرأة ذات الإعاقة، مهما كان سبب إعاقتها ما زالت مضطهدة ومهمشة بشكل مستمر على جميع مستويات الحياة، من ضمنها فرص العمل، التعليم، الزواج وتكوين أسرة وغيرها من مجالات الحياة.

وقالت إن نظرة المجتمع السلبية للمرأة ذات الإعاقة، أدت إلى تراجعها وانعزالها عن ممارسة جميع حقوقها كمواطنة فلسطينية، متطرقة إلى أهداف مؤسستها لتغيير واقع المرأة ذات الإعاقة، وتفعيل دورها لادماجها في المجتمع واشراكها في مسيرة التنمية، للتأكيد على حق النساء ذوات الإعاقة في ممارسة حياتهن بشكل طبيعي، والارتقاء بوضع المرأة ذات الإعاقة وتطوير واقعها إنسانياً واجتماعياً واقتصادياً.

وقالت أبو الغيب: «نحن النساء ذوات الإعاقة، نساء كباقي النساء حول العالم، لدينا مشاعر وأفكار وطموحات، الفرق الوحيد بيننا وبينكم أنه ليس لدينا القدرة على المشي أو الكلام أو الرؤية، ولكن ذلك لا يعني أن نحرم من حقوقنا في التعليم والعمل والزواج، ولدينا الحق في الالتحاق بالجامعات والحصول على عمل وتكوين أسرة، شأننا شأن باقي النساء حول العالم».

الإعاقة العقلية: ٧٥٪ من أسبابها غير معروفة

طوباس – شهناز حميد

يقلب الطفل(ع د) مجموعة مكعبات ورقية، يأخذها يميناً وشمالاً قليلاً، قبل أن يستدل إلى الوضعية الصحيحة لهذه المكعبات، فتنفرج شفتاه عن بسمة عريضة، توحي للمحيطين بثقته وتباهيه بقيمة وسرعة ما عمل.

يستجيب لكلام المعلمة، التي يرى فيها في كثير من الأحيان صيغة ضمنية لأمر يتوجب عليه الانصياع له، فما يكون منه إلا الامتثال لهذا الأمر، والكف عن إحداث «الشغب» أو «التشويش» على زملائه في الغرفة الصفية.

لكن ليس هناك ثمة ما يشير صراحة إلى معاناة هذا الطفل، واندراجه في فئة «ذوي الاحتياجات الخاصة»، سيما وأنه امتثل لطلب معلماته، باستدعاء مدير مركز تأهيل وتنمية القدرات التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، الذي كان في مكان قريب لحظة وصول «مندوبة صوت النساء» إلى المكان لإعداد هذا التقرير.

«هذا ليس طفلاً سوياً، كما أنه ليس معاقاً بمعنى الكلمة». قالت مجموعة من المعلمات والمشرفات الاجتماعيات، اللواتي يتابعن حالة هذا الطالب، المنتسب للمركز للسنة السادسة على التوالي.

ويعاني من إعاقة عقلية متوسطة، لازمته منذ الولادة نتيجة لنقص في الأكسجين، أدى إلى ما هو عليه الآن، غير أن صلة القرابة التي تجمع ما بين والدة هذا الطفل وأبيه، ليس لها أدنى علاقة في الإعاقة التي هو عليها.

ويؤكد أخصائي تاهيل المعاقين نبيل دويكات، مدير مركز تأهيل وتنمية القدرات، إلى أن الدراسات والأبحاث والمتابعات لحالات ذوي الإعاقة، تشير إلى أن ٧٥٪ من الإعاقات العقلية تحديداً، سببها غير معروف، فيما ترجع النسبة المتبقية لأسباب عديدة غير منحصرة في زواج الأقارب كما يعتقد الكثيرون.

«زواج الأقارب يشكل جزئية صغيرة من مجموعة الأسباب المؤدية للإعاقة العقلية»، قال دويكات، مؤكداً عدم صحة الإعتقاد المجتمعي السائد حيال زواج الأقارب وانجاب المعاقين.

وترجع الاعاقة العقلية تحديداً، إلى أسباب عديدة، قد تكون خلال عملية الحمل، أو اثناء الولادة أو بعدها، كتعرض الأم لضربة، أو تناولها لدواء خاطيء، أو للدخان أو للمشروبات الكحولية، أو تعرضها للأشعة، أو أن الطفل يتعرض لنقص الأكسجين أثناء الولادة، وأسباب عديدة غيرها.

وأشار دويكات، إلى أن هذه الحالة، تشكل واحدة من بين ثماني وعشرين حالة من حالات الإعاقة المنتسبة للمركز، مبيناً أن هذه الحالات، التي هي حالات إعاقة عقلية في مجملها، تتدرج من إعاقة عقلية بسيطة، إلى عقلية متوسطة أو شديدة.

ويخضع الأطفال المنتسبون لهذا المركز، الذي يعد الوحيد من نوعه في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، لبرامج تأهيلية، تتنوع ما بين تنمية القدرات والتأهيل ومكتبة الألعاب وبرامج الإثراء والتعليم.

وبين أخصائي التأهيل، أن بعض الحالات تخضع لبرامج تأهيل مكثفة، يلتحق خلالها الطالب للمركز لبعض الوقت، قبل أن يغادره وقد تم التغلب على مشكلته، مشيراً إلى أن هذا الأسلوب كثيراً ما ينطبق على الحالات من الطلبة، الذين يلاقون صعوبات في التعلم.

وفي كثير من الأحيان يحدث أن لا يفرق الأهل والمحيطين، ما بين صعوبات التعلم والإعاقة العقلية البسيطة، مبيناً أن المركز كثيراً ما استقبل حالات تعاني من صعوبات التعلم، وهي الحالات التي تم علاجها، ومن ثم عادت للمدرسة بشكل طبيعي.

وقال دويكات، أنه يتم عادة تقسيم الطلبة في مجموعات صفية، ليتم التعامل مع كل حالة أحيانا على حدة. وفي الغرف الصفية الأربعة، التي يتوزع فيها الطلبة الثماني والعشرين في المركز، كان واضحاً تجاوب بعض الطلبة لتوجيهات المعلمات، والمشرفات على الطلبة والصفوف، فالبعض ينصاع للأوامر، والبعض الآخر يتمرد، فيما تتمكن فئة منهم من إجراء العمليات الحسابية البسيطة، وهو الأمر الذي تعتبره المعلمة انجازاً لطفل يعاني من إعاقة عقلية، أيا كان نوعها.

ورغم أنه مضى على تعامله مع هذه الفئة من المجتمع عشر سنوات وأكثر، إلا أن دويكات، لا يزال يرى أن بعض الأهل لا يزال يتحفظ على هذه الفئة، وتحديدا ممن هم من ذوي الإعاقات العقلية.

ويشير: «تمكنا كأخصائيين، من أن نجتاز مرحلة طويلة من مراحل التعامل مع هؤلاء، ففي فترة من الفترات، كان يصل الأمر ببعض الأهالي إلى إنكار أن لديهم هكذا حالة، فيما كان البعض من الآخر «يتحايل» ويقول بأن ابنه سليماً وسوياً، إلى أن يصل الابن إلى مرحلة متقدمة من الإعاقة. وأشار إلى أن الفترات السابقة، كنا نبحث عن هذه الفئة، غير أننا الآن، نجد أن بعض الأهل يجلبونهم إلينا، وهذا تحول جذري في آلية التعامل مع هذه الفئة، ودمجها في المجتمع».

أم محمد وهي أم «لفتاة منغولية»، تبلغ من العمر سبعة وعشرين عاماً، ترى ان صلة القرابة بينها وبين زوجها، هي التي تقف وراء إعاقة ابنتها حسب اعتقادها، مشيرة إلى أن زوجها هو ابن عمها.

ويتمثل زواج الأقارب بالنسبة لهذه المرأة، التي رفضت الانصياع لرغبة ابنها البكر، في الزواج من ابنة عمه، تجنبا لانجاب أبناء معاقين بمثابة «الخطر الحتمي»، الذي سيتأكد حدوثه لمجرد تكرار الحادثة كما تقول.

وتسرد أم محمد، كيف أنها زوجت لابن عمها تطبيقا لمقولة «ابن العم ينزل عن ظهر الفرس»، وهي المقولة التي تحققت فعلياً آنذاك، حينما تصدى عمها لوالدها بان لابنه «أي زوجها» الأولوية في الزواج من ابنة عمه عن الغريب، الذي كان قد تقدم لخطبتها آنذاك.

وتقول: «مع أن الأمر في النهاية بيد رب العالمين، إلا أن التجربة بينت لي، أن رابطة القرابة هي السبب في ما هي عليه ابنتي إيمان، وهو الأمر الذي جعلني أرفض المبدأ».

من ناحيته يشير أحمد محاسنه، مدير دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في محافظة طوباس، إلى أن عدد حالات الإعاقة المسجلة لدى الدائرة، بلغ ١٣٤١ حالة بمختلف أنواعها، مبيناً أن هذا العدد يشمل جميع مناطق المحافظة.

وأشار محاسنة إلى أنه، وعلى الرغم من التغير الذي طرا على النظرة المجتمعية لهذه الفئة، إلا أن هناك بعض الحالات غير المسجلة، نتيجة أن الأهل لا يتوجهون لتسجيلها لعدة أسباب لا تنحصر فقط في عدم الاعتراف بهم.

وبين محاسنة، أن قرابة ال ١٠٠ حالة من تلك الحالات، لديها أخوة، وبمعدل حالتين إلى أربع حالات لدى الأسرة الواحدة.

وعزا محاسنة تكرار الإعاقة إلى صلة القرابة، سيما عندما يكون الحديث يدور عن صلة قرابة من الدرجة الأولى.

وأشار إلى أن هناك قرابة ال ١٦٠ حالة إعاقة، هم من طلبة المدارس.

ويقول محاسنة: «الأولى أن نطلق على هؤلاء ذوي الإعاقة، وليس ذوي الاحتياجات الخاصة».

ويضيف قائلاً: «إن أي مريض هو ذو احتياج خاص».

ويتلخص عمل الدائرة الاقتصادية والاجتماعية مع فئة ذوي الإعاقة، في تقديم مساعدات مالية وعينية لهذه الفئة في المناسبات والأعياد، إلى جانب تقديم الوسائل والأجهزة الطبية والمشاريع الإنتاجية والإعفاءات الجمركية وغيرها من المساعدات، التي من شأنها أن تمكنهم وتساعدهم وذويهم، على تحمل أعباء وتكاليف الحياة.

سوسن الخليلي في ضيافة صوت النساء

النجاح والتحدي ميّزا رحلتها مع الإعاقة

غزة – من ماجدة البلبيسي

إن النجاح وسيلة وليس غاية، ويكاد يكون الوسيلة الأولى أو الأساسية لتحقيق السعادة، والصعود إلى السماء، وآثار النجاح نفسية في المقام الأول، وليست مادية ولا نفعية؛ إذ يتحقق من خلال النجاح اكتمال إحساس الإنسان بذاته، وتحسين صورتها، فنراها جميلة وجديرة بكل ما هو طيب.

تراها كالفراشة في خفتها، تحلق بين بساتين عدة بمواهب متعددة، فتبدع في أكثر من مجال، وتتألق في أكثر من موقع.

حصلت مؤخراً على عدة جوائز، كان آخرها الحصول على المركز الأول، لتكون واحدة من هؤلاء الفائزين بجائزة المتطوعين المثاليين، لمجهوداتها الذاتية وعطائها المتواصل في خدمة شريحة الأشخاص ذوي الإعاقات، ورفع مستواهم الثقافي بحقوقهم المشروعة وتطلعاتهم العادلة، وتكوين لجان الضغط والمناصرة منهم لمناصرة قضاياهم، وتمثيلهم في الداخل والخارج في أكثر من دولة عربية وأوربية، ومحاولة إيصال صوتهم ومعاناتهم إلى المسؤولين وصناع القرار، فهي كانت ولا زالت رمزاً للفتاة الفلسطينية التي تتحدى الصعاب، ومثالاً لقوة الإرادة والتصميم والنجاح في تجاوز إعاقتها، والكفاح المتصل لتطوير قدراتها ودورها، وقدمت الكثير للمعاقين من خلال عملها كمتطوعة منذ عام ١٩٩٩م وحتى عامنا هذا ٢٠١٠م، كأمين سر للاتحاد العام للمعاقين، حيث أنها انتخبت لأكثر من مرة في إدارة الاتحاد.

إنها سوسن الخليلي، المرأة التي لم تنهزم نفسياً أو مجتمعياً أمام إعاقتها، بل صنعت لنفسها مكانة متميزة في المجتمع، حاولت أن تتغلب على نظرة المجتمع القاسية، التي كانت دوماً تمزقها كما يمزق الفجر بقايا الليل.

كما سبق وأن حصلت على الميداليتين، الذهبية في الألعاب الأولمبية، وفوزها بالمركز الأول، كما حصدت العديد من الجوائز على مدار حياتها.

استهلت الخليلي حديثها بالقول: «نعم نحن لا نختار أقدارنا، ولكن لنا عقول نتميز بها عن باقي المخلوقات، لنفكر ونقرر ماذا نريد».

تقول الخليلي: «أنا واحدة من هؤلاء الذين فرض عليهم القدر أن يمضوا حياتهم تحت وطأة الآلام والجراح، فقد ولدت كما يولد الآخرون، وبكيت أيضاً كما يبكون أثناء الولادة، لكن بكائي كان لفترة أطول، وكأني أعبر عن شيء خفي مغروس بين أحشائي ويستوطن بين حنايا ضلوعي».

صورة يكرم فيها أحد ذوي الإعاقة

نشأتها

تتابع: «ولدت وولد معي هم ثقيل وجرح عميق، رافقني طيلة أيام حياتي، نشأت في أسرة مكونة من أب وأم وأخوة اثنين وشقيقة واحدة، من أسرة متوسطة الحال، وكنت الرقم الأخير في الأسرة، أمي وأبي يدخل زواجهما ضمن زواج الأقارب، لقد عشت مرحلة الطفولة بطولها وعرضها، حباني الله ذكاءً كبيراً فسبقت سني الزمني بكثير، من خلال تألقي وتوفقي ومواهبي المتعددة.

التحقت بالمرحلة الابتدائية مستمعة قبل الموعد الرسمي بسنة، وكنت مجتهدة ومحبوبة من قبل الجميع، وتفوقي أهلني للانتقال للصف الثاني مباشرة، دون النظر أو الاعتبار للسن القانوني، وكانوا يطلقون علي في تلك المرحلة لقب «لولو الصغيرة»، وكنت يومياً أشارك بطابور الصباح بأنشودة. وبعدما انتهيت من المرحلة الابتدائية بنجاح وتفوق، انتقلت للمرحلة الإعدادية، وهنا بدأت أدرك كل شيء حولي، حيث كبرت وكبرت معي مأساتي الحقيقية، بدأت أدرك شيئاً فشيئاً مشكلتي وأشعر بها، بدأت أدرك بأنني مختلفة عمن هم في سني فأنا أقصر منهم جميعاً،وتساءلت؟ «يا ترى من السبب الرئيس في مشكلتي هذه؟ هل هو القدر والنصيب، أم هو والدي الذي كان يعاني من نقص في هرمون معين، ولم يتوجه إلى الأطباء، إلا بعد فوات الأوان، أم السبب هو عدم توعية وإرشاد المجتمع في ذلك الوقت، لكنني اقتنعت بفكرة أنني سأبقى هكذا طيلة حياتي، وليس أمامي سوى الصبر وقوة التحمل على ما ألم بي».

وتضيف بنبرة تحدي وإصرار: «بعد الانتهاء من المرحلة الإعدادية، انتقلت للمرحلة الثانوية، وكانت علاقتي مع مديرة المدرسة والمدرسين والمدرسات يغمرها الود والمعاملة الطيبة.

وكانت المفاجأة عندما كان هناك احتفال في المدرسة بمناسبة عيد الأم، شاركت بأغنية «مهما خدتني المدن» للفنان الراحل عماد عبد الحليم، استغرب كل من كان يشاهدني من حسن أدائي وصوتي الجميل وحركاتي الملفتة للنظر وشخصيتي القوية، وعندما انتهيت من أغنيتي صفق لي الجميع بحرارة شديدة، وقتها نسيت مأساتي وارتفعت معنوياتي، وشعرت بأنني امتلك كنزاً وأحتاج لمن يكشفه ويزيل القناع عنه».

وتردف: «أنهيت الثانوية العامة في الانتفاضة الأولى بنجاح، على الرغم من تقزيم الكثيرين لي، تعرضت لأشكال متنوعة من الضغوط النفسية، تحملت الكثير في حياتي، وعانيت من سخرية بعض الناس، بألسنتهم التي كانت كالسكاكين، لا تتحرك إلا لكي تجرح.

لكن حينما تشعر بأن الواقع يفرض عليك أشياء يستحيل على عقلك قبولها، لا تجد أمامك سوى أن تخضع لإرادة الذات، لان جرح الناس لي، لم يبدل قطرات دمي، ولن يغير طبيعتي، ولا يستطيع أن يمحو إيماني القوي بالله من قلبي».

وتستدرك الخليلي: «تمردت على واقعي، ورسمت لنفسي واقعاً جديداً، عنوانه الإرادة والتحدي، وعاهدت نفسي بأنني سأمضي نحو المستقبل، ولن أنظر خلفي، تغلبت على نظرة المجتمع لي، التي كانت تمزقني، وكانت تقتلني في اليوم الواحد ألف مرة. وبعد الثانوية العامة كانت جميع الجامعات الفلسطينية مغلقة، حاولت جاهدة أن أملأ هذا الفراغ الذي حاصرني من كل جانب، فحصلت على دورة طباعة وسكرتارية في مركز برلين الثقافي، وبعدها التحقت بمركز التدريب المهني «الإمام الشافعي» لمدة سنة، درست فن التجميل وقص وتصفيف الشعر، وأبدعت في هذا المجال، وما زلت حتى هذا الوقت أمارس هذه المهنة.

ومع عودة السلطة الوطنية الفلسطينية، تم إعادة فتح الجامعات الفلسطينية، فالتحقت بجامعة الأزهر «كلية الحقوق».

أصعب المواقف

تتحدث عن أصعب المواقف في حياتها، إذ تقول: «كنت في السنة الثالثة من الدراسة، عندما أساء لي أحد أساتذة القسم، ولمس الوتر الحساس في داخلي، وجرح شعوري وكبريائي أمام ١٨٥ طالبة، تلفظ بعبارة ما زلت أذكرها وستبقى في ذاكرتي، كانت عبارته بالحرف الواحد: «الشبر اللي في الآخر»، تلفظها باستهزاء وكأن أمامه جماد لا يشعر، تأثرت كثيراً ولكن تمالكت نفسي، فضلت الصمت، عندها سالت دموعي، ليس ضعفاً وإنما عنفواناً لما سمعته من أستاذ جامعي في حرم جامعي. وفي نفس اللحظة شردت بذهني، وكأني جسد بلا روح في المحاضرة، وأمسكت قلمي الذي طالما عبر عن آهاتي وأوجاعي، وكتبت تلك الكلمات بعنوان «الإرادة الصعبة»:

أريد أن أحرر نفسي من قيود فرضها علي القدر
وأعيش كما يعيش غيري من البشر
أريد أن أتخلص من جراح لازمتني منذ الصغر
أعيش في واقع لا يطيق أن يعيش فيه البشر
جراح تلاحقني لا ذنب لي فيها
سوى إنني مخلوقة ولكن
عيون كثيرة تطاردني بنظراتها
فإلى أين المفر من هذا الواقع
حاولوا أن ينزعوا الأمل من قلبي بكلامهم
حاولوا أن يسرقوا الابتسامة من فمي بجرحهم
حاولوا أن يدمروا الحب في داخلي بحقدهم
ماذا أنا في نظرهم؟
وأين أنا من غرورهم؟
والى متى كلامهم، جرحهم.

وتضيف: «وفي تلك الليلة لم يهدأ لي بال، إلا بعدما قمت بصياغة رسالة للأستاذ، فوضحت له فيها بأنني إنسانة قوية جداً، أقوى من جرحه وإساءته لي، فليس مهماً ماذا أكون في نظر الآخرين، المهم أن أكون راضيةً عن نفسي، انتظرت اليوم التالي بفارغ الصبر، وقمت بإرسال الرسالة للدكتور، تأثر كثيراً من صياغة الرسالة وأسلوبي في الكتابة، أرسل لي أكثر من مرة لكي احضر محاضراته، ووعدنني بالنجاح في مساقه حتى لو لم أتقدم للامتحان، فرفضت أن أحضر محاضراته بعد موقفه معي، لأن كرامتي وكبريائي كانت فوق كل شيء.

وبالنسبة لمؤهلاتي، لقد حصلت على دبلوم مهني عن طريق المؤسسة الفلسطينية للتدريب «١٧٥ ساعة» في المحاسبة الحديثة والكمبيوتر.

وشاركت في المخيمات الصيفية خارج الوطن، في دولة مصر الشقيقة، عن طريق الاتحاد الفلسطيني لرياضة المعاقين، بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة.

كما أنني كنت واحدة من هؤلاء الذين مثلوا فلسطين بالثقافة والفنون في بريطانيا حيث اشتركت مع البريطانيين في أغنية مشتركة بالعربي والانجليزي، وحققنا نجاحاً كبيراً، وكان هذا بالتنسيق مع وكالة الغوث وجمعية المعاقين حركياً.

كما أنني حصلت على دورة في الحرف اليدوية المختلفة، «رسم على الزجاج والفخار والجرانيت والمرايا والخشب، وأبدعت كثيراً في هذا المجال. وأعمل حالياً أمينة سر الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في غزة. وقد عملت أيضاً منسقة للورشة الفنية في المركز الوطني للتأهيل المجتمعي، حيث اعتبر من المؤسسين في الورش الفنية هناك، وأتقن حرف مختلفة «تطريز، رسم على الزجاج والفخار والمرايا، واشتركت في كثير من المعارض المحلية، ومنتجاتي كانت تثير دهشة الزائرين».

وحول مضمون رسالتها للمعاقين قالت: «إن الإعاقة ليست إعاقة الجسد، إنما هي إعاقة العقل والتفكير، وأهم شيء الرضا، لذا يجب على المعاق ألا ينطوي على نفسه، بل يخرج ويواجه المجتمع ويفرض نفسه على المجتمع، حتى يستطيع أن يحقق آماله ويثبت ذاته في كافة ميادين الحياة».

رسالتها للمؤسسات

أما عن رسالتها للمؤسسات المعنية بالإعاقة، قبل كل شيء يجب أن تتكاتف الجهود للضغط على الجهات المعنية لتطبيق قانون المعاق رقم (٤) لعام ١٩٩٩م، إنني أناشد جميع المؤسسات التي تعمل في مجال الإعاقة، ألا تتحول إلى وسيط بين المعاق ووزارة الشؤون الاجتماعية، بل يجب أن تضع ضمن برامجها وخططها المستقبلية، برامج تأهيل مهني وتعليمي للمعاق، من اجل دمجه في المجتمع، وخلق إنسان مبدع ومنتج، فيجب أن تتحول الإعاقة إلى طاقة.

في مهرجان وزارة شؤون المرأة واللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة

الرئيس أبو مازن: «نحن دائماً وأبداً مع النصف الذي لا يمكن الاستغناء عنه»

يجب على فلسطين، ليس فقط منع العنف ضد المرأة، بل تكريمها بشكل دائم واستثنائي، لدورها العظيم في كل مجالات الحياة.
المرأة الفلسطينية هي السر الوطني في الحرية والاستقلال، وهي المفرد بصيغة الجمع، الذي جمع بين عدة مهام مختلفة، وفي غير مجال في وقت واحد

رام الله. خاص بـ«صوت النساء»

المهرجان الثالث لمناهضة العنف ضد المرأة، هو حدث ثقافي متنوع، يأتي في إطار الحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، التي انطلقت في الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني، لتؤكد على رفضها لكافة أشكال العنف والانتهاكات التي تمس كافة الحقوق الأساسية للنساء.

نظمت المهرجان مؤخراً وزارة شؤون المرأة، واللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والأمم المتحدة، تحت رعاية الرئيس محمود عباس، في قصر رام الله الثقافي، بحضور عضو اللجنة المركزية لحركة فتح توفيق الطيراوي، ممثلاً عن الرئيس محمود عباس، ربيحة ذياب وزيرة شؤون المرأة، ماكسويل غيلارد، منسق الأمم المتحدة المقيم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الوزراء وممثلي وممثلات فصائل العمل الوطني الفلسطيني، الأمم المتحدة والأحزاب السياسية والمؤسسات والأطر النسوية والمراكز والمعاهد والجامعات، الهيئات الدبلوماسية والجمعيات النسوية.

صممت وزارة شؤون المرأة بالشراكة مع اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة المهرجان، ليكون فرصة فريدة لجمع كل الأصوات معاً (السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة والمجتمع المدني)، لاتخاذ موقف حول حقوق المرأة كحقوق إنسان، وعرض فيه على مدار ثلاث ساعات عروض فنية منوعة، تشمل موسيقى، رقص، كوميديا وأفلام. وهو يدعم حملة «لنتحد ونقول لا»، النداء العالمي الذي تم إطلاقه كمساهمة في تحقيق أهداف حملة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، «اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة». إنضموا إلى حملة «اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للعنف ضد المرأة الآن»!

رسائل المهرجان

«القتل لا يحمي الشرف... فلنقل لا للعنف»، كل عام تلقى آلاف النساء ومن ضمنهن النساء الفلسطينيات، حتفهن على يد أفراد من عائلاتهن بذريعة شرف الرجل والعائلة.

كل عام تقتل آلاف النساء عبر العالم، بغض النظر عن انتمائهن الديني أو الثقافي أو موقعهن الجغرافي، بذريعة شرف الرجل والعائلة، ومن ضمنهن النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بغض النظر عن انتمائهن الديني. إن قتل امرأة أو فتاه باسم الشرف، ينتهك ويلغي تمتع النساء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا بد من منع هذه الجرائم والإعلان عن وقوعها، والتحقيق الكامل في ملابساتها ومعاقبة مرتكبيها.

أنت لست وحدك

أفصحت امرأة من بين كل أربع نساء متزوجات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عن تعرضها للعنف على يد زوجها، وغالباً ما تكون النساء والفتيات عرضه لخطر حقيقي يهدد سلامتهن الجسدية والنفسية، في المكان الذي ينبغي أن يشعرن فيه بالأمن والأمان داخل منازلهن.

أيها الشباب دوركم مهم

يشكل الشباب ما نسبته ٤٨٪ من إجمالي السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي فان مفتاح قيام مجتمع خال من العنف ضد النساء، يقع بين أيدي الشبان والفتيات، فمن حق وواجب ومسؤولية الشباب الفلسطيني ذكوراً وإناثاً، لعب دور أساسي في بناء مجتمع فلسطيني، خال من العنف الأسري ضد النساء والفتيات، حيث يمتلك الشباب القدرة والأدوات لإحداث تغييرات إيجابية في المجتمع الفلسطيني.

ووجه المهرجان نداءً للشباب من الجنسين، «أنتم يا غدنا، أنتم يا مستقبلنا، بيدكم أن تنقذوا الحياة». وأكد أن ظاهرة العنف ضد المرأة في العالم عموماً وفي الأراضي الفلسطينية بشكل خاص، جاءت نتيجة للقصور في نصوص قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات الفلسطيني، التي تساهم وتشجع على اقتراف جرائم العنف ضد النساء، وبالنظر لاتساع دائرة العنف ضد النساء والتي باتت تشكل تهديدا خطيرا في مجتمعنا الفلسطيني، في إطار تكرار حوادث القتل ضد النساء على خلفيات مختلفة، وكذلك حوادث الاعتداء على المرأة، مما يسبب الأذى الجسدي والنفسي والمادي والمعنوي على مجموع النساء، وهو الأمر الذي يهدد المجتمع بأسره، ويقوده إلى استنزاف قدراته وطاقاته، وأصبح من الضرورة الوقوف بحزم أمام هذه الظاهرة والتصدي لها، بكل الوسائل المشروعة.

واستذكر المتحدثون في المهرجان، أنه قبل عامين، وبمناسبة الثامن من آذار يوم المرأة العالمي، حمل معه هذا الشهر مناسبات وطنية واجتماعية، حيث تبنى الرئيس محمود عباس اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، وتعهد بالالتزام بها، كما تبنى الوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية، وأقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في مدينة رام الله بتاريخ ١٥/٢/٢٠١٠، برئاسة رئيس دولة فلسطين، بتعليق المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠، وتطبيق أحكام القتل العامة الواردة في القانون المذكور، كما تم تعليق العمل بأحكام المادة ١٨ من قانون العقوبات البريطاني رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦، فيما يخص مرتكبي جرائم قتل النساء، وتطبيق أحكام القتل العامة الواردة في القانون المذكور من قانون العقوبات، حول العذر المحل والعذر المخفف.

وأجمعوا على أن العنف ضد المرأة وما يتعلق به من مفاهيم مختلفة، يحظى على اهتمام وقلق لدى العديد من المؤسسات والمراكز النسوية، ويأتي هذا القلق بزيادة العنف الموجه ضد المرأة، بسبب سياسة الغموض والصمت التي تفرضها مفاهيم نمطية اجتماعية ثقافية، تعيب على المرأة الفلسطينية التحدث بما تتعرض له من عنف، فتجعلها أسيرة أفكار وثقافات مجتمعية تصادر دورها وتؤثر على صحتها النفسية والجسدية، وتقف وراء الكثير من العوامل والأسباب الاجتماعية والثقافية والتربوية، التي نجدها في كثير من الأحيان تمارس، بل تساعد على ممارسة العنف والتمييز ضدها.

وقال الرئيس محمود عباس، في كلمته التي القاها بالنيابة عنه عضو اللجنة المركزية لحركة فتح توفيق الطيراوي: «يجب أن نكون دائماً وأبداً مع النصف الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وبدونه تنتفي الحياة»، ناقلاً تحيات ومباركة الرئيس «أبو مازن» لنساء فلسطين ولمؤتمرهن، مباركاً لهن جهودهن الحثيثة في مناهضة العنف ضد المرأة، والتي تسعى فلسطين ليس فقط لمنع العنف ضد المرأة، بل لتكريمها بشكل دائم واستثنائي، لدورها العظيم في كل مجالات الحياة، وعلى رأسها معركة التحرر الوطني، ومعركة البناء من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث هي اليد الأخرى، إلى جانب اليد الأولى مع الرجل في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

وتابع الرئيس على لسان الطيراوي: «المرأة الفلسطينية هي السر الوطني في الحرية والاستقلال، وهي المفرد بصيغة الجمع، الذي جمع بين عدة مهام مختلفة، وفي غير مجال في وقت واحد، فكانت المناضلة باقتدار، والأم الرءوم والمربية الأساس والمعلمة القدوة، والتي أخذت في كثير من الأحيان دور الأب في بعض العائلات التي فقدت الوالد باستشهاده، أو غيب عنها قسراً بالاعتقال أو الإبعاد، والأهم من ذلك، فقد كانت القدوة والقائد، كما كانت دلال المغربي، وضحت بدمها، فكانت الشهيدة والشاهدة، وعانت في الأسر، وتحررت منه، وشاركت في العمل السياسي والقيادي، وخير مثال على ذلك، ربيحة ذياب، التي أصبحت بنضالاتها وزيرة في الحكومة الحالية، لأنها بخلفية أسيرة ومناضلة.

ووجه التحية لكل أسيراتنا، اللواتي ضحين بالكثير من أجل الوطن، فالحب عندهن والحياة هو للوطن، وليس لشيء آخر. وإننا هنا نحتفل جميعاً مع كل النساء في العالم، باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وفي الخامس والعشرين من تشرين الثاني، وهو اليوم العالمي الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٩٩، للقضاء على العنف ضد المرأة، ودعت الأمم المتحدة الحكومات والمنظمات الحكومية والدولية، إلى تنظيم أنشطة، تهدف إلى زيادة الوعي العام بالقضاء على العنف ضد النساء، والذي انتشر وتوسع واتخذ أشكالاً وأساليب متنوعة، في المنزل والعمل والشارع.

إلتزام القيادة

وأشار إلى توقيع الرئيس على اتفاقية «سيداو»، ما يعني التزام القيادة الفلسطينية من رأس الهرم إلى أقل مستوى فيها، بالالتزام الحكومي بقضايا المرأة المختلفة، وعلى كافة الصعد، مؤكداً أنه ومنذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، يجري العمل لأن تكون المرأة شريكاً حقيقياً في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية والتعليمية.

بدورها اعتبرت وزيرة شؤون المرأة ربيحة ذياب، ظاهرة العنف ضد المرأة من أكثر التحديات خطورة على تلك الجهود المبذولة في عملية التنمية، والنهوض بوضع المرأة الفلسطينية، فخصصت الوزارة ضمن إحدى إداراتها العامة، قسم خاص برصد الشكاوي، ليكون في حالة عمل مستمر، ومتابعة دائمة، حول تطورات هذه الظاهرة، والعمل مع المؤسسات ذات العلاقة، من أجل توفير البيانات والمعلومات المطلوبة، للعمل على السياسات والتشريعات والقوانين، للقضاء على هذه الظاهرة.

وقالت ذياب بمناسبة اختتام فعاليات مناهضة العنف ضد المرأة، نتوجه باسمكم وباسمكن جميعاً، إلى الرئيس أبو مازن، الذي وقع على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، وبالتالي تكمن أهميتها لنا كفلسطينيين في دور الانتقال من السلطة الوطنية إلى الدولة الفلسطينية المستقلة، ونحن في طور بناء مؤسساتها، وفي طور سن التشريعات والقوانين، وهنا تكمن أهميتها، لأن كافة هذه القوانين يجب أن تتناسب مع روح اتفاقية «سيداو»، ومن هنا أيضاً نقول «هذا يعني التزام من أعلى الهرم في النظام السياسي الفلسطيني، وأيضاً من الحكومة الفلسطينية، والتي لم ولن تدخر جهداً في التزاماتها حول قضايا المرأة المختلفة».

ودعت ذياب الجميع للعمل سوية امرأة ورجلاً، من أجل إعادة التوازن إلى هذا المجتمع، ولتأخذ المرأة حقها، ليس فقط لأنها شاركت في كل مراحل النضال السابقة، بل لأن هذا حق طبيعي وحق مقدس لها، يجب أن تكفله كافة الشرائع الفلسطينية والأممية.

وتوجهت ذياب باسم نساء فلسطين للحكومة الفلسطينية، وعلى رأسها رئيس الوزراء د. سلام فياض، التي بجهودها وافقت على قرار إلغاء العذر المحل والعذر المخفف، في القانونين الأردني والمصري، وبالتالي رفع إلى الرئيس محمود عباس للتوقيع عليه، ونحن على أبواب سنة جديدة ليوم المرأة العالمي، ننتظر هذا التوقيع بفارغ الصبر، مؤكدة أن هذا لن يعمل أي خلل في مشروع قانون العقوبات، الذي يجب أن يرى النور قريباً، والذي بالفعل هو قانون العقوبات الفلسطيني، لا يحمل في ثناياه هاتين المادتين، وهذا يأتي تعزيزا لدور المرأة، ونطالب الرئيس بالتوقيع على هذا المرسوم، لأنه سيعطينا قوة بعد قوة، نتيجة الالتزام الحكومي بهذا الموضوع.

وقالت: «القتل هو القتل، بغض النظر عن الأسباب، والعنف هو عنف، ومعاً وسوياً نحو مجتمع خال من العنف، ويتمتع المواطنون فيه بالمساواة، بغض النظر عن اللون والعرق والجنس، العنف الذي يمارس ضد النساء هو جريمة، ولكن الصمت على هذا العنف هو جريمة أكبر».

أما ممثل الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ماكسويل غيلارد، فأعرب عن سروره لأنه حظي بفرصة أخرى للمشاركة في افتتاح مهرجان مناهضة العنف ضد المرأة، وقال: «هذا هو المهرجان الثالث من نوعه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي يأخذ دوراً مهماً هذا العام ٢٠١٠، فنحن نشهد الذكرى العاشرة للقرار التاريخي لمجلس الأمن رقم ١٣٢٥، الذي اعترف رسمياً بدور المرأة ببناء السلام ومنع النزاعات، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، اجتمع المنسق الخاص في الأمم المتحدة بمجموعات نسوية في غزة، واستمع لآرائهن فيما يتعلق بتقوية دور المرأة، ولإعلاء صوتها على طاولة السلام.

وتابع: «٢٠١٠ أيضاً هو العام الذي تأسس فيه برنامج الأمم المتحدة للمرأة، لإعادة تركيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة العنف ضد المرأة وتعزيز حقوقها، بالإضافة إلى ذلك، يصادف هذا العام الذكرى الثلاثين لستة عشر يوماً من النشاط، لمكافحة العنف ضد المرأة، الذي يشكل جزءاً من هذا الحدث». واصل: «وفي عام ٢٠١٠ أيضاً، طورت السلطة الفلسطينية استراتيجيتها الخاصة بالجندر، إضافة إلى استراتيجية مناهضة للعنف ضد المرأة، مدخلة رؤية رئيس الوزراء د. سلام فياض، والتي عبر عنها في افتتاح هذا المنتدى العام الماضي، حقوق المرأة هي حقوق طبيعية، ولا تحتاج لأن تكتسبها، لأن الجميع ولدوا أحراراً ومتساوين، وأهنئ جميع الفلسطينيين على التقدم الذي أنجزته السلطة الفلسطينية في هذا الشأن، وهذا التقدم يبرهن بأن فلسطين تستعد لإقامة دولة فلسطينية.

واختتم المهرجان بعروض فنية شملت عرضاً لفرقة سرية رام الله، عرض فيلم «الشرف، فرقة صابرين، سناء موسى/موسيقى البوب، مسعود صديقي/موسيقى الريفي، دام/الهيب هوب، مجموعة تاون/ الهيب هوب، وطن على وتر، زمان/موسيقى عربية وغجرية.

ظاهرة العنف المجتمعي في تنامٍ مستمر

والبحث جارٍ عن الأسباب والحلول الجذرية

خاص صوت النساء

ما زالت قضية فداء دبلان، والحكم الصادر بتاريخ ٢٣-١-٢٠٠٦ م عن المحكمة الشرعية في قطاع غزة، غير قابل للتنفيذ ، رغم أن دبلان طافت بقضيتها إلى المستوى العربي، ولم تترك باباً إلا طرقته، فتوجهت للحكومة الأردنية كونها تحمل الجواز الأردني، ولم تفلح التدخلات الخارجية الأردنية بحل قضيتها، وبإعادة أطفالها إلى حضانتها، وكذلك تدخل المراقب العام للإخوان المسلمين، ولم يفلح أيضاً تدخل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في دمشق خالد مشعل، وكان الرد بأن قضيتك سياسية، وما زالت تبحث عن جميع الأبواب التي قد تعيد لها الأمل بلقاء طفليها، ولم تنفك عن مواصلة رحلة البحث المضنية عن فلذات أكبادها حتى الرمق الأخير من حياتها.

كانت هذه رسالة دبلان، التي وصلتني في محاولة لمتابعة قضيتها، سيما ونحن في إطار حملة مناهضة العنف ضد النساء، والتي استمرت أسبوعين، علها تلقى الآذان الصاغية، وتتحرك الضمائر الغافلة والقلوب المتحجرة، التي لم تستطع أن تنفذ حكم قضائي شرعي، يقر بحضانة دبلان لطفليها، والتي لم تكتحل عيناها برؤيتهما منذ سنوات.

فداء دبلان كانت قد توجهت لمؤسسات نسوية، ولم تستطع رغم الجهود التي بذلتها أن تحرك القضية، التي زجت في أتون الانقسام السياسي، وعلقت حتى تتحقق المصالحة الوطنية، وتعاد الوحدة لشرطي الوطن، عل وعسى أن ينتهي ملف دبلان، الذي أرق الجميع دون استثناء.

وعود وتعاطف

وتقول دبلان: «إن الحكومة في رام الله، قدمت لها وعوداً، وتعاطفت فقط بالكلام، ثم لجأت للسفارة الفلسطينية في عمان، وقامت بمخاطبة السفارة الفلسطينية في القاهرة، لتوقيف أب الأولاد في حالة سفره، لأن عليه حكم قضائي، موضحة أنها قامت بإنشاء موقع خاص لها بعنوان (فداء دبلان، لأنصرنك ولو بعد حين)، لمن أراد أن يتعاطف ويقدم الدعم والمساندة لها».

وتضيف: «إنني ومنذ تاريخ ٢٣/١/٢٠٠٦، لم أسمع صوت أولادي، وللأسف القضاء الفلسطيني لا يحمي نفسه، وتوفيت أمي بعد معاناتها من مرض السرطان، وفي حاله نزاعها لم تستطع أن تسمع صوت أحفادها، علماً أن الشرع والقانون يعطي لها الحق بالحضانة من بعدي، موضحة أنها حصلت أخيراً على حكم بالطلاق، نتيجة للهجر لمدة ست سنوات.

دبلان هي حالة من جيش كبير من النساء، يتعرضن بشكل دائم لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف، وتلعب الظروف الاقتصادية وحالة الفقر وانعدام الأمن الاجتماعي، دوراً كبيرا في زيادة نسبة العنف، التي تصاعدت وتيرته في الآونة الأخيرة، ولم تفلح الجهود المبذولة سواء على المستويين الرسمي والشعبي في الحد من العنف، ما يجعل النساء في مواجهة مباشرة ودائمة مع تحديات الوضع الاقتصادي من ناحية، والوضع الاجتماعي من ناحية أخرى.

المدير التنفيذي لمركز شؤون المرأة آمال صيام، قالت: «إن قضية العنف ضد المرأة، تتطلب تكاثف الجهود وتفعيل كل الطاقات الموجودة في المجتمع، على جميع المستويات القانونية، السياسية، الاجتماعية، للحد من هذه الظاهرة».

نقل المشكلة

وأضافت: «للحد من الظاهرة، لا بد من نقل مشكلة العنف ضد المرأة، من كونها مشكلة تتعلق بالنساء، إلى كونها مشكلة اجتماعية تهم المجتمع، وتوعية جميع فئات المجتمع بخطورة هذه الظاهرة، وتفعيل دور الإعلام تجاه نشر هذه الظاهرة، وكافة المؤسسات لتقوم بدورها فيما يتعلق بقضية العنف ضد المرأة».

وتابعت: «إن تطوير وتنفيذ برامج تدريبية للمتخصصين والمهنيين، لتوفير المساعدة والدعم للنساء المعنفات، وإجراء العديد من الدراسات والأبحاث، وتوفير دور حماية مؤقتة لحماية النساء المعنفات، والتعامل الجدي للشرطة مع الاتهامات التي تقدمها النساء، بخصوص تعرضهن للعنف، كل هذا من شأنه الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة».

أستاذ علم النفس في جامعة الأقصى د. درداح الشاعر، حذر من خطورة انتشار ظاهرة العنف ضد النساء، وضرورة التحرك لوضع حد لها، مشيراً إلى أن الإسلام، رفع من شأن النساء، لكن ما يجري الآن يشبه ما كان يحدث في الجاهلية، من اعتداء على النساء، بل وعدم التفاؤل بإنجابهن.

وتطرق الشاعر إلى الحديث عن مكانة المرأة في الإسلام، معتبراً أنه ساوى بين الرجال والنساء في التكليف والعقاب، مضيفاً أن التمييز الحالي القائم لا يعكس روح الإسلام.

وأضاف أن الإنسان الذي يستخدم العنف، هو غير محمود ولا محبوب، وقد ألغى كل وسيلة للحوار، بالتالي يعتقد أن أفضل أسلوب هو حسم الحوار بالعصا.

نقص وعي

وأشار الشاعر إلى أسباب العنف، معتبراً أن أبرزها نقص وعي النساء بحقوقهن الشرعية، وعدم وعيهن بأهمية الدفاع عنها، فمثلاً لا تعرف النساء أن منزل الزوجية هو ملك لها، إضافة إلى كون النساء أحد الأسباب في ممارسة العنف ضد بعضهن البعض أحياناً.

وتطرق الشاعر إلى أشكال مختلفة من العنف، التي ترتكب ضد النساء، ويصمتن عنها نتيجة قلة الوعي بضرورة وضع حد لكافة الممارسات التي تؤذيهن.

وتحدث عن أهم نتائج العنف على المرأة، كونه يجعلها غير قادرة على القيام بمهامها، ويؤدي إلى ضعف ثقتها بنفسها، عدا عن انعكاس ذلك سلباً على المجتمع بشكل عام، باعتبار المرأة ليست فقط نصف المجتمع، بل هي المربية الأولى لكل لبناته.

الاختصاصية النفسية سوسن الهور، حملت النساء مسؤولية العنف الواقع بحقهن، كونهن يقبلن بذلك منذ البداية، ويصادر رأيهن، موضحة أن العامل الاقتصادي هو عامل مساعد في زيادة نسبة العنف، ولكنه ليس أساساً، لافتةً أن التنشئة الاجتماعية لها دور كبير في تعزيز أو الحد من العنف الممارس بحق المرأة، سيما التمييز الممارس منذ الصغر، وقبول المرأة بتبعية الرجل.

وأضافت الهور، أن العديد من النساء اللواتي يترددن لطلب الاستشارة النفسية والاجتماعية، يفضلن دوماً السكوت على العنف الممارس بحقهن، وقبول هذا الواقع، وتفضل المرأة أن تبقى في كنف الرجل من منطلق «ظل راجل ولا ظل حيطا».

وسردت الهور إحدى الحالات التي قدمت لها الدعم النفسي، وهى في سن (٥٤) عاماً، والتي كانت تتعرض للعنف والتحرش الجنسي من قبل شقيقها وهى صغيرة، وكانت تضرب وتحجز في غرفة صغيرة، وكانت ردة فعلها الصمت خشية العقاب والتعرض لمزيد من العنف، مضيفة أنها استطاعت أن تقدم لهذه الحالة جلسات تفريغ نفسي، وتدخل عن طريق الاسترخاء والعلاج بالمعرفة وتعزيز القوة الإيجابية لديها، وتقديم بعض الإرشادات السلوكية، مثل ضبط الوقت والرياضة وغيرها من الإرشادات.

الناشطة وجدان البيومي، عزت أسباب العنف إلى التنشئة الاجتماعية والموروث الثقافي، والتربية الجنسية الخاطئة، عدا عن الفهم الخاطئ للدين، معتبرةً أن العامل الاقتصادي يأتي كمساعد وليس أساساً للعنف ضد النساء.

أنواع جديدة

وتحدثت البيومي عن وجود أنواع أخرى جديدة من العنف، هو العنف المنظم الممارس من قبل الحكومات أو أصحاب السلطة، عدا عن العنف المتعلق بالحريات العامة، موضحة أن هناك زيادة في معدل العنف الممارس ضد النساء، مدللةً على ذلك من خلال زيادة نسبة النساء المترددات لطلب الاستشارة النفسية أو القانونية أو الاجتماعية، لدى المراكز المختصة.

ونبهت البيومي بأن هناك زيادة ملحوظة في نسبة النساء المشتكيات لدى مراكز الشرطة، بنسبة ١٠٪ عن العام الماضي، وهذا يدلل أن ظاهرة العنف ما زالت موجودة وتشهد تزايداً.

وأوضحت أن هناك جملة من الحلول، يمكن أن تساهم في الحد من نسبة العنف الذي تتعرض له النساء، ومنها المناهج التعليمية، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بتدرج ووعي، بدءاً من المرحلة الابتدائية، وانتهاءً بالثانوية، كما أكدت على دور وسائل الإعلام في الحد من العنف المجتمعي، خاصة وأن الإعلام له دور في السلم والحرب، وأن غياب الإعلام وتقصيره حيال القضايا المجتمعية، يساهم في تفاقم العنف، عدا عن الحاجة الماسة لقوانين عصرية عادلة، من شأنها أن تخفف من ظاهرة العنف وتبعاته.

تزويج الصغيرات أو التزويج المبكر

اعتدال الجريري

هو إكراه الفتيات على الزواج. أوالتغاضي عن زواج الفتيات الصغيرات، في سن يقل عن سن الرشد المقرر قانونياً، للتمتع بالأهلية القانونية والنضج الكافي لاتخاذ قرار اختيار الشريك أو القبول به، مما يسبب حرماناً للطفلة من حقوقها في التعليم، ويحملها أعباءً نفسية اجتماعية وصحية، ويصيبها أو يحتمل أن يصيبها بسببه ضرر نفسي أو صحي أو جنسي.

والتزويج المبكر يعطل النمو الكامل للفتاة، من حيث إكمال التعليم والاستقلالية الاقتصادية والنمو الجسدي والنفسي.

والحمل في سن مبكر، هو أحد العواقب المترتبة على التزويج المبكر، حيث ينتج عنة أعلى معدلات الوفاة بين الأمهات والأطفال، إذ أن الفتيات الصغيرات لم يكن قد نضجن، سواء على المستوى البدني أو النفسي لتحمل صعوبات الحمل، ونتيجة لذلك، فإن معدل الوفاة بين الأمهات الصغيرات، أعلى ستة أضعاف من الأمهات اللاتي يلدن في العشرينات من العمر، وبالتالي فإن ١٠٪ تقريباً من الولادات التي تحدث في العالم، تكون لفتيات في سن البلوغ، ففي كل عام تصبح حوالي ١٤ مليون شابة صغيرة أمهات .

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بمجرد أن تتزوج الفتاة، فإنها تترك الدراسة، ما يسهم في انخفاض معدل تعليم الفتيات.

التزويج المبكر هو من الظواهر الشائعة في المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، والمجتمع العربي بشكل عام، خاصة بين الإناث. ويقصد به التزويج قبل بلوغ سن الرشد، الذي قد تكتمل فيه مقدرة الذكر أو الأنثى على إدارة أسرته اجتماعياً واقتصادياً، وقد تلجأ الأسرة إلى تنفيذ هذه الظاهرة، تحت طائل الجهل والتخلف، أو تحت طائل الفقر، فالفقراء يميلون إلى تزويج بناتهم لأول طالب، مهما كان مبكراً، كي يوفروا بعض المصاريف الخاصة للأسرة، كما أن رغبة الفتاة نفسها في تفضيل الزواج، كي تذهب إلى حياة أفضل .

* ومنهم من يعتبر التزويج المبكر وقاية من الوقوع في المحظور عندما تكبر الفتاة، ومحافظة على شرف الأسرة.

* ومنهم من يلجأ إلى تلك الظاهرة، نتيجة لاكتظاظ المسكن بسبب كثرة عدد أفراد الأسرة، كما قد تلعب الضغوطات النفسية أو المعيشية على الفتاة، وتفضيل الذكور على الإناث دوراً في تخلص الفتاة من أسرتها، وقبول الزوج المتقدم في سن مبكرة، ومن العادات الدارجة في القرى والمخيمات، أن البنت الجميلة هي المطلوبة، وهي التي يمكن أن تتزوج وهي صغيرة، ما يشجع هذه الظاهرة والاستجابة لها.

وتشير بيانات الجهاز الإحصائي الفلسطيني، إلى أن حوالي ٣٢٪ من الفتيات تزوجن بعمر أقل من ١٨ سنة، من مجمل حالات الزواج في العام ٢٠٠٣، وفي العام ٢٠٠٤ أظهرت النتائج أن٥٠٪ من الفتيات أنجبن الطفل الأول في عمر أقل من ١٩ سنة.

في المقابل، أشار تقرير أطفال فلسطين، بأن نسبة الفتيات اللواتي أصبحن أمهات في الفئة العمريه (١٥–١٩) سنة في الأراضي الفلسطينية، قد بلغت ٤,٣٪، كما أن ١,٧٪ قد أصبحن حوامل بالمولود الأول، وهذه النسب بالرغم من انخفاضها النسبي، إلا أنها ما زالت تمثل خطراً على صحة الطفلات الأمهات، وأطفال هؤلاء الطفلات.

كذلك قضية تزويج الاطفال، والذكور منهم، حيث أن الطفل الذكر ينظر إليه كرجل، بينما هو طفل، ويبدأ تحضيره للدور السياسي، والذي يتمثّل في تحمّل مسؤولية اتخاذ القرار، وإدارة الشؤون الخاصة وتمثيل الأسرة في الفضاء العام، ويتحمل هذا الدور في غياب الذكور الأكبر منه سناً في الأسرة، مما يحرمه من طفولته ويعرضه لأخطار شتى، وعلى كل حال ففي الحالتين (الأطفال الذكور والإناث)، فإن العدد الذي يشير إليه التعداد لا يستهان به، إذ لنا أن نتصور أحوال أسرة يرأسها طفل/ة ما دون سن الثامنة عشر أولاً، وأحوال ذلك الطفل أو الطفلة والذي انتقل بشكل جبري من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ، بما يتضمنه ذلك من انتهاك لطفولته، وذلك سيؤثر عليه اليوم، ولاحقاً على مستقبله، وثانياً وهو الأهم، حرمان هذا الطفل/ة من الوصول إلى الكثير من الموارد التي هو بحاجة إليها، لتأمين مستقبل يعيش فيه بكرامة وبعزة وبشعور بعدم التمييز، والتي من ضمنها مورد اللعب، ومورد العطف، ومورد الشعور بالأمان والرعاية... الخ.

كنتيجة للخطاب الاجتماعي السائد، يتحمل الأطفال في بعض الأسر دور رب الأسرة، مما يحرمهم من حق التمتع بالطفولة، ويعرّض الأسر التي يرأسها أطفال، إلى مخاطر مختلفة، خاصة وأن معظم هؤلاء الأطفال غير نشيطين اقتصادياً.

تشير الإحصاءات الوطنية بوضوح، إلى وجود أطفال في خطرجراء التزويج المبكر: خطر نفسي وخطر مادي، النفسي يتمثّل في إنتهاك مرحلة الطفولة، بكل ما تتضمنه هذه المرحلة من استعدادات نفسية لبناء شخصية متوازنة عاطفياً ونفسياً، وعلى المستوى المادي في حرمان هؤلاء الأطفال من الوصول إلى الموارد الهامة والمختلفة، والاستفادة منها، لاستكمال هذه المرحلة بشكل سوي، والاستعداد للمراحل التي تليها، وتحديداً موارد التعليم، التأهيل، الرعاية الصحية اللازمة، الغذاء الصحي، الرياضة واللياقة البدنية... الخ.

- في كل الأحوال فإن تزويج الصغيرات يؤثر على النمو الجسدي، بما في ذلك صحتها العامة، التناسق العضوي، القوة، البصر والسمع.
- التطور المعرفي، بما في ذلك القدرة على القراءة والكتابة والحساب، وتحصيل المعارف الضرورية للحياة اليومية.
- التطور العاطفي، بما في ذلك احترام الذات، والارتباط الأسري، ومشاعر الحب وتقبل الآخرين.
- التطور الاجتماعي والأخلاقي، بما في ذلك الشعور بالانتماء لجماعة، والقدرة على التعاون مع الآخرين، والقدرة على التمييز بين الصواب والخطأ.

لا يتوقف التأثير على الطفلة وحدها، إنما يمتد ليؤثر على المجتمع، فإن التردي الصحي للأطفال يضع أعباءً على الجهاز الصحي، ويستدعي برامج خاصة، ناهيك عن عدم إعداد هؤلاء الأطفال للمشاركة الحقيقية في كافة مجالات الحياة، والإبقاء عليهم في أدوار منمطة اجتماعياً كالأدوار الرعائية والإنجابية، والتضحية باستثمار طاقات هؤلاء الأطفال، التي قد تتضمن إمكانيات هائلة، يمكن أن يكون لها دورها التنموي الرائد، لو تمّ الاستثمار فيها بالشكل الصحيح.

كما يبدو جلياً، أن نسب تسرب الإناث والذكور من المرحلة الثانوية آخذة بالتناقص، إذ أشارت البيانات أن نسبة الطلبة المتسربين انخفضت من ٣,٩٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ٣,٠٪ في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، في حين انخفضت نسبة الطالبات المتسربات من ٧,٩٪ إلى ٣,٨٪ لنفس الفترة. ومع ذلك تبقى معدلات التسرب لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور في المرحلة الثانوية، ما يعنى أن الفجوة لا زالت قائمة بينهما. وهذا يعود لخصوصية هذه المرحلة العمرية في المعتقدات الاجتماعية للفتيات، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسن الزواج، أو التزويج المبكر، ولربما تلعب العوامل الاقتصادية دورها، في إجبار الفتيات على ترك مقاعد دراستهن من قبل أهاليهن، والبقاء في المنزل في انتظار زوج المستقبل، الذي يعتقدون أنه يمكن أن يخفف عنهم وطأة أعباء بناتهم الاقتصادية، مع العلم أن الذهنية الذكورية تفضل تعليم الذكور على حساب الإناث، في حال وجود ضائقة اقتصادية تحيا في ظلها العائلات الفقيرة، منطلقين من فكرة التخصص الوظيفي لكل من الإناث والذكور، فالذكور مستقبلاً من وجهة نظر هذه الذهنية، سيتولون الدور الإعالي لعائلاتهم، وبالتالي لا بد من تعليمهم كي يتمكنوا من القيام بأداء هذا الدور على أكمل وجه، في حين يرتبط مستقبل الإناث بالزواج والحمل والإنجاب وتحمل مهام الأعباء المنزلية.

كما يؤثر زواج الأقارب على صحة وسلامة الأطفال حديثي الولادة، وعلى ظهور العديد من التشوهات الخلقية والأمراض الوراثية بين الأطفال، فقد أظهرت الأدبيات أن زواج الأقارب، هو الأكثر انتشاراً بين النساء الأصغر سناً، وبالتالي الأقل تعليماً، فقد أظهرت نتائج الدراسة التي أجريت على المجتمع الفلسطيني في غزة، أن ٦٠ ٪ من المتزوجات في سن ١٥ سنة، قد تزوجن من أقاربهن.

وللتزويج المبكر أثر كبير، على العلاقة بين المرأة وأفراد الأسرة، إذ تسكن غالبية النساء المتزوجات مبكراً مع أهل الزوج، وتكون فرصة اختيار المسكن مرتبطة بوضع الزوج المادي، ورغبته، أو رغبة أهل الزوجة.

لذلك تكون فرصة المرأة في المشاركة في اختيار مكان السكن المناسب محدودة. ومن هنا نستطيع أن نحدد كيفية اتخاذ القرارات، فالفتاة المتزوجة في سن المراهقة، في أغلب الأحيان لا تعطى فرصة المشاركة في العديد من القرارات المتعلقة بحياتها وبصحة وسلامة أسرتها. كما أنه يجعلها عرضة في بعض الأحيان إلى سوء المعاملة والعنف النفسي والمادي، من قبل أفراد العائلة. وهذه المشاكل التي تواجه «المرأة الطفلة، غالباً ما تؤدي إلى فشل الحياة الزوجية، أو استحالتها، فتكون النهاية إما بالطلاق، أو بتقديم تنازلات غير ملائمة، وفي كلتا الحالتين تزداد معاناة المرأة. فقد أثبتت الدراسات أن ٩٣,٩ ٪ من نسب الطلاق التي سجلت لدى المحاكم الشرعية، كان عمر الزوجة المطلقة يتراوح بين ١٥ و١٩ سنة، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن التزويج المبكر، هو أحد أسباب الطلاق. فقد سجلت الإحصاءات الرسمية أن أعلى معدلات الطلاق لدى الإناث، في الأراضي الفلسطينية، للعام ٢٠٠١، للفئة العمريه ١٥ – ١٩ سنة، بلغت: ٢٩,٥ ٪».

تشير التقديرات السكانية المبنية على نتائج التعداد ٢٠٠٧، إلى أن عدد الأطفال دون سن ١٨ عاماً قد بلغ نحو ٢ مليون من إجمالي عدد السكان، البالغ حوالي ٤ مليون فرد، في منتصف عام ٢٠١٠، وتظهر البيانات الى استمرار ارتفاع نسبة الأفراد دون الخامسة عشرة، حيث تشكل هذه الفئة حوالي ٤١,٣٪ من إجمالي السكان، وهذه النسب تشير إلى أن معدلات الخصوبة ما زالت مرتفعة، على الرغم من انخفاضها مقارنة بالعقد الماضي، فالمجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، يمتاز هرمه السكاني بقاعدة عريضة.

تبين الإحصاءات الديمغرافية واتجاهاتها في المجتمع الفلسطيني، أن الأطفال سيشكلون الأغلبية في المجتمع لعدة سنوات قادمة، حيث تعتبر خصوبة المرأة الفلسطينية العالية ومعدلات وفيات الأطفال المتدنية، سبباً رئيسياً لاستمرار تشكيل الأطفال للأغلبية في المجتمع.

وتفيد البيانات أن الأسرة الفلسطينية تتشكل في وقت مبكر، حيث يبلغ متوسط عمر الإناث عند الزواج الأول ١٩,٥ عاماً، و٢٤,٨ عاماً للذكور للعام ٢٠٠٨.

وبما أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية، هي من أهم المؤشرات الدافعة بشكل كبير لتزويج الفتاة المراهقة، وهذه العوامل لا يمكن القضاء عليها جملة، بل يمكن العمل على الحد منها، عن طريق الضغط على المشرع، لاتخاذ سياسات وقوانين لحماية المرأة، وإعداد خطة تنموية شاملة، تهدف إلى القضاء على عوامل ومسببات الزواج المبكر، لما له من انعكاسات سيئة وخطيرة على صحة وسلامة المرأة والمجتمع الفلسطيني، ويقف حائلاً في وجه تنفيذ الخطط الوطنية، بالحلم في إيجاد مجتمع فلسطيني متطور ومتقدم، يحترم ويحافظ على حقوق الإنسان في التعليم والتطور. ولعل أهم التوصيات الناتجة عن هذه الورقة تكون بالحرص على:

- رفع سن الزواج إلى ١٨ سنة شمسية.
- جعل التعليم إلزامي حتى المرحلة الثانوية.
- اتخاذ إجراءات قانونية للحد من التسرب من المدارس، ومعاقبة كل من يخالف القوانين.
- غطاء قانوني يضمن مشاركة للإناث في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- تضمين النوع الاجتماعي في المناهج المدرسية، وتغيير الصورة النمطية للدور الذي تقوم به المرأة، والتشجيع على التعليم المهني والتقني.
- التركيز على دعم برامج التوعية المجتمعية للأسر، لتوضيح أهمية تعليم الفتيات، وخاصة المهن غير التقليدية.

لا لتزويج الصغيرات

حملة مجتمعية قادها طاقم شؤون المرأة لرفع سن الزواج إلى ١٨

سلمت كعريضة لرئيس ديوان الرئاسة

خاص - صوت النساء

«السيد الرئيس، وبعد تفشي ظاهرة تزويج الصغيرات التي تشكل جريمة بحق الفتيات الصغيرات، اللواتي يجدن أنفسهن في وضع يكن فيه مسؤولات عن أسر وأطفال، يحرمن بعدها من طفولتهن ومن حقهن بالتعليم، عدا عن المخاطر الصحية، لذلك نطالب سيادتكم بالتوقيع على قرار بقوة القانون، يرفع سن الزواج إلى ١٨ عاماً، وإلغاء ظاهرة الزواج المبكر».

لأنها قضية تمس جوهر الأسرة الفلسطينية، وتؤثر على حياة الفتاة الفلسطينية في جوانب حياتها المختلفة، ولأنها ظاهرة موجودة ومتفشية بكثرة في مجتمعنا الفلسطيني، سلم طاقم شؤون المرأة مؤخراً رئيس ديوان الرئاسة د. حسين الأعرج، عريضة تحمل تواقيع مواطنين، وناشطات، ومؤسسات نسوية، تطالب الرئيس محمود عباس، برفع سن الزواج إلى ١٨ عاماً، للحد من ظاهرة الزواج المبكر.

العريضة التي جاءت نتاجاً لحملة طويلة عمل عليها الطاقم، ضمن برنامج الشباب بذور التغيير، من أجل توعية المجتمع الفلسطيني، بضرورة القضاء على ظاهرة الزواج المبكر للفتيات، حيث جاءت العريضة ختاماً للحملة. وجاء في العريضة، التي سلمت للأعرج خلال لقاء دعا إليه طاقم شؤون المرأة، تحت شعار «لا لتزويج الصغيرات»: «السيد الرئيس، وبعد تفشي ظاهرة تزويج الصغيرات التي تشكل جريمة بحق الفتيات الصغيرات، اللواتي يجدن أنفسهن في وضع يكن فيه مسؤولات عن أسر وأطفال، يحرمن بعدها من طفولتهن ومن حقهن بالتعليم، عدا عن المخاطر الصحية، لذلك نطالب سيادتكم بالتوقيع على قرار بقوة القانون، يرفع سن الزواج إلى ١٨ عاماً، وإلغاء ظاهرة الزواج المبكر». رئيس ديوان الرئاسة، قال من جانبة في اللقاء: «إن حرص السيد الرئيس على إيفاد رئيس ديوانه، هو دليل اهتمامه وحرصه لحل هذه المشكلة، ومختلف القضايا والأمور التي تهم الشعب الفلسطيني، خاصة قضايا المرأة، والطفولة، والتعليم».

وأكد الأعرج على أن هذه المشكلة ستحل في أقرب وقت ممكن، إذ انها ستعرض على المستشار القانوني للسيد الرئيس، وستتابع كافة الإجراءات اللازمة للتوقيع على قرار بقوة القانون، من قبل السيد الرئيس.

وقال: «نحن كرئاسة داعمين لهذه المسودة، وسنرسل مسودة من قرار سيصدر بهذا الشأن إلى رئاسة الوزراء لدراستها»، مشيراً إلى أن قرار كهذا يتطلب دراسة لمختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية».

وأضاف: «الأهم من القانون هو الوعي والثقافة المجتمعية، بضرورة منع الزواج المبكر، والذي لا يجب أن يسمى زواجاً، بل تزويجاً، لأن الفتاة التي يقل عمرها عن ١٨ سنة هي طفلة يزوجها أهلها، وليس امرأة تتخذ قراراً بقناعة».

ولفت رئيس ديوان الرئاسة، إلى أهمية مثل هذا القانون، لما له من نتائج إيجابية في مختلف المجالات، كالمجالات الصحية، والاجتماعية.

المديرة العامة لطاقم شؤون المرأة روز الشوملي، تحدثت في اللقاء: «إن مشكلة التزويج المبكر تزايدت مؤخراً وبشكل خطير، مما يتطلب محاربتها، حيث تزايدت في السنوات العشر الأخيرة بشكل ملحوظ، والتي اشتدت حدتها بعد عام ٢٠٠٦، ووصلت أوجها في عام ٢٠٠٩، ليبلغ عدد عقود الزواج المسجلة للفتيات دون سن العشرين في فلسطين (١٤-١٩ سنة) نحو ٩٦٠٠ حالة، أي ما يعادل ٤٨,٤٪ من مجموع عقود الزواج المسجلة».

وأضافت شوملي: «هناك أسباب كثيرة تعمل مجتمعة على تزويج الصغيرات، منها العادات والتقاليد، التي تعتبر أن دور الفتاة للبيت والأسرة، ما أدى إلى ارتفاع نسبة الزواج المبكر، فهو عائد إلى أننا نعيش في وضع قلق أمنياً، وغير مستقر اقتصادياً، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة التي ترتفع فيها هذه النسب».

وتابعت شوملي: «تزويج الصغيرات لا يحل مشكلة الأهل الاقتصادية، بل يزيد من نسبة الفقر، نتيجة لما يترافق معه من زيادة في عدد الأطفال، عدا عن ارتفاع نسب الطلاق للفتيات دون العشرين، والتي بلغت عام ٢٠٠٩، ٨٧٧ حالة، إي ما يعادل ٢٧٪ من مجموع حالات الطلاق المسجلة».

من جانبها، أشارت المستشارة القانونية لمحافظة رام الله والبيرة د. أريج عودة، إلى أن ضعف قانون الأحوال الشخصية المعمول به في فلسطين، حيث أن القانون المعمول به في الضفة الغربية يعود إلى عام ١٩٧٦ (قانون أردني)، في حين أن المعمول به في قطاع غزة يعود إلى عام ١٩٥٤ (قانون مصري)، منوهة إلى أن الأردن عدلت قانونها آخر مرة في عام ٢٠٠١.

اعتدال الجريري، الناشطة النسوية، تحدثت في اللقاء عن الجوانب النفسية والاجتماعية للزواج المبكر وقالت: «إنه أكراه الفتيات على الزواج، أوالتغاضي عن زواج الفتيات الصغيرات، في سن يقل عن سن الرشد المقرر قانونياً، للتمتع بالأهلية القانونية والنضج الكافي لاتخاذ قرار اختيار الشريك أو القبول به، مما يسبب حرماناً للطفلة من حقوقها في التعليم، ويحملها أعباءً نفسية واجتماعية وصحية، ويصيبها أو يحتمل أن يصيبها بسببه ضرر نفسي أو صحي أو جنسي» .

وأشارت الى أن التزويج المبكر يعطل النمو الكامل للفتاة، من حيث إكمال التعليم والاستقلالية الاقتصادية والنمو الجسدي والنفسي. فالحمل في سن مبكرة، هو أحد العواقب المترتبة على التزويج المبكر، حيث ينتج عنه أعلى معدلات الوفاة بين الأمهات والأطفال، إذ أن الفتيات الصغيرات لم يكن قد نضجن، سواء على المستوى البدني أم النفسي لتحمل صعوبات الحمل، ونتيجة لذلك، فأن معدل الوفاة بين الأمهات الصغيرات، أعلى ستة أضعاف من الأمهات اللاتي يلدن في العشرينات من العمر، وبالتالي، فإن ١٠٪ تقريباً من الولادات التي تحدث في العالم، تكون لفتيات في سن البلوغ، ففي كل عام تصبح حوالي ١٤ مليون شابة صغيرة أمهات . وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بمجرد أن تتزوج الفتاة، فإنها تترك الدراسة، ما يسهم في انخفاض معدل تعليم الفتيات.

أما الناشطة النسوية إنصاف عمرو، فقالت: «المشاكل الصحية المرافقة للتزويج المبكر، تقدر تكلفتها ملايين الشواقل».

وأشارت إلى أن أهم المشاكل الصحية المرافقة للزواج المبكر، تتمثل في عدم اكتمال نمو الأعضاء التناسلية عند الفتاة، التي يقل عمرها عن ١٨ عاماً، عدا عن ضعف قدرة الفتاة من الناحية النفسية على الحضانة في هذا العمر».

وقالت عمرو: «فرص الإصابة بمضاعفات الولادة عند الفتيات، التي تقل أعمارهن عن ١٨ عاماً تزداد بشكل كبير، حيث تشير إحصاءات عام ٢٠٠٤، إلى أنه ومن بين ١٠٠ حالة وفاة جراء مضاعفات الولادة، فإن ٦٥ منهن أقل من ١٨ عاماً، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن ما يسجل من حالات وفاة من مضاعفات الولادة هو قليل». وأشارت الى أهم المضاعفات الصحية التي تترتب على الزواج المبكر لدى الفتيات، وهي الموت الناجم عن الحمل المبكر، السبب الرئيسي لوفيات الفتيات في سن ما بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة في جميع أنحاء العالم، الولادة المبكرة، تسمم الحمل، الإجهاض، سوء التغذية وفقر الدم، ارتفاع نسبة الإصابة بسرطان عنق الرحم، العدوى البكتيرية (حمى النفاس)، وارتفاع نسبة وفيات الأمهات.

طاقم شؤون المرأة
Women's Affairs Technical Committee, Palestine

تزايد نسبة زواج القاصرات في المغرب

«العانس» من يبلغ عمرها ١٨ سنة فقط

أعلنت جمعية مغربية تناهض زواج القاصرات، أن إحصائيات مصدرها وزارة العدل المغربية أفادت، بأنه تم خلال عام ٢٠٠٨ تزويج ٣١ ألف فتاة مغربية قاصر في مختلف المناطق. وهي نسبة تزيد على ما كان عليه الأمر في عام ٢٠٠٧، حيث بلغ عدد الفتيات القاصرات، اللواتي تم تزوجيهن ٢٩٨٤٧، على الرغم من صدور «قانون الأسرة»، الذي يقيد تزويج القاصرات.

ويشير قانونيون إلى وجود اختلاف في تطبيق مقتضيات «مدونة الأسرة»، (قانون الأسرة)، إذ توجد جهات قضائية تأذن بزواج قاصر دون ١٨ سنة، وأخرى تزوج بنات يبلغن من العمر ١٥ سنة، وأخرى تتشدد في رفض زواج قاصرات تقل أعمارهن عن ١٦ سنة. وقالت أمينة النقراشي، رئيسة الجمعية المغربية «نور للتضامن مع المرأة القروية»، في حوار مع «الشرق الأوسط» إن للجمعية معلومات تفيد بأنه تم تسجيل ٤٠٠ طلب لزواج لفتيات تقل أعمارهن عن ١٨ سنة، في محكمة ميسور، وهي منطقة مجاورة لمدينة فاس، العاصمة العلمية للمغرب، وفي منطقة إقليم إموزار مرموشة في جنوب المغرب، سجلت ٢٥٠ حالة زواج في محكمة الإقليم.

وقالت النقراشي إن ظاهرة زواج القاصرات لا تزال متفشية في القرى النائية، ووصفت الظاهرة بأنها «جريمة اجتماعية». وأشارت إلى أن زواج القاصرات في تزايد، بحيث ارتفعت في إقليم القنيطرة (شمال الرباط) على سبيل المثال، من ١٩٥ حالة عام ٢٠٠٤ إلى ٧٦٧ حالة في العام الماضي، وباتت تمثل قرابة ١٠ في المائة من مجموع طلبات الزواج المقبولة من طرف القضاة في الإقليم، وزادت قائلة: «مما يزيد من خطورة الظاهرة، انتشارها الواسع في البوادي، إذ تمثل نسبة القاصرات المتزوجات ٧٠٪ من مجموع القاصرات، الأمر الذي يشكل خطورة على حياتهن، بسبب انعدام الخدمات الطبية، بحيث أن ٨٠٪ منهن يحملن قبل سن ١٨ سنة، و٥٤ في المائة منهن يلدن خارج المراقبة الطبية، مما يعرض حياتهن للخطر، لا سيما أن أجسامهن لم يكتمل نموها بعد». وقالت النقراشي، إن جمعية «نور» تنقلت إلى قرى ومداشر (كفور) في مختلف أنحاء المغرب، ووقفت على حالات لطفلات متزوجات ومطلقات، ولم تتجاوز أعمارهن الـ١١ سنة. وأشارت النقراشي إلى الآثار السلبية لما يعرف في بعض القرى بـ«الزواج بالفاتحة»، على مصير الأبناء بعد الزواج والطلاق. وعزت النقراشي أسباب الزواج المبكر في بعض القرى النائية، إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية.

وتشرح النتائج التي توصلت إليها الجمعية من خلال زياراتها الميدانية فتقول: «من خلال الجولة التي قامت بها جمعية «نور للتضامن مع المرأة القروية»، في بعض المناطق القروية النائية في جنوب المغرب، تبين أن زواج القاصرات ظاهرة متفشية بشكل كبير، في قرى نائية في إقليمي ورزازات وتنغير، حيث اتضح لنا أن الزواج في هذه القرى، يشمل طفلات في سن ١١ سنة أو ١٢ سنة، وهو ما عايناه من خلال نماذج لفتيات تزوجن وطلقن بعد شهرين من زواجهن، إذ أنهن ما زلن في فترة الطفولة، والحياة الزوجية بالنسبة لهن تقبر الطفولة فيهن، الأمر الذي يخلق مشكلات بينهن وبين أمهات أزواجهن، اللائي يعاملن زوجات أبنائهن كنساء ناضجات وربات بيوت، في حين أن هؤلاء الطفلات لم يفارقن بعد لحظات الطفولة. وأغلب أسر وعائلات هؤلاء الطفلات، يتحايلون بشتى الطرق لتزويج بناتهم في سن مبكرة، قبل بلوغهن سن ١٨ سنة، حتى لا ينعتن بالعوانس».

وتشرح النقراشي ما ينص عليه القانون المغربي في مجال الزواج قائلة: «تكتمل أهلية الزواج بإتمام الفتى والفتاة السنة الـ١٨ من العمر، متمتعين بقواهما العقلية، ومن حق قاضي الأسرة المكلف بالتزويج، أن يأذن بزواج الفتى والفتاة دون سن ١٨ سنة، بحيثيات تبين المصلحة، والأسباب المبررة لذلك، بعد الاستماع إلى والدي القاصرين، أو من ينوب عنهما شرعياً، والاستعانة بخبرة طبية وإجراء بحث اجتماعي، وقرار الاستجابة لطلب الإذن بزواج القاصر، غير قابل لأي طعن. وتتم موافقة من ينوب شرعاً عن القاصرين، بتوقيعه مع القاصر على طلب الإذن بالزواج، وحضوره إبرام العقد، وإذا امتنع من ينوب شرعاً عن الموافقة، يقرر قاضي الأسرة المكلف بالتزويج في الموضوع، ويكتسب المتزوجان دون ١٨ سنة، بموجب قرار القاضي، الأهلية المدنية لممارسة كل ما يتعلق بآثار عقد الزواج من حقوق والتزامات».

وحول ما تقوم به الجمعية للحد من الظاهرة تقول النقراشي: «بالنسبة لنا كجمعية مناهضة لظاهرة تزويج الفتيات القاصرات، نسعى إلى التضامن مع ضحايا هذه الجريمة الاجتماعية، حيث لاحظنا أن زواج القاصرات أضحى مشكلة عويصة، حاولنا قدر الإمكان وضع حد لها، لكن لم نتمكن من تطويق المشكلة بعد، وباعتبار أن الظاهرة هي نتاج عاملين: اقتصادي متعلق بالفقر، وثقافي مرتبط بالموروث الشعبي وتقاليد سكان القرى النائية؛ فقد توصلت الجمعية إلى حل ملائم، من خلال توفير مشاريع مدرة للربح للأسر في هذه المناطق، حيث تنعدم الإمكانيات الضرورية للتعلم والتثقيف».

ورداً على سؤال حول أسباب فشل محاكم الأسرة «الأحوال الشخصية» في الحد من الظاهرة، تقول أمينة النقراشي: «لا يمكن لمحاكم الأسرة في المغرب أن تطلع على جميع عمليات الزواج التي تتم في القرى النائية، ذلك أن ظاهرة «الزواج بالفاتحة» تزيد من إمكانية حدوث زيجات بغير عقد شرعي أو وثائق قانونية، وهو ما يصعب الأمر بالنسبة للمحاكم في التعامل مع قضايا شائكة من هذا النوع، خصوصاً بعد أن يسفر هذا الزواج عن أبناء، يكون مصيرهم كمصير آبائهم، ليتوالى وتتناسل المشكلة شيئاً فشيئاً، وتترك وراءها مشكلات لا تحصى، ومثال ذلك أن الأطفال لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس، لعدم ثبوت أسمائهم في السجلات المدنية، وغيرها من التعقيدات، ويتبين من الإحصاءات التي قدمتها وزارة العدل، أن الإذن بزواج القاصرات، عرف ارتفاعاً كبيراً في الفترة الأخيرة، مما فرض التفكير في معالجة الظاهرة، وذلك بالبحث عن أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن المؤكد أن محاكم الأسرة تقوم بواجبها المهني تجاه طلبات زواج القاصر، إلا أن الظروف التي يتم فيها طلب الزواج، غالباً ما تؤدي بالقضاة إلى الموافقة على الطلبات».

وحول الدور الذي قامت به جمعية «نور للتضامن مع المرأة القروية» منذ تأسيسها عام ٢٠٠٣، تقول النقراشي: «بالنسبة لنا كجمعية، حظينا بدعم من «المركز الاجتماعي المؤسساتي» **open society institute**، وهو منظمة سويسرية مقرها في نيويورك، تقوم بمساعدة جمعيات الدول السائرة في طريق النمو، إذ تقوم بتمويل مشاريع تهدف من خلال برامجها الدفاع عن حقوق الإنسان، ومشاريع أخرى مماثلة، وتعتبر ظاهرة تزويج القاصرات بمثابة اغتصاب لحق الفتاة في طفولتها، في الوقت الذي من الواجب أن تكون فيه في المدرسة. وبعد المساندة المادية والمعنوية التي تلقيناها من طرف الجمعية السويسرية، ظهرت منظمات أخرى حبذت الفكرة وساندتنا من جهتها، لكن هذه المرة في مناطق أخرى تعيش المشكلة نفسها، وبدرجات متفاوتة في الحدة في قرى مغربية نائية».

وتعدد النقراشي الآثار النفسية والجسدية الناجمة عن زواج القاصرات، وتقول في هذا الصدد: «يتسبب زواج القاصرات في أضرار نفسية وجسدية عند الطفلات المتزوجات، كما ينطوي هذا الأمر على مخاطر نفسية وجسدية، تهدد صحة أطفال الأمهات القاصرات. أما عن الجانب الصحي البدني للطفلة المتزوجة، فإن زواج الطفلة يتسبب في معاناتها من الحرمان العاطفي من حنان الوالدين، والحرمان من عيش مرحلة الطفولة، مما قد يؤدي إلى حدوث ارتداد لهذه المرحلة في صورة أمراض نفسية. ويمكن للقانون أن يحد من كل هذه الآثار، ويتغلب على العادات المترسخة لدى سكان بعض القرى، بتوفير برامج التوعية والتثقيف، عن طرق محاربة الأمية لتفسير مدى خطورة الزواج على الطفلات دون سن الزواج، أو غير المؤهلات بدنياً للمعاشرة الزوجية، وما يترتب عنها من حمل ومسؤوليات. ويحرم الزواج المبكر الفتيان والفتيات من جل حقوقهم الإنسانية، كما أنه يؤدي إلى نتائج صحية واجتماعية خطيرة، لذلك لا بد من تكثيف الجهود الدولية والوطنية، للحد من هذه الظاهرة، وذلك بإصدار قوانين تمنع الزواج المبكر، والحد من الدوافع التي تتسبب في هذه الظاهرة».

نساء وأخبار

اسناد وظيفة نائب عام عمان لقاضية

٥ الأردن: أسند المجلس القضائي الأردني، للقاضية إحسان بركات، وظيفة نائب عام عمان، لتشغل المنصب، خلفاً للقاضي مازن القرعان. وكان المجلس نقل القاضية بركات لتشغل منصب مساعد رئيس النيابات العامة، وانتدبها رئيس النيابات العامة لاشغال منصب نائب عام عمان. ويمثل نائب عام عمان النيابة العامة في محكمة إستئناف عمان، ويتبع له كل المدعين العامين في منطقة اختصاص إستئناف عمان، ويراقب القرارات الصادرة عن المدعين العامين في القضايا التحقيقية. وكانت القاضية إحسان بركات شغلت عدة مناصب في السلك القضائي، هي قاضي بداية عمان، ورئيس محكمة بداية غرب عمان، وقاضية إستئناف.

وللقاضية إحسان عدة نشاطات خارج نطاق الوظيفة الرسمية، منها رئاستها للشبكة القانونية للنساء العربيات.

اعتقال أم زورت شهادة ميلاد ابنتها لتزويجها

٥ فلسطين: «معا»: أعلنت الشرطة الفلسطينية في محافظة نابلس، أنها ألقت القبض على امرأة من وسط المدينة، قامت بتزوير شهادة ميلاد ابنتها البالغة من العمر (١٣ عاماً)، من أجل تزويجها لشاب يبلغ من العمر (١٩ عاماً)، بعد أن رفضت المحكمة الشرعية في المدينة اتمام العقد، بسبب صغر سن الفتاة.

الرائد سائد عساف، مدير مباحث نابلس قال لـ«معا»: إن الشرطة الفلسطينية، ألقت القبض على ٣ أشخاص بينهم امرأة، قاموا بتزوير شهادة ميلاد ابنتها، من أجل تزويجها ضمن القانون، علماً أن الفتاة هي طفلة، لا يتعدى عمرها الـ١٣ عاماً فقط.

وأضاف عساف، أن المرأة توجهت إلى شخص له سوابق في عمليات التزوير، وإنه تم القاء القبض عليه واعترف بالتهم المنسوبة إليه، وتم تحويل القضية إلى النيابة العامة، لأن ذلك مخالف لما نص عليه القانون.

وقال مدير شرطة محافظة نابلس المقدم حقوقي عمر البزور، إن التزوير جريمة يعاقب عليها القانون، لما فيه من إهدار للحقوق وتضليل للدوائر الرسمية، داعياً المواطنين إلى الالتزام بالقانون، وعدم تعريضهم للمساءلة القانونية، وعليه فقد اعتقلوا بسبب التزوير. الشيخ احمد شوباش مفتي نابلس قال لـ«معا»: «أن الاصل في الزواج من الناحية الشرعية هو التزويج، ولم يحدد الأئمة الأربعة سن الزواج». مضيفاً: «إن قانون الأحوال الشخصية أجرى تعديلاً على العمر، بناء على اعتبارات ومصالح تتعلق بالشاب والفتاة على حد سواء، من أجل أن يكونوا قادرين على تحمل أعباء الزواج الجسمانية والاقتصادية وغيرها».

وواصل شوباش قائلاً: «إن سن الزواج للذكر كما حدد في المحاكم الشرعية هو ١٦ عاماً هجرياً، وللفتاة ١٥ عاماً هجرياً، أي ما يعادل ١٤ عاماً و٦ أشهر وواحد وعشرين يوماً، وإن المحاكم الشرعية لا يمكن لها أن تقوم بإجراء عقد الزواج، إذا كانت الفتاة ينقصها يوماً واحداً. في حين تباينت آراء المواطنين حول الموضوع، حيث رأى الشاب حمدي (٢٢ عاماً) من نابلس، أن الأم قد ارتكبت خطأ، وكان يمكن أن تنتظر، خاصة وأن ابنتها لا تزال صغيرة ويمكن أن تنتظر، وأن على القانون أن يأخذ مجراه. ولكن اعتبرت «أم عبد الله» ٥٠ عاماً ولديها ٨ أبناء، أن ما أقدمت عليه الأم، لم يكن حراماً شرعاً، ما دام المفتي قال أن ذلك ليس حراماً، وأن مخالفة القانون، ليست بالضرورة أن تكون مخالفة للشرع. واعتبرت «أم عبد الله»، أن الحكم المسبق على الأم، التي أرادت تزويج ابنتها في عمر الـ١٣ عاماً، وقامت بتزوير الأوراق، حكم قاسٍ، حيث أننا لا نعرف بالضبط ظروف وتفاصيل الأم والفتاة.

مليون و٦٠٠ ألف جلدة فوق ظهور ٤٠ ألف امرأة سودانية

٤ السودان: «مليون و٦٠٠ ألف جلدة، ألهبت ظهور أكثر من ٤٠ ألف امرأة سودانية خلال عام واحد، وفقا لقوانين النظام العام، والقانون الجنائي لسنة ١٩٩١، وهو ما يصور حجم العنف الذي يتعرضن له من قبل الحكومة»، هذا ما قالته الدكتورة مريم الصادق المهدي، القيادية في حزب الأمة السوداني المعارض، في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، حسب إحصائيات يملكها حزبها. وتعتبر السلطات السودانية، أن ما يجري هو تنفيذ لقوانين الشريعة الإسلامية، وضبط الشارع ومحاربة «المظاهر السلبية».

وكان بث مقاطع من شريط فيديو، على مواقع «يوتيوب» نهاية الأسبوع الماضي، قد أثار غضب كثير من السودانيين، وجهات عالمية أخرى. ويظهر الشريط فتاة سودانية تتعرض للجلد بواسطة اثنين من الشرطة في الخرطوم، فيما كانت الفتاة تتلوى وتسقط على الأرض وتصرخ بطريقة هستيرية، طالبة منهم الكف عن ضربها.

وتعرضت الفتاة لعقوبة الجلد وفقاً للقانون الجنائي السوداني لسنة ١٩٩١، الذي ينص على الجلد في عدد كبير من المخالفات والجرائم، والتي أشهرها المادة (١٥٢)، التي تنص على الأفعال الفاضحة والمخلة بالآداب العامة، وهي كل من يأتي في مكان عام فعلاً أو سلوكاً فاضحاً أو مخلاً بالآداب العامة، أو يتزين بزي فاضح أو مخل بالآداب العامة، يسبب مضايقة للشعور العام، وهي المادة التي تم بموجبها تقديم الصحافية المعروفة لبنى أحمد حسين إلى المحاكمة.

إلا أن القاضي حكم عليها بالغرامة المالية، والتي رفضت دفعها، ليقوم اتحاد الصحافيين السودانيين بدفع الغرامة نيابة عن الصحافية، ثم كانت قضية الصبية سيلفا وهي شابة مسيحية من جنوب السودان، تم إلقاء القبض عليها العام الماضي بتهمة ارتداء «زي فاضح»، ويقصد به في تفسير السلطات «البنطلون، أو اللبس القصير، أو الشفاف».

ويرى القانوني نبيل أديب المحامي في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، أن «الجلد موجود في قانون النظام العام، الذي ينظم الحفلات العامة، وموعد انتهائها» وقال: «لا تقف العقوبة على تلك المفصلة في القانون الجنائي لسنة ١٩٩١، والتي تشمل الزي الفاضح، أو الأعمال الفاضحة وشرب الخمر، والمتاجرة فيه، وكذلك الميسر، وإدارة المحلات العاملة في هذه الأنشطة، إلا أن الجلد يشمل كذلك غسيل سيارة في مكان غير مخصص لها؛ مع العلم أن بالسودان لا توجد مواقف للسيارات في معظم الأماكن، ولا لغسيلها».

ويرى أديب أن الجلد أصلاً عقوبة مهينة، ولا يجوز التذرع بالشريعة، لأن الجلد لم يذكر في القرآن إلا في موضعين من سورة واحدة، ويتصل بعقاب جريمتي الزنا والقذف. ويواصل «القصد من العقوبة إذلال الجاني، ولا يجوز التوسع في هذه العقوبة في جرائم أخرى، وإلصاقها بالشريعة الإسلامية». وحول قصة فتاة الفيديو، يقول أديب: «ما رأيناه في الفيديو مخالف لكل ما هو متفق عليه بالنسبة لتنفيذ الحدود». وتابع: «الفتاة ضربت بقسوة وفي أماكن خطرة من الجسم كالرأس والوجه، وبشدة، وتبادل على ضربها أكثر من شخص». وأضاف: «إن مقطع الفيديو أثار كثيراً من الاستهجان لمخالفته للقانون». ولفت النظر لما في القانون من أحكام يجب إلغاؤها.

في الحقل الإعلامي

المجتمع والمرأة

هيثم الشريف

كثيراً ما يرد في أذهان بعض العاملين في الحقل الصحافي، والكثيرين ممن هم خارجه، أسئلة تتعلق بالمرأة العاملة في الحقل الإعلامي، فهل إستطاعت التوفيق بين مهنة الإعلام والزواج؟ أم أن نجاحها المهني غالباً ما يأتي على حساب حياتها الخاصة؟ وهل فعلاً يعتمد نجاحها على الجهد؟ أم على شيء آخر؟ كضريبة تدفعها من سمعتها لقاء شهرتها؟! وإلى ماذا ترنو المرأة من خلال منافستها للرجل في كل شيء؟ هل هو شعور بالنقص؟ أم لتثبت أنها الأجدر؟.

نحن هنا في صوت النساء، نجيب على بعض هذه التساؤلات، من خلال تسليطنا الضوء على تجارب عدد من الزميلات العاملات في الحقل الإعلامي.

فحول إن كان هناك إختلاف بين نظرة المجتمع للمرأة العاملة في مهنة الإعلام عنها في أي مهنة أخرى، إعتبرت مراسلة قناة الحرة الفضائية، فاتن علوان، «المراسلة السابقة لقناة البحرين الفضائية»، أن هناك نظرتين، الأولى إيجابية، بحيث ينظر البعض للإعلاميات على أنهن شيء بعيد المنال، فيتودودون ويتقربون لهن، بل وغالباً ما يُعطون ردات فعل مفاجئة تُبدي سعادتهم لتعرفهم بهن، نظراً للشهرة التي تعطيها إياها مهنة المتاعب!.

لكن النظرة الثانية بحسب علوان سلبية: «ينظر البعض لنا على أننا منفتحات (بزيادة)، ويتساءلون (وين عايشة؟ بتفكر حالها في أوروبا؟ كيف يقبل أهلها أن تبقى خارج المنزل لساعات الفجر الأولى؟ ويتناسون أننا أخذنا على عاتقنا مسؤولية إيصال رسالة عن مجتمعنا ومعاناته التي يعيشها!! حتى لو إضطررنا لنقل الحدث الساعة الثالثة أو الرابعة فجراً».

وإثر ذلك تقول مراسلة قناة الحرة الفضائية، ورغم أنها شخصياً تتلقى الدعم الكامل من عائلتها، ففي أغلب الأوقات التي تتأخر بها لما بعد منتصف الليل، يضطر أحد أفراد أسرتها كأخيها الكبير لمرافقتها! ولسان حالهم يقول «خلينا نكون مظلتك، ونوفر لك الحماية من حكي الناس والمجتمع»!.

أما مراسلة قناة الحياة LBC الفضائية، نسرين سلمي، فقد رأت أن الشارع الفلسطيني تعوّد على وجود مراسلات يعملن في الحقل الصحفي، وأن هناك الكثيرين من أفراد المجتمع الذين يتعاطفون مع المراسلات، بل ويحاولون تقديم يد المساعدة لهن، وعزت ذلك لكونهن فتيات! مما مكنهن من الحصول على الخبر بشكل أسرع».

وأضافت سلمي: «في مهنتنا لا يوجد هناك وقت دوام وعمل رسمي، حيث ربما نضطر للعمل لساعات متأخرة من الليل، أو في ظروف صعبة، قد تهدد فيها حياتنا، وذلك ما يواجه كلا الجنسين، وكامرأة، أرى بأن هناك بعض الضغوط علينا، كصعوبة تواجدنا في أماكن تكون حكراً على الرجال أحياناً».

وختمت نسرين سلمي مراسلة قناة الحياة LBC الفضائية، حديثها بالتأكيد على أن الإعلامية تستحق بجدارة ما سعت إليه، لكنها في ذات الوقت إعترفت بأن ذلك، غالباً ما يأتي على حساب الحياة الخاصة للعاملات في الحقل.

بدورها قدّرت مراسلة تلفزيون الـ BBC، المراسلة السابقة لقناة العربية الفضائية هديل وهدان، أن الضغوطات التي تتعرض لها الصحفية العاملة في مجال الإعلام، مختلفة تماماً عن الضغوطات التي يتعرض لها زميلها في نفس المهنة، بسبب نظرة المجتمع، والقيود التي يفرضها على الفتاة العاملة بشكل عام، وأضافت: «حين نقارن بين إمرأة عاملة في الإعلام وإمرأة عاملة في قطاع مختلف، بالطبع هناك عوامل كثيرة تتحكم في هذا الموضوع وتصنع الإختلاف، كدرجة الخطورة، وساعات العمل المتأخرة، وطبيعة التعامل مع مختلف طبائع البشر المزاجية».

وحول إثبات الذات بالنسبة للمرأة الإعلامية، إعتبرت علوان أن الإعلامية إستطاعت أن تميز نفسها وتثبت أنها قادرة على أن تكون، إن لم تكن متقدمة على زميلها الصحفي، فهي في درجة تقريباً متوازية في أكثر من محطة فضائية أو إذاعية وصحف ومجلات، وأصبح هناك منافسة قوية شريفة ومقبولة وموجودة في كافة المهن، التي كانت لعقود حكراً على الرجال.

وختمت هديل وهدان مراسلة تلفزيون الـBBC، حديثها، بالتأكيد على أن زواج الإعلامية من داخل الوسط، قد يساعد أحياناً على التوفيق ما بين العمل المهني والحياة الخاصة، نظراً لإدراك الزوج لطبيعة العمل، إذا ما تم التفاهم حول ساعات العمل الطويلة، لكنها لم تنف أنه وفي هذه الحالة، ولكون أن شريك العمر من نفس الوسط الإعلامي، وإدراكه لمخاطر هذا العمل، فإن درجة خوفه وحرصه تزداد، مما قد يشكل نوعاً من الخلافات، التي وإن كانت في بدايتها بسيطة، إلا أنه قد لا يتم تجاوزها.

وقد خالفتها الرأي المراسلة السابقة لقناة دبي الفضائية أماني أبو هنطش، والتي إعتبرت أن الزواج من نفس الوسط، ليس بالضرورة أن يكون الحل الأمثل لنجاح المرأة مهنياً وأسرياً، حيث قالت: «على المرأة أن تقوم باختيار الزوج المناسب، الذي يتفهم عقليتها وطريقة تفكيرها وعملها، وبالتالي ليس شرطاً أن يكون الزوج من ذات الحقل، حيث هناك حالات خاصة تثبت أيضاً أن من لا يعملون في هذا المجال، قادرين على تفهم مسؤوليات وأعباء المرأة في هذا المجال».

وبحكم التجربة رأت أبوهنطش، أن على المرأة العاملة والراغبة بأن لا يأتي نجاحها على حساب حياتها الخاصة، أن تسعى للتوفيق بين بيتها وعملها، وإن تطلب ذلك جهداً ووقتاً كبيرين، أو أتى ذلك على حساب الإحتياجات الشخصية لها، وفي المرتبة الثانية، بعد بيتها وأولادها وعملها.

أما مراسلة قناة الجزيرة الفضائية شرين أبو عاقلة، فقد إختزلت حديثها بالقول: «أن المجتمع يدعم ويتفهم عمل المراسلات وطبيعة عملهن، ولكنه في ذات الوقت لا يقبله لإخواته أو لبناته».

وكانت مذيعة قناة العربية الفضائية منتهى الرمحي، قد أكدت وفي حوار خاص أجريته معها، على "أن النجومية بالنسبة للمرأة، قد تأتي على حساب الحياة الخاصة".

وختمت منتهى الرمحي مذيعة قناة العربية حديثها، بتعزيز القول، بأن التوفيق بين العمل والأسرة، خاصة بالنسبة للصحفية، مهمة صعبة، على جميع النساء العاملات في الحقل الإعلامي بذل جهد كبير، إذا ما كان هناك إرادة في أن تستمر الحياة وتستمر الأسرة.

تسليع المرأة انتقاص لآدميتها وخرق للقانون الإنساني

خالد الفقيه

تعج وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية وحتى المسموعة، بالدعايات الإعلانية التي تظهر فيها المرأة أو يسمع فيها صوتها كأحد المضامين التسويقية لسلع مختلفة، تبدأ من الترويج للمنشطات الجنسية ولا تقف عند حدود المواد الاستهلاكية اليومية ولكأن من يقفون وراء تصميم الاعلانات أو المنتجين لا يثقون برواج سلعهم ما لم يكن العنصر الانثوي حاضراً في تصميم ومكونات الإعلان الترويجي لها بحسها وجمالها الذي غالباً ما يكون مصطنعاً.

والمراقب يلحظ بأن حضور المرأة لا يقف عند الترويج للسلع ذات الاستهلاك الأنثوي كمواد التجميل أو المنظفات البيتية، بل يطال حتى إعلانات السيارات وكل ما يمكن بيعه بما في ذلك أسلحة الصيد بشكل مناف لإخلاقيات الإعلان في عصر العولمة المتوحشة التي لا تهدف إلا إلى تعظيم مرابح رأس المال العالمي الإنتاجي وزيادة أرباح البرجوازية الصناعية الصغيرة في العالم الثالث. دون الآخذ بعين الاعتبار قيم المجتمعات التي توجه لها هذه الإعلانات مع التركيز على الإثارة وغالباً الجنسية لتحريك المشتري كي يفرغ ما في جيوبه على مواد قد تكون كمالية في حساباته أصلاً. والثقافة الاستهلاكية من خلال صورة وجسد المرأة بدأت تتسلل إلى مجتمعاتنا ليس فقط عبر الإعلانات بل ومن خلال المسلسلات والإفلام العربية والغربية والمدبلجة دون قيود ودون إعتراض حتى من المؤسسات المدافعة عن حقوق النساء وتحارب التمييز ضدهن وإستغلالهن في أبخس صور الاستغلال الموجه.

وهذا يقودنا إلى طرح مجموعة تساؤولات لعل أبرزها:

١-هل هنالك مرصد نسوي يتابع ويرصد كيف تظهر النساء في الإعلانات وما هو حجم هذا الظهور؟ وما مدى إحترامه للكرامة الإنسانية للمرأة؟

٢- هل تتابع النخب الإعلانات التجارية والترويجية؟ وهل هنالك ضوابط في القوانين المحلية والدولية تحارب تسليع النساء وتضع ضوابط لتلك الإعلانات؟

٣- هل من المسموح استخدام جسد المرأة وأنوثتها للإيقاع بالجمهور ليسارع للإتصال ببرامج معينة بقصد الربح المالي عبر برامج الجوائز؟ أو انقاص الوزن لمستحضرات غير طبية ولا تحوز تراخيص وزارة الصحة؟

٤- أليس ظهور المرأة في إعلانات ترويج العطور والمنشطات الجنسية وظهور الإيماءات الجنسية في هذه الإعلانات سبب في خلافات داخل الأسر؟

وبعد طرح هذه الأسئلة وغيرها التي تجول في البال يبقى السؤال الكبير: ألا ينجح الإعلان إلا بظهور مفاتن المرأة ؟

الإجابة على هذا السؤال تقودنا للقول إن المعلنين ينتهكون الحق الآدمي للمرأة باستخدامهم جسد المرأة كإغراء لشد الإنتباه في عصر الرأسمال المتوحش، وتحريك رغبة الشراء أو التشبه عند المرأة المتلقية خاصةً في إعلانات السلع التجميلية، وكذلك الحال بالنسبة للرجل وحتى الطفل.

أما سلبيات الإعلان المسلع بالمرأة فهي كثيرة لعل أهمها:

أ-تشويه صورة المرأة والتأكيد على نمطية دورها في المجتمع بحصر دورها كوسيلة دعاية تجارية وهو ما يعني كما ترى الدكتورة سارة بنت عبد المحسن قد أعاد تجارة الرقيق والنخاسة ولكن باسلوب عصري باستخدام مظاهر جسدها الخارجية وتحويلها إلى وسيلة لإثارة الشهوة ومداعبة الغرائز. وهذا يعني تقديمها على أنها غانية لعوب تسلب لب من يشاهدها، وتذويب شخصيتها ومسخها بعيداً عن دورها في البناء والمشاركة الفاعلة في مجتمعها.

ب- تجريد المرأة من حسها الإنساني وخاصة بظهورها ليس فقط كمقدمة إعلان بل وكمذيعة أخبار حسناء لا تتفاعل مع الخبر.

ج- زرع النزعات الاستهلاكية في المجتمع لا دور لها في السعي للتغيير المجتمعي الديمقراطي في بيئتها لأن أولوياتها استهلاكية بحتة.

د- تقديمها كقدوة سيئة لمجتمعها ولا سيما للأجيال الشابة والناشئة.

وفي خضم ما تقدم نرى أنه لا بد للمؤسسات النسوية الضغط على المشرع وصانع القرار كي يصدر قوانين وتشريعات تتضمن ضوابط لمهنة الإعلانات تحمي المرأة من الاستغلال الذي يطمس الدور الحقيقي للمرأة كشريك كامل في البناء والإعداد للمستقبل.

وكما يمكن القول بأن المعلن في فلسطين لا زال حتى الآن يستخدم قوالب جاهزة في إعلانات الصحف والمطبوعات تظهر فيها المرأة للترويج للاعلانات المطلوبة ولكن هذا لا يعني أن منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية معفية من محاربة هذه الظاهرة لحماية لدور المرأة الفلسطينية التي لم تتخلى يوماً عن دورها في الدفاع عن الحقوق الجمعية للشعب الفلسطيني.

التلفزيون نموذجاً

المرأة وفضاء الميديولوجيا

بقلم: احمد عرار

يعد التلفزيون من أكثر الوسائل الإعلامية انتشاراً بين فئات الجماهير الواسعة، فله قدرة فائقة على جذب الانتباه وإثارة الاهتمام والتأثير في المخزون الفكري والثقافي للفرد.

وتعتبر الأشكال الدرامية التي يقدمها التلفزيون كالمسلسلات والأفلام والمسرحيات، صاحبة الدور الأكبر في تكوين السلوك الفردي والجماعي، أي أنها تسعى إلى ترسيخ بعض القيم والمفاهيم الخاصة بالمجتمع أو إلغائها أو تعديلها.

يخاطب التلفزيون أعداداً ضخمة متباينة، غير متجانسة من حيث الثقافة والمستوى التعليمي، والأعمال، والديانة، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية، والجنس والتوزيع الجغرافي، فضلاً عن الخصائص النفسية والاجتماعية، التي تؤثر في مدى الاستجابة للاتصال التلفزيوني، مثل الأنماط والقيم الاجتماعية، وتطلعات واتجاهات وسلوكيات جماهير المسلسلات. ويعتمد التلفزيون على قوانين وقوة تأثير الصوت والصورة والحركة معاً، كما يستفيد من تقنيات المسرح والسينما والإذاعة.

وفي عالمنا العربي لا يخضع هذا المنتوج الإعلامي الأبرز، لسياسات تعتمد النهوض بالمرأة وتحقيق العدالة والمساواة، باستثناء بعض النماذج القليلة، والتي تظل محدودة القيمة والفاعلية، إذا ما قورنت بباقي الإنتاج، والذي يعتمد على الربح وسياسات سوق المال.

الدراما المصرية والمرأة

من الدراسات التي تناولت صورة المرأة في التلفزيون، دراسة للدكتورة فوزية فهيم»١»، إذ حللت عينة من المسلسلات تناولت المرأة خلال ٨١٪ من زمن المسلسلات، وظهرت فيه المرأة في أدوار ثانوية، مثل خادمة ومغنية وراقصة، وامرأة دون عمل، أما عن عمل المرأة، فقد ظهرت كربة منزل ورسامة وطالبة، وركزت المسلسلات على علاقة الرجل بالمرأة.

وفي دراسة أخرى لسهى زكي عبد القادر «٢»، أبرزت نتائج التحليل بأن الشخصيات النسائية تشكل ٣٠٪ من إجمالي الشخصيات التي تناولتها البرامج التلفزيونية، والتي تدور حول وجود المرأة في المنزل، وظهور الرجل في مكان العمل.

ولا تختلف صورة المرأة في الدراما العربية عموماً، إلا في أشكال متقاربة، فالدراما المغربية أيضاً، تقدم نفس النموذج لصورة المرأة، وقد ذكرت ختام محمود محمد «٣»، في ملخص دراستها حول «صورة المرأة في الإعلام العربي»، بأن المرأة تفتقر إلى العقلية العلمية، ومن ثم القدرة على التخطيط، إضافة إلى ضيق الأفق والتردد، حيث يقوم الرجل من جانب آخر بدور الحكم أو الضمير. إضافة إلى صورة الذات السلبية، والتي تتمثل في افتقار المرأة إلى هوية مستقلة، حيث تصورها وكأنها جزءاً من بيت الزوجية، لا يكتمل دورها إلا بالإنجاب، وهي تسقط فريسة للضعف، إن لم يكن الضياع إذا خسرت الرجل.

ختاماً

لقد تجاهل التلفزيون على الدوام الأدوار الرائدة للمرأة، وراح يعيد إنتاج صور نمطية، كصورة المرأة الضحية أو التقليدية أو الاستهلاكية، مما همش المرأة العربية، وجعلها خارج نطاق الزمن الإنساني الحديث، وقد ساهم هذا الإقصاء، في تخلف المجتمعات العربية، وفي مسيرة التنمية البشرية، التي لن تصبح كاملة وناجحة، إلا بإكتمال الدور الذي تقدمه المرأة، والذي يبرز اليوم في عدد قليل من النساء، اللواتي استطعن الخروج من الهامش الضيق الذي وضعهن فيه مجتمع الذكور.

إن إعادة إنتاج الصور التي يقدمها الإعلام، ورسم سياسات واستراتيجيات للخروج من بوتقة الفكر التقليدي، أصبح اليوم ضرورة ملحة يجب أن تتبناها جميع المنابر الإعلامية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات الدولة الرسمية، والتي يقع عليها العبء الأكبر في رسم هذه السياسات، وفق دراسات متخصصة وخبرات بشرية متكاملة.

صرخة أم

مها التميمي

شابة في أواخر العشرينات، تحمل طفلتها الجميلة، التي تكاد تغطي جسمها النحيل. كانت تبعد خصلات شعرها الأسود الطويل عن وجهها، الذي تزينه عينان واسعتان. قلت للشابة: لماذا تحملينها، أنزليها كي تمشي، نظرت إلي بحزن وأطلقت تنهيدة طويلة، ثم ما لبثت وأودعت طفلتها مقعد الباص الذاهب إلى مقر الجمعية السويدية للمعاقين، تملكني الفضول لمعرفة قصة هذه الشابة وطفلتها، قلت لها: احك لي حكايتك، أجابتني بحرقة: أحس أنني سأنفجر إذا لم أتحدث.

قصتي بدأت بعد وفاة والدي معيل الأسرة الوحيد، كنت طالبة ناجحة في التوجيهي، وكانت آمالي وأحلامي كبيرة بالتعليم الجامعي وما بعده، لكن الواقع صفعني على وجهي. تزوجت بعدها من شاب من عائلتنا، وكان شرطي الوحيد للزواج أن أكمل تعليمي، وفعلا التحقت بالجامعة ودرست علوم تربية.

بعد سبعة أشهر من زواجي حملت، وأنجبت «لانة» الجميلة، التي كنت أحملها قبل قليل، ولفتت انتباهك، كما تلفت انتباه كل من يشاهدها لأول مرة. كنت أراقب ابنتي بحب، وأعول عليها. لكنني اكتشفت أن ابنتي ليست كالأطفال، فهي لا تستطيع الوقوف على قدميها. بدأت أسمع تعليقات الناس المؤذية، كلمات حاولت تفادي سماعها، بالانعزال عن الناس، اكتشفت أن ثقافة المجتمع سلبية إزاء ذوي الاحتياجات الخاصة، سواء لجهة تقبل هذه الحالات أو لجهة التعامل الصحي والإنساني معها. عشت في سجن اختياري فرضته على نفسي، كنت أرفض الإقرار بحالة ابنتي. وعندما صار عمرها سنة ونصف، قررت عرضها على طبيب الأطفال في مدينة رام الله، شخص الطبيب حالة ابنتي بالآتي: ضمور عضلات يؤثر على حركتها، وحول طفلتي إلى مركز الأميرة بسمة للعلاج الطبيعي، بعد مضي فترة العلاج التي استمرت ٢٣ يوماً، خضعت خلالها لعلاج نفسي، بينما خضعت ابنتي لجلسات علاج طبيعي. اقتنعت بعد ذلك بحالة ابنتي، وبدأت رحلة العلاج من مستشفى إلى آخر، من الرعاية العربية إلى مستشفيات في إسرائيل، لكنني لم استطع استكمال الفحوصات، بسبب اعتراضات عائلية على جهودي، وعدم الاقتناع بجدواها، غير أنني صممت على المضي في طريق العلاج، رغم الجو المحبط والمثبط لعزيمتي. كنت أحرص على مشاعر طفلتي، التي أحبها واعتبرها كل شيء في حياتي، أحاول تعويضها عن الأذى الذي يلحق بها، من النظرات غير الطبيعية والتخوف غير المبرر، ونفور بعض الأهل. وتعزز الوضع السلبي «للانة» بعد أن أنجبت طفلاً طبيعياً، فقد تعرضت لانة للإهمال الكامل، وكأنها غير موجودة، كنت أدخل إلى غرفتي وأنفجر بالبكاء، لماذا؟

قررت بعدها أن أساعد ابنتي بأقصى طاقتي، قررت أن أعوضها عن إهمال الأسرة وأذى الأهل والجيران. سجلتها في مدرسة عادية في القرية، عندما صار عمرها خمس سنوات، لكنها لم تتلق العناية اللازمة، وكانت فريسة للإهمال، وفي أحسن الأحوال لإبداء الشفقة عليها، ما جعلها حزينة ومنطوية. وأخيراً سجلتها في مدرسة خاصة في كفر عقب، تديرها المؤسسة السويدية.

عملت في حضانة خاصة، لأساهم في سد احتياجات ابنتي، في غياب المشاركة في الدفع، على خلفية أن تعليم ابنتي لا فائدة منه. أصبحت كمن يحارب طواحين الهواء. اضطررت للعمل بشروط صعبة، فقد كنت أداوم في رام الله من الساعة السابعة صباحاً، وحتى الساعة الرابعة، وأصطحب ابنتي لتداوم في المدرسة، كنت أتحمل صعوبة الانتقال وسط نظرات الناس السلبية، التي لم تعد تهمني، كان همي أن تداوم ابنتي في المدرسة، مهما كانت شروطي صعبة وقاسية. عندما ينتهي دوام المدرسة في الساعة الثانية، حيث يأتي بها باص المدرسة إلى مكان عملي في الحضانة، الذي ينتهي في الساعة الرابعة. طلبت من مديرة الحضانة وضع ابنتي ساعتين إلى ان ينتهي عملي، لكن مديرة الحضانة اشترطت عزل ابنتي عن الأطفال، «بزعم أن الأطفال لا يتقبلون ابنتي»! صمدت في هذا العمل المرهق، إلى أن نفد صبري، فتركت العمل. والآن أبحث عن عمل آخر، كي اتمكن من دفع أقساط مدرسة ابنتي، أشعر انني أغرق، ولا أجد يداً تمتد لي، أنا متهمة بإهمال بيتي وطفلي، وأتعرض لضغوط الزوج. أعمل الآن في رام الله، في مؤسسة نسوية عملاً تطوعياً دون مقابل، ولا أدري ما أفعل بعد ذلك؟ لماذا يعاقبني المجتمع على مرض ابنتي؟ لماذا تلاحقني وصمة العار، وكأن الإعاقة جريمة نعاقب عليها؟ لماذا لا تلتفت المؤسسات الرسمية والأهلية إلى معاناتنا، وإلى الأطفال الذين يحتاجون لرعاية خاصة، أحاول جاهدة حل مشكلة ابنتي، ولكنني اكتشفت أن كثيرين غيري يعانون كما أعاني، لكن أصواتنا لا تصل إلى أحد.

اقترحت علي إحدى الزميلات المتطوعات، أن أبدأ بدراسة احتياج قريتنا والقرى المجاورة لها، إلى مركز لرعاية الأطفال ذوي الإعاقة، خاصة أن دراستي للتربية تؤهلني البدء بمشروع كهذا. حاولت معرفة عدد العائلات التي تحتاج لهذا المشروع، وقد تفاجأت بعدد كبير من العائلات والأطفال. الحل المثالي لي ولغيري من الأمهات، هو تأسيس مركز للأطفال ذوي الإعاقة في منطقتنا، مركز يملك من المقومات المادية والمهنية، ما يؤهله لإيجاد حل مناسب للأطفال وأهاليهم على السواء. مركز يحوز على كل الدعم الضروري من القرى التي يخدمها، عبر المجالس البلدية ومؤسسات أهلية ورسمية، تعنى بهذا القطاع المهمش والمنسي. إن مسؤولية المجتمع عن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة كبيرة، خاصة أن العائلات والأفراد، لا يستطيعون بمفردهم تحمل الأعباء. مطلوب أيضاً زيادة الوعي المجتمعي حول حالات الإعاقة لدى الأطفال، وتوفير البيئة المناسبة للتعامل الإنساني مع هذه الظاهرة.

صرخة هذه الشابة المنكوبة، يجب أن تصل إلى المؤسسات ذات الاختصاص، وإلى المنظمات النسوية والمنظمات المتخصصة بشؤون الأطفال، وإلى الحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعية، من أجل إيجاد الحلول العملية لهذه الظاهرة.

حقوق ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني

قراءة : محمود الفطافطة

«إن تحسين ظروف عيش ذوي الإعاقة، يمثل تحدياً وطنياً، ورهاناً حقيقياً للتنمية، وليس مجرد قضية عطف وشفقة وإحسان، والتي حولت المعوق إلى فرد ضعيف الإنتاجية والمشاركة، وأدت إلى التمييز ضده، واعتباره عالة على المجتمع».

هذا بعض مما جاء في كتاب «حقوق ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني»، الصادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٦». ويؤكد الكتاب على أن المعوق هو إنسان فاعل قادر على العطاء والإبداع، وقادر على المشاركة في بناء الوطن والارتقاء بالمجتمع ودفع عجلته التنموية، وهو مكون هام من مكونات عملية التنمية الإنسانية الشاملة بأبعادها المختلفة، في حال توافرت الظروف الملائمة والفرص المتكافئة له، وبذلك يتحول المعوقون من مستقبلين للإعانة، إلى منتجين للثروة، لأنفسهم أولاً ولعائلاتهم ولمجتمعهم ثانياً، ومن متلقين للعطف إلى مصادر للقيم الاجتماعية النبيلة.

أرقام وأنواع

وبخصوص أعداد ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، فقد أشارت المعطيات الرقمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في العام ٢٠٠٤، إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغت (١،٧٪) من إجمالي عدد السكان، منهم (١،٩٪) في الضفة و (٦،١٪) في قطاع غزة. وأفادت دراسة أن (١٣٪) من الإصابات بين أفراد المجتمع الفلسطيني خلال الانتفاضة الثانية، أدت إلى إعاقات دائمة.

ومن حيث نوع الإعاقة، فالكتاب يبين أن أعلى نسبة هي الإعاقة الحركية (٢٩،٨٪)، تليها الإعاقة البصرية بنسبة (١٨،٧٪)، فيما تحتل الإعاقة العقلية المرتبة الثالثة، حيث بلغت (١٣،٦٪). كما إن الإعاقة الخلقية هي الأكثر انتشاراً، وأقلها الناتجة عن إصابات العمل. كذلك فإن أعلى نسبة لنوع الإعاقة لدى الأطفال، هي الإعاقة الحركية (٢٣٪) من مجموع الإعاقات، تليها الإعاقة العقلية (١٥٪) والنطقية (١٠٪) والمتعددة (١٠٪) والإعاقات البصرية (٥،٩٪). وعن الأسباب المرتبطة بالإعاقة، يتبين أن الغالبية العظمى (أكثر من ٦٠٪) تعود لأسباب خلقية.

خلل التوازن والخدمات

وفي السياق ذاته، يواجه ذوي الإعاقة إشكالية كبرى، تتمثل في خلل التوازن الحاصل في توزيع مؤسسات الخدمات التي ترعاهم، فرغم أن نسبة الإعاقة في المدن أقل من المناطق السكانية الأخرى(المخيمات والريف)، إلا أن غالبية هذه المؤسسات متمركزة في المدن، فعلى سبيل المثال، يوجد في مدينة رام الله وحدها (١٥) مؤسسة، أي حوالي (٢٥٪) من إجمالي المؤسسات العاملة مع ذوي الإعاقة، بينما الريف والذي يقطنه ما يزيد عن (٦٠٪) من السكان، ويحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة ذوي الإعاقة، فعددها محدود جداً. ورغم وجود عدد كبير من مؤسسات التأهيل (١٨٠ مؤسسة، منها ١٤٠ في الضفة الغربية و٤٠ في قطاع غزة)، إلا أن ذوي الإعاقة ما زالوا يعانون من نقص نوعي وكمي في الخدمات المقدمة لهم، وما زالت الغالبية الساحقة منهم تفتقر إلى فرص العمل والتعليم، وإلى الرعاية الطبية اللازمة. بل إن الغالبية الساحقة منهم لم تتلق أي خدمات تأهيل من أي نوع. ويتم اضطهاد ذوي الإعاقة بشكل روتيني، سواء في المؤسسات التعليمية أو في الملاجئ التي يقيمون فيها، عن طريق تطبيق نظام الفصل الذي يعزلهم عن سائر المجتمع. علاوة على ذلك، فإن العديد من ذوي الإعاقة اللذين يقيمون في ملاجئ يعاملون بشكل لا إنساني. فمؤسسات التأهيل لا تقوم دائما بتوفير تأهيل مناسب، ولا تصب جهودها تجاه مساعدة زبائنها على الاندماج في مجتمعهم المحلي

أمية ودمج

وفيما يتعلق بنسبة الأمية بين ذوي الإعاقة، فيذكر الكتاب أنها تبلغ حوالي (٤٩،١٪)، وهو معدل أعلى بكثير من المعدل العام في فلسطين (في العام ٢٠٠٢، بلغت معدلات الأمية في فلسطين (٩،٠٪) بواقع (٤٧،٦٪ في الضفة الغربية و٥٢٪ في قطاع غزة. كما تشير معطيات الجهاز المركزي، إلى أن (٢٨،٨٪) من ذوي الإعاقة الذين يقطنون في الحضر من الفئة العمرية (٥ ـ ٢٤ سنة) ملتحقون بالتعليم، وفي الريف تصل النسبة إلى (٣١،٦٪)، وفي المخيمات (٣٠،٩٪). كما تزيد نسبة الأمية وتقل نسب التعليم بين الإناث من المعاقات، أكثر من الذكور، مما يشير إلى التمييز المضاعف تجاه النساء ذوات الحاجات الخاصة.

وبخصوص دمج ذوي الإعاقة في التعليم العالي، فإن النسبة على الصعيد العملي لا تزال منخفضة جداً، فمن بين ما يزيد عن (١٣٠) ألف طالب جامعي، موزعين على (١١) جامعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، يوجد فقط (٢٠٠) طالب معوّق في الجامعات الفلسطينية. إلى ذلك فإنه لا يوجد في أي من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، تسهيلات كافية وملائمة، تتيح المجال أمام ذوي الحاجات الخاصة للوصول إلى أماكن التدريس، أو متابعة تعليمهم العالي. كما أن غالبية مؤسسات التعليم الفلسطينية، لا يوجد فيها تسهيلات هندسية تتيح للمعاقين إمكانيات استخدامها، كما لا تتوفر فيها الأجهزة التعليمية والأدوات المساعدة، مثل أجهزة الكمبيوتر الخاصة والمجسمات والخرائط اللازمة. وتتساوى في هذه الإشكالات المدارس الخاصة والمدارس الحكومية.

عاطلين عن العمل

إلى ذلك، فإن الأسباب وراء ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من ذوي الإعاقة، تتلخص(وفق الكتاب) بالتالي:

* ضعف التدريب المهني: قلة المراكز التي تؤهل ذوي الإعاقة، وعدم خبرة القائمين عليها، إلى جانب محدودية الاهتمام الرسمي والخاص برعاية ومطالب ذوي الإعاقة، حال دون التحاقهم في مجالات العمل المتعددة.

* الأفكار المسبقة السائدة: أرباب العمل يعتقدون، بأن المعاق يحتاج إلى المساعدة، أو أنه لا يستطيع العمل، أو أنه لا تتوافر لديه المهارات اللازمة للقيام بالأعمال المطلوبة.

* موقف وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل: توفر الوزارتين بعض فرص التشغيل للمعوقين في مراكز الشباب التابعة لهما. لكن هذه الفرص غير كافية من حيث الكم والنوع، وهي لا تخدم إلا عدداً قليلاً جداً من الشباب وبمرتبات ضئيلة، تصل إلى عشرة شواقل يومياً.

* موقف ديوان الموظفين العام: يضع ديوان الموظفين العام عقبات أمام تشغيل ذوي الإعاقة في القطاع الحكومي. من هذه العوائق عقود العمل المؤقتة التي يتم تعيين أغلب ذوي الإعاقة على أساسها، واشتراط الفحص الطبي السنوي، وفي أغلب الحالات لا يسمح ديوان الموظفين العام بتثبيت الموظفين الذين لديهم إعاقات، ما يقلل من فرص مشاركتهم في عملية التنمية، ويحد من قدراتهم على مواجهة متطلبات الحياة.

*عدم ملائمة الأبنية والمنشآت والآلات لاستعمالات ذوي الإعاقة: عدم وجود التسهيلات الإنشائية في أماكن العمل، يقف عائقا أمام وصول ذوي الإعاقة إليها.

تهميش القوانين

يذكر الكتاب عدم التزام كثير من المؤسسات الرسمية والخاصة بالتشريعات والقوانين الخاصة بتشغيل ذوي الإعاقة، حيث ما زالت المؤسسات المختلفة، الحكومية والأهلية والخاصة، تتجاهل قانون حقوق ذوي الإعاقة، الذي فرض على جميع هذه المؤسسات توظيف ما نسبته ٥ ٪ كحدّ أدنى من مجموع العاملين لديها من ذوي الإعاقة. وقد تم تشغيل العديد من ذوي الإعاقة في السنوات الأخيرة، لكن لم يكن ذلك ضمن إستراتيجية وطنية، أو برنامج محدد وضعته الحكومة، وإنما نتيجة جهود فردية من قبل ذوي الإعاقة أنفسهم.

توصيات

وقد خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات، أهمها:

*ضرورة إجراء مراجعة شاملة لمجمل التشريعات الفلسطينية، الناظمة لحقوق خاصة بذوي الإعاقة، لإزالة التناقض القانوني الحاصل بينها، ويقف على رأس تلك التشريعات قانون حقوق ذوي الإعاقة، ولائحته التنفيذية، إضافة إلى المواد الواردة في قانوني العمل والخدمة المدنية.

* ضرورة تكثيف التوعية المجتمعية تجاه واقع الإعاقة وذوي الإعاقة في فلسطين، إذ لا يزال المجتمع الفلسطيني يحمل مفاهيم مغلوطة، عن أسباب حدوث الإعاقة، وطبيعة الأشخاص ذوي الإعاقة.

* ضرورة تخصيص نسبة من الموازنة المالية لحقوق ذوي الإعاقة.

* ضرورة تفعيل التنسيق بين القطاعات المختلفة لإعمال حقوق ذوي الإعاقة، ويتطلب التنفيذ المثالي للنهوض بواقع حقوق ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، تبني برنامجاً وطنياً شاملاً، يتناول كافة جوانب حياة المعوق المختلفة.

* ضرورة النهوض بمستوى الرعاية والوعي الصحي تجاه الإعاقة، والعمل على تسهيل تنقل ذوي الإعاقة وحركتهم داخل المجتمع.

* ضرورة رفع نسبة دمج ذوي الإعاقة في التعليم إلى أقصى قدر ممكن، وضرورة إنهاء كافة مظاهر التمييز على أساس الإعاقة تجاه ذوي الإعاقة في العمل، فضلاً عن التبني الرسمي والشعبي لقدرات ذوي الإعاقة وطاقاتهم وإبداعاتهم.

هذه القصص نشرت ضمن قصص النجاح التي تجمعها دائرة التربية الخاصة في وزارة التربية و التعليم العالي الفلسطينية

قصة دمج الطالب مصطفى

في إحدى المقابلات قالت الأم: بعد طول انتظار دام تسعة شهور رأى ابني الأول النور بعد فترة، كانت ولادة طبيعية، عاش السنوات الثلاث الأولى من طفولته حياة طبيعية، وإذا به يصاب في يوم من الأيام بالتهاب رئوي حاد، تبعتها غيبوبة ليومين مرت على الأم وكأنها عامين، ليستيقظ فاقداً قدرته على الحركة، القدمين، اليدين، الرأس والعينين، لقد كان شللاً كاملاً، شللاً دماغياً، وخلال مكوثه في مستشفى رام الله الحكومي، تم إرسال عينة للفحص إلى مستشفى هداسا، فإذا به، نقص بالإنزيمات سبب له شلل دماغي.

مرض غريب.. لم يسمع به الوالدين من قبل.

بعد أسبوعين من إصابته بالمرض، عاد إلى البيت، إنساناً جديداً، فاقداً قدراته الحركية بنسبة كبيرة جداً، كان هناك حركة بسيطة في أطراف جسمه، استطاع الزحف وكان عليه أن يتبع نظاماً غذائياً خالياً من البروتين، وبحمده تعالى استرجع قدرته على النطق بعد حوالي شهر، ولكن بصعوبة، وبحجم تطوري صغير مقارنة بأقرانه، وبقدرات معرفية وإدراكية ممتازة، وكان يعتمد عليّ في مهارات العناية الذاتية، من ارتداء الملابس وتناول الطعام، إلى استخدام دورة المياه، بالإضافة إلى ضيق التنفس الذي يصيبه كل فترة، ويؤدي إلى نقله للمستشفى، والاستفراغ شبه اليومي، والذي صاحبه طوال أيام حياته.

ومرت الأيام، وأنهى ابني الروضة في مدرسة أساسية مختلطة، واجهنا صعوبة في تسجيله في الصف الأول، لعدم تدريس التربية الإسلامية في هذه المدرسة، لكونها مدرسة مسيحية، فانتقلنا للسكن في أبو ديس ليتسنى تسجيله في مركز الأميرة بسمة للتأهيل في القدس، ويلتحق فيها بالصف الأول، وكان من المتفوقين.

وبعد تواصل العائلة مع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (دائرة التربية الخاصة)، تم الحصول على قرار استثنائي، لتسجيله في المدرسة الأساسية ذاتها، التي درس فيها الروضة، وكان سبب إصرار الأهل تسجيله في هذه المدرسة الابتدائية، هو تعاون المدرسة والاتجاهات الإيجابية لديها، على أن يدرس التربية الإسلامية دراسة بيتية، وتم التنسيق مع التربية لأن يتقدم لامتحانات مادة التربية الإسلامية (الشهرين، الفصل

الأول، وامتحانات نهاية العام) في مدرسة حكومية مجاورة.

كنت متواجدة بشكل يومي ودائم مع ابني، وذلك من أجل نقله من وإلى صفه الدراسي الكائن في الطابق الثاني، ومن أجل اصطحابه إلى دورة مياه المدرسة، بسبب استخدامه الكرسي المتحرك، لعدم قدرته على التنقل لوحده، وأيضاً من أجل الكتابة له، حيث أنه لا يستطيع استخدام يديه في الكتابة، وفي حال عدم تواجدي، تم الترتيب من قبل مدير المدرسة، أن يقوم بنقله طالبين من الصف السادس الأساسي، وفي الامتحانات كان معلم المادة يساعد ابني في كتابة الأجوبة، وهكذا أنهى ابني دراسته حتى الصف السادس الاأساسي بتفوق.

انتقل إلى مدرسة ثانوية، ليلتحق بالصف السابع، في هذه المدرسة، لم يكن هناك مشكلة في مادة التربية الإسلامية، وكانت اتجاهات المدرسة إيجابية من قبل إدارة المدرسة ومعلميها وطلبتها، وكان التعاون ملحوظاً، خاصة وقد أنهى ابني الصف الحادي عشر العلمي بامتياز، بمعدل (٩٥،٨) على الرغم من أن إدارة المدرسة تخوفت من التحاقه بالفرع العلمي، حرصاً منها على استمرارية تفوقه، ولكن الإدارة تفاجأت بقدرته المتميزة على قراءة الحل غيباً بطريقة متسلسلة ودقيقة، وكان يستخدم مهارات الحاسوب بطلاقة، حيث كان يقرأ المنهاج بواسطته، لكونه لا يستطيع تقليب الصفحات بيديه، وتقدم في العام التالي لامتحانات الثانوية العامة.

إن الوزارة بالعادة تقوم باختيار كاتب في الامتحانات العامة لمثل هؤلاء الطلبة، ولكن الام أكدت أنها تأمل من الوزارة على أن تختار كاتباً متخصصاً لكل مادة يتم تقديمها، خاصة أن الفرع العلمي، مواده كالرياضيات والفيزياء تشمل مصطلحات متخصصة في المادة، وتطمح أيضاً أن يعطى وقتاً إضافياً للامتحان، وخاصة أن لديه مشكلة في النطق وانخفاض في الصوت، والكاتب بحاجة إلى وقت أطول لسماعه، حيث أن عضلات صوته ضعيفة.

وعند سؤال الأم عن الحياة الاجتماعية لابنها، واندماجه في المجتمع، أجابت أن لديه مهارات اجتماعية جيدة، وأنها تصطحبه في المناسبات والزيارات الاجتماعية. وعند سؤالها عن اتجاهات الطلبة و المجتمع المحيط، أجابت أنها تلحظ الاحترام والاهتمام من قبلهم.

وعلى الرغم من أنه يحتاج إلى خدمات التأهيل، وخاصة العلاج الطبيعي، كما يحتاج إلى علاج طبي باهظ الثمن، فإنه يرغب في إكمال دراسته الجامعية في تخصص الفيزياء، فهو يتخطى الصعاب تلو الصعاب بروية وثبات، قادراً على تجاوزها نحو هدف محدد.

وأخيراً، تقدم لامتحان الثانوية العامة، وحصل على معدل (٨٥) وحصل أيضاً على قبول في جامعة بير زيت لدراسة الفيزياء، التي كانت حلمه.

قصة نجاح سامية

قصة من الواقع الفلسطيني، تنقلها كاتبتها كما رويت لها تماماً قصة مثابرة وصبر، إنها قصة سامية، الفتاة الكفيفة لأخت كفيفة وأخ كفيف، وأختين ضعيفتي البصر ووالد كفيف أيضاً، هذه هي عائلة أم سامية المثابرة والصابرة، ولدت سامية الابنة الثانية بعد حمل وولادة طبيعيين، وكانت عيناها زرقاوين، وجاء الكشف متأخراً، حيث في ذلك الوقت كانت حياتهم ريفية، وخاصة في مواسم الزيتون، وكانت الوالدة تقضي يومها في الزراعة، وتعمل على مدار السنة مع العائلة، وكانت تبقي سامية عند قريبتها، فلم تكن تراها إلا بأوقات متقطعة، واكتشفت الوالدة أن سامية كفيفة بعد أربعة أشهر من الولادة، عندما جاءت قريبة صيدلانية لتبارك ولادة سامية، وعندما حملت سامية تغيرت ملامح وجهها وأخبرت الوالدة بان عليها أن تراجع طبيباً مختصاً بالعيون. توجهت الوالدة إلى مستشفى العيون، ليخبرها الطبيب فجأة بأن ابنتها كفيفة، فأغمي على الأم من الصدمة، وعندما عادت إلى وعيها اخبرها الطبيب بان هناك ماء زائد في عينيها، وهو ما سبب العمى، وتحتاج إلى عملية سريعاً، حيث تم عمل الفحوصات الطبية اللازمة، وعملت سامية أول عملية ولم تنجح، وتوالت العمليات في عينها إلى أن وصلت إلى ١٧ عملية، ولم تنجح أيضاً عمليات زراعة العدسات.

إلى أن تم إرسال عينة بواسطة طبيب إلى متخصصة في المجال في بريطانيا، واهتمت بموضوعها طبيبة مصرية تعمل هناك، فقدمت إلى فلسطين وجلبت معها جهازاً حديثاً متخصصاً، ليقلل من ضغط العين بواسطة صرف ماء العين الزائد، وتم عمل العملية بتغطية تكاليفها من بريطانيا، وزرع الجهاز فوق جفن سامية بالعين اليسرى، عندما كان عمرها أربع سنوات، ونجحت العملية، وأصبحت سامية ترى بعين واحدة، وأبصرت وتحقق حلمها، وفي يوم من الأيام، وهي تلعب عند أقربائها تزحلقت بحبة توت، ففقدت بصرها مرة أخرى، فقد كان حلم الإبصار قصيراً جداً، لم يتعد الأسبوعين، وإذا بالجهاز يرافق سامية حياتها، فقد نمت الألياف حول الجهاز وكبر وأصبح كتلة فوق جفنها، وأصبح من الصعب إزالته، ليرافقها من عمر ٤ سنوات وحتى الآن ١٧ سنة، وتعاني منه، حيث أنه يضايقها، وخاصة كلما ترمش عينها، وحتى خلال نومها، يبقى جفنها مفتوحاً.

وزادت المعاناة خلال ١٧ عملية، وخاصة عند قيامها بعملية اللوزتين، مما أدى إلى حدوث آثار سلبية على أذنيها، حيث لديها ضعف وألم في أذنيها، حيث أن الأذن اليمنى بها بقايا سمع مع طنين مستمر، والأذن اليسرى بها ضعف، وتحتاج إلى سماعات، بالإضافة إلى القطرات الطبية المكلفة، فلديها التهاب داخلي مزمن في الأذن وألم مستمر بهما.

سامية الآن بحاجة إلى فحص دوري لضغط عينها، بالإضافة إلى القطرات المكلفة لعينها وأذنها، بالإضافة إلى قطرات وأدوية عائلتها، والتي تثقل كاهل الوالدة محدودة الدخل، وبطاقة التأمين التي حظيت بها من الشؤون الاجتماعية، والتي لا تغطي معالجة العين والأذن.

بالنسبة إلى المهارات الحياتية اليومية، فهي معتمدة على نفسها، وتتسم بالترتيب في البيت، ولديها مهارات اجتماعية جيدة، فهي نشيطة، وثقتها بنفسها عالية وجريئة ولديها حضور، ذكية وتتسم بالأخلاق العالية، تحب التطوع ومساعدة الآخرين، وهي شجاعة وتعبر عن رأيها، ولا تخجل من كونها كفيفة، وهي لا تحب مبادلتها الشفقة والحزن من الآخرين، حيث أنها تشعر أنها كأي إنسان طبيعي.

بالنسبة إلى المدرسة، فقد التحقت بمدرسة خاصة بالكفيفات، من عمر عامين ونصف إلى ١٦ عاماً، حيث أنهت فيها الصف العاشر، وكانت من المتفوقات، اعتمدت في دراستها على لغة بريل. وانتقلت إلى مدرسة حكومية عادية في الصف الحادي عشر الأدبي، وقد تعاونت مديرة المدرسة والمعلمات معها، بالإضافة إلى دعم الطالبات لها، فقد تم الحرص على تأمين صفها في الطابق الأرضي، كي يسهل عليها التنقل، ويومياً بعد الدوام تتصل بزميلاتها ويحدثن والدتها عن الواجبات اليومية والدروس التي غطينها بشكل يومي، ولها دفتران، دفتر للكتابة العادية التي تكتبها الوالدة، ثم تقوم الوالدة بقراءة الدروس لتطبعها سامية وتحل الأسئلة بواسطة بريل، فلكل مادة يوجد دفتران، أحدهما دفتر مبصر وتستخدمه للمعلمات في المدرسة، والآخر مطبوع بطريقة بريل، وقد زودتها وزارة التربية بمناهج الحادي عشر الأدبي بطريقة بريل، والتي تشمل مجلدات ثقيلة، ويبلغ عددها ٣٢ مجلداً للفصل الواحد، تصطحبها سامية بشكل يومي إلى المدرسة، وفي الامتحانات تقرأ سامية الإجابات وتكتبها لها المعلمة، وقد زودتها وزارة التربية أيضا بآلتين بريل، حيث تستخدم آلة بريل في المنزل، ولكنها لا تستطيع استخدام الآلة في المدرسة، للصوت المرتفع الذي يصدر منها أثناء الطباعة، ويعيق سير الحصة الدراسية، وهي الآن تطمح بالحصول على مفكرة يومية بطريقة بريل والتي ستسهل عليها كتابة ملاحظاتها الدراسية، بالإضافة إلى أنها لا تصدر صوتاً مزعجاً خلال الحصة، ورغم ما تواجهه من صعوبات، إلا أنها متفوقة والأولى على ثلاث شعب، وبلغ معدلها ٩٦،٦، وحصلت على معدل (٨٩،٩) في امتحان الثانوية العامة، بدعم ومساندة وزارة التربية، من خلال تزويدها بمناهج الثانوية العامة بلغة بريل، وتوفير كاتب لها في الامتحانات النهائية. وهي ترغب في المستقبل بدراسة المحاماة، فالأم تأمل بتأمين مستقبل سامية، من خلال حصولها على وظيفة، لتعيش حياة كريمة ومستقلة، والوالدة تتمنى تلقي الدعم المعنوي والنفسي والمادي من الجهات المعنية.

سامية الآن طالبة في جامعة بير زيت، تدرس أدب انكليزي

فرقة أوتار القدس

أول فرقة فلسطينية للمكفوفين

القدس- ميسة أبو غزالة

عازفون فاقدون لنعمة البصر، لكن أناملهم تبصر إبداعاً، وقلوبهم تظهر موهبة، وعقولهم تشع نوراً، فلا حدود الظلام تمنعهم، ولا أسوار اليأس تأسرهم، إنهم فرقة أوتار القدس، الذين أسسوا أول فرقة موسيقية في الاراضي الفلسطينية خاصة بهم بتاريخ ٧-٧-٢٠٠٧.

أعضاء هذه الفرقة متخصصون في الموسيقى، ويحملون شهادات جامعية، ويطورن أنفسهم باستمرار بتسجيلهم في الدورات، أما أغانيها، فهي متنوعة بين الشعبية والتراثية والوطنية والموشحات وقد قدمت عدة عروض في مهرجانات، منها مهرجان (القدس عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٩).

وتتألف الفرقة من ستة أشخاص، هم خليل أبو دياب عزف وعود وغناء، أشرف بطاش غناء، محمد مشعل إيقاع، معتصم قراوي عزف على الرق، محمد عباسي عود وغناء، حسن الشيخ العزف على الأورغ، وهم على طريق إضافة أعضاء جدد، خاصة من العنصر النسائي.

آمال الفرقة لا تعرف الحدود، فهم يسعون إلى زيادة عدد أفرادها من كافة مناطق القدس والداخل الفلسطيني من الصبايا والشباب وكبار السن وتطوير القدرات، والعمل على نشر إصدارات الفرقة محلياً وعالمياً، ويأملون كذلك بضم المواهب من الضفة الغربية، لكن الحواجز والمعابر تبقى عائقاً أمام ذلك».

المشرف الفني يوجه رسالة للمكفوف، بأن يتمتع بالإرادة لإثبات نفسه في المجتمع. الأستاذ محمد عباسي، المشرف الفني على الفرقة، موهبته الغنائية وفي العزف كانت منذ صغره، حيث كان يطبل ويضع اشرطة الكاسيت ويتعلم منها، وبعد تعلمه العزف أصبح يلحن، وقد أنتج كاسيتاً خاصاً به عام ٢٠٠٠ من ٦ أغاني، من تأليفه والحانه وكلماته، بلهجات محلية ومصرية ولبنانية.

يعاني من مرض «العشاء الليلي»، حيث لم يكن يرى في الليل، لكن تراجع نظره وهو في سن الـ ١٧ عاماً، وبعد ذلك التحق بالجامعة العبرية، وحصل على البكالوريس في العود قبل ٤ سنوات.

وفي لقاء معه قال العباسي: «أقوم بتدريب وتعليم الموسيقي في عدة مراكز للمكفوفين، والتعرف على مواهب الطلبة، ومن خلال ذلك تم تشكيل فرقة أوتار القدس». وشدد العباسي على ضرورة توفير الوسائل المساعدة للمكفوفين في الجامعات الفلسطينية، كالحواسيب الناطقة وأجهزة التسجيل، وطالب بالاهتمام بفرقة أوتار القدس، لتطويرها في البلاد وخارجها، لتستطيع تمثيل فلسطين خارج البلاد.

خليل أبو دياب

خليل أبو دياب ٥٠ عاماً، يحمل درجة البكالوريوس في الموسيقى من الجامعة العبرية في القدس، كان يتمتع بموهبة العزف منذ الصغر، فلم يجعل الإعاقة عائقاً أمام تطوير موهبته، بل كان يشارك في الحفلات ويتدرب باستمرار، ثم التحق بالجامعة وحصل على شهادة جامعية.

وقال أبو دياب: «إن الله يعوض الإنسان المعاق بموهبة معينة، ولا بد من الاهتمام بهذه الفئة لصقل وتهذيب الموهبة وإبرازها للمجتمع»، مؤكداً أن المعاق يمكن أن يتطور وينجح في عدة مجالات كالشخص المبصر.

وأضاف: «إن الاهتمام بالمكفوفين يختلف من فترة لاخرى، فمنذ تأسيس الفرقة استطعنا إبراز جزء من مواهب المكفوفين وإثبات وجودنا أمام الفرق الأخرى، وبالتالي تغيرت النظرة السلبية».

وعند سؤاله عن سبب التأخير في إنشاء الفرقة، خاصة وأنه أكبرهم سناً، أجاب: «في الجيل السابق، هناك العديد من الموهوبين بالغناء والعزف، لكن للأسف لم يكن هناك تعاون، وكان العمل فرديا».

وأضاف: «الفرقة على استعداد لتقديم عروض في المجتمع المحلي الفلسطيني والخارجي، والمشاركة في أي حفل أو مهرجان».

أشرف بطاش

ويتحدث أشرف بطاش ٣١ عاماً (كفيف منذ الولادة)، عن تجربته ويقول: «منذ الولادة وأنا كفيف، وبقيت في المنزل لفترة طويلة، فلم يكن أهلي على معرفة بالمدارس والمؤسسات التي تهتم بالمكفوفين، وكانت حياتي اليومية كلها ملل».

لكنه استطاع الالتحاق بجمعية للمفكوفين، ومنها تعرف على أصدقاء وصولاً إلى تأسيس الفرقة.

كان بطاش يهوى الغناء، واكتشفت موهبته من قبل أصدقائه، عندما كان يغني في حافلات الرحلات، وبقي كذلك حتى سمعه الأستاذ محمد عباسي، الذي أعجب جداً بصوته، وساعده لتطوير ذلك، وقال: «منذ تأسيس الفرقة حياتي اختلفت كلياً، فلا أشعر بأي نوع من الملل والإحباط، بل على العكس، فإن وقتي مليء بنشاطات الفرقة والتدريبات». ويحب بطاش غناء اللون الشعبي، لأنه كما قال: «من التراث الفلسطيني وأقرب للجمهور».

محمد مشعل

منذ طفولته، كان محمد مشعل ٣٢ عاماً يحب الضرب على الطبلة، فكان يستخدم أدوات المطبخ (الطناجر والأواني) ويدق بها، ثم التحق وهو في سن الست سنوات، بمدرسة المكفوفين في بيت لحم، واكتشف الأستاذ هناك موهبته، وكان حريصاً باستمرار على التدريب والتطوير حتى التحق بالفرقة. وقال: «في السابق كانت الموهبة خاصة، ولكن مع تأسيس الفرقة نجحنا في إبراز ما لدينا».

معتصم قراوي

معتصم قراوي الذي أصبح كفيفاً وهو في سن ١٢ عاماً، كان يشعر بالملل القاتل حتى التحق بمدرسة هيلين كيلر، ثم أصبحت لديه هواية لسماع الموسيقى والعزف على الآلات، مما دفعه للالتحاق بمركز وتعلم الأساسيات، ثم تعرف على الأستاذ محمد عباسي، وتعلم الإيقاع والدق على الطبلة والرق «المظهر»، وحالياً يتعلم على آلة الاورغ. وقال قراوي: «نحن المكفوفين بشر، لدينا قدرات، ونستطيع القيام بأي عمل، فلا شيء صعب أمامنا، وعلينا هدم وازاحة حواجز التهميش».

حسن الشيخ

حسن الشيخ يحمل شهادة بكالوريس من جامعة القدس، لم يكن يعاني من مشاكل في النظر، لكن مع تقدم العمر خف بصره، يعزف على عدة آلات ويعمل في مراكز ويعطي الدروس الجامعية والخاصة للطلبة.

قال الشيخ: «في القدس الشعب محاصر، وبحاجة لسنوات ليصل إلى الموسيقي والفنون، فلا يوجد وعي شعبي في دور الموسيقى والفنون الأخرى».

وأضاف: «إن الموسيقى تهذب النفس، وتنعكس إيجابا على نفسية وشخصية كل الأفراد، فالموسيقى هي الحضارة، ومن الضروري سماعها.

العمود الفقري

وفي لقاء مع اكرم عكة، مدير الجمعية العربية لذوي الاعاقة حركياً، وصف فرقة أوتار بالعمود الفقري للدائرة الثقافية للجمعية، حيث تم تأسيس (معهد أوتار الدمجي للفن الشامل)، ليعلم الموسيقى للأطفال المكفوفين والأصحاء من جيل (٩-١٥عاماً) على الغناء والإيقاع والعزف. وشدد عكة على أهمية الاهتمام بالفرقة، وتقديم كل أشكال الدعم لها، خاصة وأن أعضائها هم أعضاء الجمعية لأنهم يؤمنون بقدراتهم وإبداعاتهم. طالب عكة بالاهتمام بتقديم الدعم في المجالات الثقافية والفنية للمعاقين، وعدم الإكتفاء بتوفير الأدوات والأجهزة لهم، وقال: «احتضنت الجمعية العربية للمعاقين حركياً الفرقة، حيث استطاعت توفير الأجهزة لها، كما تساعد الأعضاء بنقل المعدات اللازمة للحفلات».

كفيفة مُبصرة

نجاح مخلوف: إرادة وتدريس وعزف وغناء ونقد

جنين - عبد الباسط خلف

تجمع نجاح مخلوف في شخصيتها بين الإرادة والإبداع، فلم يمنعها غياب بصرها من تحقيق أحلامها، درست اللغة العربية في جامعة بيرزيت، ونالت دبلوم التربية، مثلما تحمل شهادة في الغناء الشرقي، كما شدت مع أعضاء فرقة الفنون الشعبية الفلسطينية، وأبطلت مفعول إعاقتها. تقول: «ولدت في رام الله عام ١٩٦٧، وتنحدر عائلتنا من القدس. وقد جئت إلى هذه الدنيا ومعي أكثر من مشكلة في البصر، وحاولت أسرتي علاجي دون جدوى، وأصبحت أعيش مع أكثر من مرض في عينيّ، لكن لدي بقايا رؤية بدون الإنارة والشمس والضوء.تعتمد مخلوف في إبصارها على الشبكية، وحين تثيرها الشمس والضوء فإنها لا ترى شيئاً، لكن قدرتها على النظر تتضاعف خلال الليل، وتمتلك مقدرة على قراءة الخط المُبصر، مثلما تشاهد عبر جهاز خاص شاشة التلفاز قليلاً».

مشاعر مختلطة

تروي: «بدأت مشكلتي حينما صرت أكبر داخل أسرتي، فأنا الابنة الكبرى بين خمس أخوات وثلاثة أخوة. وكنت أشعر بالارتباك والشفقة والقسوة في بعض الأحيان، وهو شعور مختلط تواصل حتى وأنا على مقاعد الدراسة الجامعية، وحاربته وتمسكت بحقي».

انتقلت نجاح إلى مدرسة «هيلين كلير» بالقدس، وعاشت فيها، وكانت تدرس مع المبصرات في مدرسة دار الطفل العربي، من دون أن تشعرها إدارة المدرسة بأنها تفقد حاسة هامة. تفيد: «بعدما كبرت، صرت أندمج في المجتمع، ورحت أشارك في المسيرات والاعتصامات، وقبل دراستي الجامعية بدأت أغني مع فرقة الفنون الشعبية، وكنت البنت الوحيدة فيها».

تتابع: «تعاملت منذ البداية مع نفسي أنني مبصرة، وتحديت ظروفي وقهري، ودمجت نفسي بنفسي في المجتمع، وأنهيت دراستي الجامعية، وسافرت مع الفرقة إلى فرنسا والبرتغال والأردن والسويد، وصرت أعلم المكفوفين، وأغني، وفتحت بيتاً خاصاً بي، وأزاول حياتي بحريتي، واخترت عالمي وصداقاتي».

وفق حديث مخلوف، فإن الفن كان هوايتها منذ البداية، وبحكم رفض عائلتها المحافظة لدراستها الفنون كتخصص وحيد، فقد توجهت إلى حقل اللغة العربية؛ لأنها تقترب من عالم الموسيقى والمقام والشعر والألحان والعروض.

تسرد: «عملت في أكثر من جمعية، وأُعلّم اليوم اللغة العربية والفن، وأتولى مسؤولية الصف الأول في مدرسة النور للمكفوفين، وسبق وأن دربت في الماضي عدة جوقات غنائية في بيت لحم والقدس ورام الله تابعة لفرقتنا، وكسرت الصورة النمطية عني، وتحديت واقعي».

عالم خاص

تقول: «استأجرت بيتاً في جنين، وحولته إلى عالمي الخاص، وأمارس حياتي كأي امرأة، أغسل وأطبخ وأقرأ وأغني، واخترت أصدقائي، ورتبت وقتي كما يحلو لي».

بحسب مخلوف، إنها تعاني كثيراً بفعل فقدانها للغة العيون، إذ تتوق لاستخدام هذه اللغة، وبخاصة إذا ما تحدثت إلى زميلاتها وأصدقائها، وتصف فقدانها لهذه اللغة بنوع قسري من الظلم، وتتمنى أن تشارك الآخرين فسيولوجياً واجتماعياً.

تروي: «عندما كنت أسافر مع الفرقة، كانوا يصفون لي الأمكنة الجميلة التي نزورها، ولم أكن أشعر بالمتعة نفسها التي يحصل عليها الإنسان الطبيعي، وكنت أشعر بالعجز والدونية النسبية».

تتابع: «هناك أشياء لا تأتي إلا بالإبصار، ولا يكفي أن نلمسها، ولكنني صرت أعوض عن شيء بشيء آخر، فكنت أغني وأغضب وأفرح وأحزن، ولا أقبل لنفسي إلا بالدور المتميز. تسبق مخلوف الفجر، فتستيقظ من نومها، وتصلي الصبح، ثم تقرأ القرآن بلغة «بريل»، فترتشف قهوتها، وتنظف بيتها، وتنطلق إلى عملها، لتعلم الصغار وتطعمهم وتساعدهم في الذهاب إلى دورة المياه، وتدرب أعضاء جوقتها على الغناء والعزف. وما أن ينتهي اليوم الدراسي إلا وتطهو طعامها بنفسها، ثم تخصص يومياً فترة الظهيرة وحتى الغروب في سماع الموسيقى والعزف والغناء والرقص، فتغني وتتفاعل مع صوتها وتبكي، وتزور في المناسبات جيرانها، لكنها تحتفظ بمزاجها الخاص، وتتضايق من أن يفرض عليها الناس أي شيء.

تقول: «أحفظ معظم الأغاني الشرقية القديمة لأم كلثوم وعبد الوهاب، عبد الحليم

وفريد الأطرش، فايزة أحمد ونجاة الصغيرة، وردة وصباح وفيروز. وأسمع أحياناً لأليسا وشيرين، وأعزف على الأورغ والناي والعود والشبابة وبعض الأدوات النافخة، وألفت أغنية للمدرسة ولجوقتي، واستطعنا أن نفوز بالمركز الأول في مسابقة لوزارة التربية والتعليم، وحاولت كتابة يومياتي، إلا أنني مللت من المهمة، لكنني لا أغني إلا بإحساسي».

نظرة ناقدة

تضيف: يأسي من عدم البصر غير موجود، لكن نظرة المجتمع لي تسبب لي الألم، فمن حقي أن أحب وأرتبط بزواج وشريك حياة، فكما أسعد غيري أنتظر من يسعدني، وهذا ما لم أجده، بل بالعكس تدخل القريب والبعيد في لحظات السعادة التي كانت ستتحقق، ومنعها من الوصول إليّ؛ بحجة الخوف عليّ وعلى مستقبلي. تواصل: «مصادرة العاطفة أمر بالغ القسوة؛ لأنه يشعرك بحجم تدخل المجتمع في شؤون النساء، وهذا ما لا نسمعه عن الرجال، مهما كان وضعهم وعجزهم».

تشعر مخلوف بالظلم للمرأة الكفيفة مرتين، واحدة لأنها امرأة، والثانية لأنها فقدت بصرها، فهي تعاني أكثر من الرجل الكفيف، وتمنع من الزواج من رجل مُبصر، فيما يسمح المجتمع للرجل الكفيف بالزواج من المبصرة، ولا يسمح المجتمع لأن يمد رجل يده ليساعد امرأة كفيفة على اجتياز الشارع مهما كان عمرها.

تقول: «أخجل عندما يمسك رجل طرف معطفي، أو يعرض علي مساعدة لعبور الطريق عبر الإمساك بعصاي، وأحياناً أسأل من يصادفني في الشارع: «يا أخوي أمسك إيدي». تنهي بابتسامة وروح مرحة: «الإنسان إرادة ومشاعر وأحاسيس».

ياسمين المصري

الفلسطينيون بشر.. هذه رسالتي إلى العالم وأقدمها عبر السينما

رام الله - يوسف الشايب

اعترفت النجمة الفلسطينية المقيمة في باريس، ياسمين المصري، إحدى نجمات فيلم «ميرال» لجوليان شنابل، ومن قبله بطلة «سكر بنات» لنادين لبكي اللبنانية، و«المر والرمان» للفلسطينية نجوى نجار، أن الخوف كان يتملكها قبل عرض الفيلم في رام الله، وبالتحديد في افتتاح مهرجان القصبة السينمائي الدولي الخامس، الذي ما أن انتهى حتى صعدت إلى المسرح، لتؤكد وهي تبكي أن: «كل الدنيا لا تسوى لحظة كهذه في بلدها». معها كان لنا الحوار التالي:

• هلا وصفت لنا شعورك وأنت نجمة حفل الافتتاح في المهرجان السينمائي الدولي الوحيد في فلسطين؟

– أشعر برغبة في البكاء، لعلني أقترب من ذلك، يبدو أن ما ذرفته من دموع بعيد الفيلم لم تكفني، لا يمكنني وصف شعوري، لعله هو ذات الشعور الذي يتملك كل فلسطيني ولد وعاش ويعيش بعيداً عن أرضه في كل أنحاء العالم. نحن تربينا على الانتماء لفلسطين حتى لو لم نرها، الآن أدركت أن أهمية ما حققته من نجاحات، على قلتها في السينما، تكمن في أنها أوصلتني إلى أن أكون مع جمهور فلسطين، على أرض رام الله، في افتتاح آخر فيلم لي في مهرجان سينمائي دولي فلسطيني، جميل أن أكون بين من أحبهم.

• بصراحة ياسمين، ما هو شعورك قبل وبعد عرض الفيلم في افتتاح مهرجان القصبة؟

– قبل العرض كنت خائفة للغاية، وقلقة من رد فعل الجمهور الفلسطيني، الذي هو برأيي جمهور مثقف بشكل كبير، خاصة في الفيلم، الفيلم يلامس قصتنا كشعب فلسطيني، ويسرد حقائق ووقائع تاريخية، كان من الصعب توقع رد فعل الجمهور على طريقة طرحها، لا يمكنني الطلب من الجمهور في فلسطين التعامل مع الفيلم كسينما فحسب، فالجميع يرى نفسه على الجمهور، أنا سعيدة بعد عرض الفيلم، وما لامسته من ردود فعل جميلة ومتفاعلة خلال عرض الفيلم وبعده. في لحظات ضحك الجمهور، وفي لحظات بكى، وفي أخرى احتج، وهذا ينم عن فهم عميق لكل مشهد من مشاهد «ميرال». تجربة عرض الفيلم في فلسطين تجربة مثيرة، وسعيدة بأنني كنت مواكبة لها.

• قدمت العديد من الأدوار المتميزة، سواء في سكر بنات لنادين لبكي، أو المر والرمان لنجوى النجار وغيرها، ما خصوصية «ميرال»؟

– خصوصية ميرال، أن مخرجه أميركي يهودي، ويحظى بشهرة عالمية، وهذا يجعل العالم يستقبل الفيلم بسهولة، خاصة أن هناك نجوماً عالميين حققوا نجاحات في هوليوود، كالهندية فريدا بونتو وقدمت دور ميرال، والفنانة العالمية فينيسيا ردغريف، وغيرهما. المخرج شنابيل عبقري وجريء، وأعتقد أنه قدم فيلماً على عكس التيار، فهو وبعد عرض الفيلم في فينيسا، اتهم بانحيازه للرواية الفلسطينية. أعتقد أن شنابيل اقتنع بعدالة القضية الفلسطينية، وكان لرولا جبريل كاتبة النص والفيلم دور كبير في ذلك. المهم في الفيلم، وأكثر جوانبه جمالية، هو أنه يعكس حقبة مهمة من تاريخ فلسطين، بطريقة إنسانية وخاصة.

• جميل .. لكن ماذا عن خصوصية دورك في «ميرال»؟

– كان دوراً متعباً جداً، أرهقني، لم يكن سهلاً عليّ تجسيد شخصية تعيش مآسي متتالية، وتملك نفسية مركبة ومعقدة، كشخصية نادية والدة ميرال، فهي منذ البداية تتعرض لاغتصاب متكرر من قبل زوج أمها، وأعتقد أن شخصية المرأة المغتصبة، بما تحمله من مشاعر ونفسية مركبة، ليس بالأمر السهل، وبعد أن تهرب من منزل أمها، تعمل كراقصة في ملهى إسرائيلي، ومن ثم تزج في السجن بعد ضربها إسرائيلية وصفتها بالعربية الساقطة، وبعد أن تتزوج، تستمر في إدمانها على الكحول، والسهر خارج المنزل، قبل أن تنهي حكاياتها بالانتحار في البحر غرقاً، بكامل إرادتها ورغبتها، هي التي حملت بميرال سفاحاً، إنها شخصية متعبة حقاً، مشهدي الاغتصاب والانتحار كانا الأصعب على الإطلاق، أرى أن نادية ترمز في كثير من تفاصيل حياتها إلى فلسطين، فهي المغتصبة، المعذبة والضائعة.

أرجو أن يتفهم العالم قضية شعبي المقدمة بصورة صادقة في هذا الفيم، وأن يدركوا حقيقة ما يجري. هذا المشروع هو صرخة سلام، إنه مشروع يُظهر كيف يمكن للتعليم أن ينقذ حياة الإنسان، وبالنسبة لي، فهذه هي الطريقة التي أقدم فيها دوري في ميرال، إنها ليست قصة صراع، إنها قصة سلام.

• لنعد قليلاً للحديث عن الدور الذي أطلقك، وأعني دورك في فيلم "سكر بنات" لنادين لبكي؟

– كانت نادين لبكي في باريس لتأليف فيلم «سكر بنات»، وصادف أن بيتها قريب من حيث أسكن، وهكذا تعرفنا على بعضنا، كنا يجمعنا حب السينما، وحلم أن يسمع كل العالم ما لدينا لنقوله. وعندما انتهت من كتابة الفيلم، طلبت مني أن أصور نفسي وأرسل لها التسجيل، وحالفني الحظ، وشاركت في الفيلم. باعتقادي سر نجاح الفيلم يكمن في كونه يعبر عن جيل بأكمله، الفيلم نقل الكثير مما يحصل في الواقع، ولم يخترع شيئاً، وهذا قربه من الناس، رغم بعض الانتقادات النابعة برأيي من أن البعض يخافون من الحقيقة.

• فزت بجائزة أفضل ممثلة، عن دورك في فيلم المر والرمان، في مهرجان مسقط السينمائي قبل عامين، ماذا عن هذا الفيلم؟

– شخصية قمر من الشخصيات الصعبة، خاصة أنها زوجة أسير، تقع في غرام مدربها على الرقص. الفيلم رغم ملامسته لمعاناة زوجات الأسرى، إلا أنه أثار زوبعة في فلسطين عند عرضه قبل عامين. أعتقد أنه تعرض إلى الكثير من الظلم، وينطبق عليه ما حصل مع «سكر بنات»، فهناك على الدوام، وفي كل مجتمع، من يمكن أن أسميهم «أعداء الحقيقة». الفيلم محطة مهمة بالنسبة لي، ولو لم أقتنع بالدور لما قدمته، أنا فخورة بهذا الفيلم.

• لنعود إلى آخر أفلامك ميرال، ماذا عن العمل مع المخرج العالمي جوليان شنابيل والنجمة فريدا بونتو؟

– شنابيل عبقري وجريء، لكن رولا جبريل هي الأكثر جرأة، فهي في روايتها التي تم اقتباس الفيلم عنها، تنعى تماماً بطريقة تبدو نادرة، فلا أعتقد أن كثيرين تجرأوا على الحديث بأنهم أبناء لم يأتوا في إطار علاقات شرعية، وبأن والداتهم كن يتعرض للاغتصاب، وكن مدمنات على الكحول، وأن حياتهن انتهن بالانتحار طوعاً، أما فريدة بونتو فهي ممثلة ذات روح جميلة، وهي ممثلة رائعة بجميع المقاييس، وتبدو كاسفنجة قادرة على امتصاص جميع الأدوار. لم أشعر أنها هندية، طوال الوقت كنت أراها فلسطينية مثلنا، فهي تشربت القضية، واستوعبتها تماماً في وقت قياسي.

• أسرة الفيلم أهدته إلى كل من لا يزال يؤمن بالسلام، أنت إلى من تهدينه؟

– أهديه إلى كل طفل في العالم، بغض النظر عن جنسه، جنسيته، هويته، دينه، عرقه وأفكار والديه. لكل طفل في العالم الحق في الحلم، وقبل ذلك الحق في الحياة.

*هل يمكن أن ترفض ياسمين المصري أفلاماً هوليودية ضخمة الإنتاج؟

– نعم إذا كانت لا تحترم إنسانيتي، أو لا تحترم فلسطينيتي، الكثير من أفلام هوليوود، تصوّر العرب بالإرهابيين والعربيات بالمقموعات، ولا شيء آخر غير ذلك، أنا أرى أن الثيمة الفنية المشبَعة فلسطينياً، حتماً ستكون كذلك إنسانية وعالمية.

• هل تعتقدين أن هناك فرصة للمواهب السينمائية الفلسطينية بالبروز، رغم الظروف الصعبة التي يعيشونها؟

– طبعاً، أعتقد أن هذه الظروف هي من ستجعلهم يقومون بالكثير، فغريزة البقاء تدفع إلى مزيد من الإصرار على النجاح، وعلى تحقيق الأحلام، وإيصال الرسائل التي يحملها على عاتقه، باعتقادي فلسطين هذه الأيام قادرة على تقديم أفضل سينما في العالم، وهي تفعل ذلك.

• هل من مشاريع قريبة لياسمين المصري؟

– لا أدري، هناك أكثر من سيناريو، لكن حلمي يدور حول مشروع راقص، مبني على نص كتبته عن تجربتي في الحرب الأهلية في لبنان، حيث عشت لسنوات، وعلاقتي بأمي وجدتي وخالاتي وعماتي، وعلاقتي مع نفسي كامرأة. على العموم أنا أحب الرقص، وأرى فيه وسيلة راقية للتعبير عن النفس بحرية، وإطلاق ما بداخلي دون قيود.

• أخيراً، ما هي الرسالة التي تحملها ياسمين المصري أينما توجهت عن بلدها وشعبها؟

كما سبق وقلت، ولدت بعيداً عن بلادي، وتربيت في عائلة لأب فلسطيني من يافا وأم مصرية، لكنها لديها إصرار على التمسك بهويتنا الفلسطينية، جدي حتى لحظة مماته، كان يتمنى أن يعود إلى فلسطين، وأن يموت على أرضها ويدفن فيها. هذا هدف كل فلسطيني خارج فلسطين. لقد كبرت على هذه المبادئ، وكل ما أقوم به كفنانة، أقدمه إلى فلسطين من باب الوفاء، وهو قليل بطبيعة الحال. الرسالة التي أصر عليها هي أننا بشر، نحن لسنا أفضل من غيرنا، ولا أحط منهم درجة أو درجات، نحن كباقي البشر، الفلسطينيون شعب كبقية شعوب الأرض، لديهم الحق في حياة طبيعية.

سامية عيسى

سامية عيسى كاتبة وإعلاميّة فلسطينيّة، عملتْ في جريدتي «السفير» و«النهار»، مناضلة مثابرة عن حقوق المرأة، كرست حياتها وما تزال للنضال من أجل قضية فلسطين وحقوق شعبها الوطنية والإنسانية، إن كان ذلك من خلال العمل في المخيمات، أو من خلال كتاباتها في الصحافة والإعلام، حيث كشفت من خلال تحقيقاتها الصحفية، الظلم والعنصرية التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، رغم الملاحقات التي تعرضت لها جراء تحقيقاتها هذه.

كما ناضلت من خلال الصحافة، لرفع الوعي حول قضايا المهمشين، ورفع الغطاء عن الممارسات والآليات التي تدفع إلى تهميشهم، سواء كانوا من ذوي الاحتياجات الخاصة أو النساء أو الأطفال، إن في لبنان أو في العالم العربي بأسره، وذلك من خلال عملها في الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع. تعمل حالياً منتجة برامج في تلفزيون دبي.

نالت إجازتها الجامعية في الإعلام، من الجامعة اللبنانية في كلية الإعلام والتوثيق عام ١٩٨٩، أكملت دراساتها العليا في جامعة القديس يوسف، اليسوعية، في معهد الآداب الشرقية، ونالت درجة الماجستير في التربية عن رسالتها «الفكر التربوي عند طه حسين، من خلال كتابه: مستقبل الثقافة في مصر، وذلك في العام ١٩٩٧، ثم ما لبثت أن أكملت الدراسات المعمقة في الجامعة نفسها، وناقشت مشروع دكتوراه دولة حول «التربية على القومية عند ساطع الحصري»، ونالت موافقة الجامعة عليها، وما تزال تعمل عليها. أنتجت مؤخرا رواية

مؤثرة هي الأولى لها بعنوان: «حليب التين» صدرت عن (دار الآداب)، والتي تتناول الحياة البائسة في المخيم، والفساد الذي نخر جسد الثورة، والذي ينعكس على أوضاع الناس، وهروبهم الى عوالم تبدو متناقضة وأحياناً مرعبة.

دوالي الساقين

د. محمود قناوي
ماجستير العلاج الطبيعي جامعة القاهرة – مستشفى الحسين الجامعي

هي حالة شائعة، فهي العروق الزرقاء البارزة التي نراها تحت الجلد في الساق، وتظهر صمامات الأوردة كالعقد في هذه العروق. وقد يشعر مريض دوالي الساقين بالإحساس بالألم في الساق والثقل، ويمكن أن يحدث بعض التورم في الكاحل والقدم، بالإضافة إلى أن الدوالي تسئ للشكل الجمالي للساق. ويجب ملاحظة أن الدوالي عرضة للزيادة مع مرور الوقت، لذا يجب أن نعمل جاهدين على منع تطورها.

أسباب حدوث الدوالي

تزيد فرصة حدوث الدوالي مع التقدم في السن، حيث يحدث ضعف لجدران الأوردة، نتيجة خلل في بعض البروتينيات الهامة المكونة لها، وهي بروتين الكولاجين الذي يعطيها القوة، وبروتين الاليستين الذي يعطيها المرونة.

العامل الوراثي يزيد من فرصة حدوث الدوالي.

تحدث الدوالي في الأشخاص الذين يقفون لفترات طويلة أثناء اليوم، وخاصة الذين يقفون بدون حركة، وتعتبر السيدات من المعرضين بنسبة أكبر لدوالي الساقين، بنسبة الضعف تقريباً، أكثر من الرجال.

السمنة من الأسباب التي تجعل الشخص عرضة لحدوث الدوالي.

يمكن أن تحدث الدوالي أثناء الحمل، نتيجة ضغط الرحم على أوعية الحوض.

ارتداء الكورسيه (المشد) والملابس الضيقة، خاصة عند البطن والحوض، الذي يمكن أن يضغط على الأوعية الدموية في منطقة الحوض، مؤدياً إلي صعوبة صعود الدم من الساقين في اتجاه القلب، مسبباً الدوالي.

يمكن أن تحدث مع أورام البطن والحوض، التي تضغط على الأوعية.

كيف تحدث الدوالي

صمامات الأوردة، هي عبارة عن صمامات تسمح بمرور الدم في اتجاه واحد، وهو رجوع الدم لأعلى في اتجاه القلب، ثم تغلق لمنع رجوعه ثانية.

ضعف صمامات الأوردة المسؤولة عن منع رجوع الدم بعد صعوده، يؤدي لزيادة الضغط في الجزء الذي يليه من الوريد، مما يسبب شد وتمدد هذا الجزء، مؤدياً إلى الدوالي، وهذا يسبب أيضاً زيادة الضغط على الصمام الذي يليه للأسفل، مما ينتج عنه ضعفه أيضاً وهكذا. وبالتالي فعلى العضلات (المضخة العضلية) أن ترفع هذا العمود من الدم لأعلى، بدلا من أن ترفعه من صمام للآخر، مما يصعب ذلك.

منع الدوالي وعلاجها

ممارسة التمرينات باستمرار، فهي تحافظ على النغمة العضلية لعضلات الساقين، وبالتالي تحسن من وظيفة المضخة العضلية، وهي ضغط العضلات على جدران الأوردة، لتعمل على صعود عمود الدم في الوريد لأعلى، في اتجاه القلب، ومنع تراكمه في الساقين، مسبباً الدوالي، أو جعل حالتها أكثر سوءاً. وتساعد التمرينات أيضاً، على تحسين الدورة الدموية وتحمي من زيادة الوزن. تناول طعام قليل الدهون والملح والسكر، لمنع زيادة الوزن، التي تزيد من فرصة حدوث الدوالي. تحريك القدمين باستمرار، خاصة أثناء الجلوس الطويل، (يمكنك مد الساقين وعمل التمرين) أو الوقوف الطويل، فهذا يساعد على تحسين الدورة الدموية، ومنع تراكمها في الساقين.

الامتناع عن التدخين، فهو يرفع ضغط الدم، وبالتالي يفاقم من سوء حالة الدوالي.

المشي بديلاً للوقوف، حتى لو كان المشي في نفس المكان.

ينصح الجنود الذين يضطرون إلى الوقوف طويلاً، بأن يقبضوا عضلات السمانة ثم يرخوها، وهذا يساعد على منع تراكم الدم في الساقين، ويمكن لمرضي الدوالي أن يتبعوا هذه الفكرة الجيدة، إذا اضطروا للوقوف ثابتين لفترة طويلة، وخاصة في الجو الحار، حيث تكون الأوعية متمددة أكثر.

رفع الساق في وضع أفقي كلما أمكن ذلك أثناء اليوم.

ارتداء الجورب الطبي المانع للدوالي، وهو جورب ضاغط، يمكن أن يكون تحت الركبة، أو إلى الفخذ، وهو يضغط على الأوردة لمنع تراكم الدورة الدموية بها، ويفضل أن يتم ارتداءه بمجرد القيام من النوم، قبل النزول من السرير، وقبل أن يكون الدم قد تراكم في الأوردة، وإذا لم ينم ارتداءه في هذا الوقت، يمكن أن يتم ذلك في أي وقت، ولكن بعد أن يرقد المريض على السرير، رافعاً ساقيه على الحائط، أو على وسادات لدقائق، ليساعد على رجوع الدم وعدم تراكمه في أوردة الساقين.

تأدية تمرينات البطن والذراعين بعد تمرينات الساقين، كالمشي والجري على جهاز الجري، وهكذا فأداء تمرينات البطن والذراعين بعد تمرينات الساقين، يؤدي إلى انتقال الدم ومنع تراكمه في الساقين بعد التمرين. ويجب بعد أن القيام بالتمرينات، أن تنتهي بالتوقف التدريجي (التبريد) لشدة التمرين، وليس التوقف المفاجئ، حتى لا يكون هناك صعوبة في رجوع الدم للقلب، وتراكمه في الساقين، مؤدياً لزيادة الدوالي. ثم ممارسة تمرينات الإطالة لعضلات الساقين.

عبثٌ في مواسم أخرى...

اسماء عزايزة

في الصيف كان يغتصب صفحاتي كالمجنون، ينهض ملء طاقته صباحاً ولا يكل، ينتظر حركة بسيطة من يدي، تكشف له عن صحرائه البيضاء، فيمشي منتصباً، مختالاً كفرس أصيلة، كان قلماً جريئاً ووقحٍ المنطق، سريع النضوج، كثيف المحضر، فظ الحركات، عنيف اللحظات، فضولياً لا يقبل الحوار، نرجسي التصرف، لبق في القبل، متغطرس النظرات، شفاف المعرفة وغامض المفاجآت، جذاباً يغريهن دون تعب أو افتعال، يحترف الإغواء. ينتعل رجولة زائدة، يعبر الصحراء فيها كالبرق، يخطف التنهيدات الطويلة بعد التعب، يلتحف قسوة لذيذة، يعرق داخل لهاثه المبكر، لا ينام إلا بعد مخاض النص، يتمتع باقتحامهن عنوة، لا يصالح الحساسات منهن ولا يسامح الخائنات، يزيد عن حاجة الورقة العطشى، خشن الملامح، لا يبتسم إلا في النهاية. في أول الشتاء تعشق النصوص ضعفها، تماماً كعشق الأنثى لهوانها عندما تمارس الحب أو ترفضه، أول الشتاء آمري وآمر النصوص بالكتابة.

في أول الشتاء تولد النصوص كولادة الأنثى على باب المشفى.

ولا أحتاج لأن أمر عليها ببطء، فالكلمات تجمل نفسها بنفسها.

في أول الشتاء تحقن الأقلام برجولة خفيفة الوقاحة.

أول الشتاء رجل أرستقراطي، يخفي بربرية لطيفة لا يكشفها إلا للحظات، فأعشقه عندما يستفزني بمزاجيته وتقلبه، ويأمرني بخلع كنزتي الصوفية متى أراد.

نصوص أول الشتاء طفيفة، كشبه ابتسامة ضائعة في المدى، سهلة الكتابة وسهلة المضغ، دسمة لا تدسم على القلوب، ثقيلة لا تثقل على أوراقنا الرقيقة، فلا تتطلب إلا نقطتين من حبر قلم جاف. أول الشتاء هذا خارق للنظريات. فكيف لقلمي أن يكبت غرائزه، وأن يقف كالمسمار مرتجفًا من برد أول الشتاء الخفيف؟ كنت أظنه يرتجف من النشوة، ولكنه كان ينظر إلى ورقتي بحسرة ولا يقترب، كالأبله! كالمراهق يلهث تحت جسده، يحلم وحده، ينتشي سراً، يعاكس نفسه، يحرم النزوات، يحدق في الفراغ كالغبي، يخجل من كلام الغزل، يخيط الحب على مقاسه، يتمختر كعروس بشعة، لا تتقن المشي بالكعب العالي، يغفى على هوامش الصفحات، مشلول الحواس، معدوم ذاكرة الصيف، متناسي الرجولة، مخلوع الكرسي، أحادي الممارسة، أحادي العشق. مصاغ العشق، لوطيّ المظهر، منحني الساقين، فاغراً فاه لامتزاج الخوف والضعف والخجل، شاحب العقل، ثقيل اللسان، خافت الصوت كمومس مؤدبة.

في الشتاء تكون الكتابة كجماع الغريبين، حين يأتي صدفة كالنيازك.

فيفاجئنا أو يصدمنا، يضحكنا أو يبكينا.

في الشتاء لا صفحات حبلى ولا انتظار ولادة.

بل تخلق النصوص من الفراغ، هكذا، دون رب ودون تاريخ،

جديدة اللغة، شاذة المظهر، غريبة النحو، كمخلوق كاد أن يكون آلهة.

في الشتاء، استراحة الرجال من الكتابة، وإن اشتهوها!

سأتركهم يسهون عن نصوصهم في الصباحات الشتائية بلوحات النساء المتحركة، بمعاطفهن المخملية الطويلة، وما تخفيه من أجساد مرتعشة ونهود صلبة. رجال الشتاء يلحقون شالات النساء المخرمة، وما امتصته من عطر لاذع، وما سترته من أعناق ممشوقة تدعو القبل المعلقة، رجال الشتاء يرقبون تناثر الشعر الكثيف وتطايره عندما تركض نساء المحطات في زحام المطر، بعد تأخرهن عن موعد حافلة أو قطار، يتناسون نبيذهم وسجائرهم الحارقة في الغرف الصغيرة المغلقة، يلقون دفاترهم فوق أسرتهم ومكتباتهم المبعثرة، ويرحلون عنها إلى الشرفات والشوارع، ليسترقوا الخطوات الرشيقة فوق مياه الأرصفة، أو يخطفوا غيمات البخار الدافئة حين تخرج من أفواه النساء الجميلات.

في الشتاء روعة التقاء النصوص بالنساء.

روعة الارتباك فيه تحيرنا من الكاتب ومن المكتوب.

موسم الشتاء، حين تكتبنا النصوص، حين نولد معها ومنها صدفة.

في الشتاء لا ترتجل الأقلام، يكفي أن تنتحى جانباً مدة قطرة من السماء حتى الأرصفة الضيقة، يكفي أن تتفرج على نفسها تنقش النصوص المكتوبة، خط على الخط ليظهر الكلام، كأطفال يتعلمون الكتابة لتوهم.

في الشتاء لا وقت لخربشات الليل الطويل، يكفي أن نبتسم للسطور الفارغة، حتى تكتمل قصيدة أو يولد إيقاع.

بدعم من OPEN SOCIETY INSTITUTE
OPEN SOCIETY INSTITUTE & Soros Foundations Network

هموم عادية!!؟

بقلم: عطاف يوسف

كل عام والجميع بخير!

سنة مضت ستودعنا غداً، حاملة معها حسناتها وسيئاتها وشرورها، وسيحتفل العالم بأسره بوداع تلك السنة، واستقبال عام جديد، يحدوهم الأمل بأن يكون العام القادم أفضل من الذي ودعوه.

بالنسبة لنا كفلسطينيين، كان عام ٢٠١٠ عاماً مليئاً بالاحباطات، ولم يتم فيه انجاز شيء ذو معنى، فعملية السلام توقفت وزادت تعقيداً على تعقيد، ولا يبدو في الأفق أن هناك انفراجاً سيحدث في المدى القريب، فمن الواضح أن حكومة اسرائيل لا تريد السلام، ولم تكن تريده يوماً، فالسلام بالنسبة لها هو استسلام الفلسطينيين وبقاء الاحتلال، وابتلاع أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية لتوسيع المستوطنات القائمة وبناء الجديد منها. وما يجري هذه الأيام في القدس، من هجمة شرسة على بيوت المقدسيين وهدمها وتشريد أصحابها، إلا أكبر دليل على عدم رغبة الحكومة الإسرائيلية بالسلام، وأنها تريد الأرض دون سكانها الفلسطينيين. فلم ينتظر المستوطنون انتهاء فترة التجميد الشكلية، التي استمروا خلالها في البناء، إلا وسارعوا إلى البناء وبشكل مكثف لم يسبق له مثيل، فمنذ أن تم اعلان انتهاء فترة التجميد، أصبحنا نسمع صوت الجرافات نهاراً وليلاً، وعلى مدى ٢٤ ساعة في اليوم، وهي تجرف الأرض داخل وخارج المستوطنات الموجودة في قرية الجانية، فنحن نصحو وننام على صوت تلك الجرافات.

أما على صعيد المصالحة الفلسطينية فحدث ولا حرج، فكلما لاحت في الأفق بوادراً للاتفاق، سرعان ما يظهر ما يعيقها، أحياناً يكون مبرراً، وفي أحيان كثيرة تكون مجرد حجج، لأن هناك طرفاً وربما أطرافاً، لا يريدون لهذه المصالحة أن تتحقق.

الإحباط الثالث الذي عاشه الفلسطينيون، كان عندما تم تأجيل الانتخابات المحلية، التي كان من المقرر إجراؤها في منتصف شهر تموز الماضي، لكن وقبل ساعات قليلة من انتهاء موعد تقديم القوائم الانتخابية، قرر مجلس الوزراء إلغاء الانتخابات وتأجيلها إلى اشعار آخر، دون توضيح للأسباب، ومع أن البعض حاول ربط التأجيل بالمصالحة، إلا أنه كان من الواضح أن لا علاقة للمصالحة بتأجيل الانتخابات، وأن التأجيل تم لأسباب أخرى ولغاية في نفس «يعقوب».

محكمة العدل العليا الفلسطينية، أصدرت قراراً ببطلان تأجيل الانتخابات، والحكومة أعلنت أنها ملتزمة بالقرار، وهذا يعني أن على الحكومة تحديد موعد جديد للانتخابات، وإجراؤها بأسرع وقت ممكن.

العام الجديد ربما، بل يجب أن يكون أفضل، على الأقل بما نستطيع أن نتحكم فيه كفلسطينيين، وهما موضوع المصالحة والانتخابات، أما موضوع عملية السلام، فهو موضوع معقد وشائك، وتتحكم به قوى كثيرة متشابكة المصالح، وهو ليس بيد الفلسطينيين وحدهم.

وعلى صعيد آخر، نحن النساء بشكل خاص، نأمل أن يحمل لنا العام القادم، مزيداً من الإنصاف على صعيد الحقوق، وذلك بصدور مرسوم بقوة القانون، عن الرئيس محمود عباس، باعتماد قانون العقوبات الجديد المقترح، الذي لا يعطي لقاتلي النساء على خليفة ما يسمى «شرف العائلة»، أعذاراً محلة ولا مخففة، وإنما يتم فيه التعامل مع قتل النساء، ولأي سبب كان، على أنه جريمة يعاقب القاتل عليها عقاباً رادعاً، ولا يتم تخفيف عقوبته أو اعفاءه منها.

كما نأمل أيضاً، أن يصدر عن الرئيس مرسوماً آخراً بقوة القانون، برفع سن الزواج حتى ١٨ عاماً، لكل من الفتى والفتاة، باعتبارها السن القانونية، التي تؤهل الفرد لاتخاذ القرار، وحتى لا يترك المجال مفتوحاً لذوي الفتيات، بتزوير شهادات ميلاد فتياتهم الصغيرات، لتزويجهن في عمر مبكر، كما حصل في نابلس مؤخراً، عندما أقدمت والدة إحدى الفتيات، على تزوير شهادة ولادة ابنتها، لتزويجها وهي بعمر ١٣ عاماً.

تحقيق هذه المطالب، التي هي حقوق مشروعة للنساء، لا يتطلب الجلوس ووضع اليد على الخد، إنما يتطلب تحركاً واسعاً وجماهيرياً، من قبل الحركة النسوية ومناصريها، للضغط على صناع القرار، من أجل تلبية هذه المطالب، حتى نستطيع القول في نهاية عام ٢٠١١، أن هذا العام كان أفضل من الذي سبقه، وكل عام والجميع بخير.

itaf1957@yahoo.com

طاقم شؤون المرأة
للإتصال أو للمراسلة
المشرفة العامة : روز شوملي مصلح
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر
شارع الإرسال – مركز عواد
ص.ب : ٢١٩٧ رام الله
هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)
الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها
تطبع في مطابع الايام